القبائل والأرياف المغربية في العصر الوسيط

محمد بن حسن
أستاذ بالجامعة التونسية

دار الرياح الأربع للنشر
7، نهج السويد - تونس

القبائل والأرياف المغربية في العصر الوسيط

محمد بن حسن
أستاذ بالجامعة التونسية

دار الرياح الأربع للنشر
7، نهج السويد - تونس

القبيلة المغربية
بين التنظير و التأصيل

تقديم

هذه البحوث تتناول موضوع القبائل والأرياف المغربية في العصر الوسيط، وقد سبق أن نشرت البعض منها في مجلاّت علميّة. وهي تثير مشكليات تاريخيّة واجتماعيّة عديدة منها: مفهوم القبيلة، خصائص المجتمع الرّيفي، العلاقات بين السّلطة المركزية والبوادي في الأطراف، الدّور القبلي في تاريخ المغرب، الخلفيات الاجتماعية للصراعات المذهبيّة، دور الأرستقراطيّة الدّينيّة والأسر في التاريخ المحلّي للمناطق الرّيفية إلخ... وحرصتُ على اتباع المنهج الدّقيق وتوخّي الموضوعيّة التاريخية، ذاكرا في الآن نفسه الجوانب الايجابيّة والسّلبيّة في حياة هذه الشّعوب، دون انتقاء اعتباطي.

وهي في آخر الأمر محاولة في سبيل معرفة صحيحة للماضي، وازاحة اللّثام عن هؤلاء المجهولين الذين عملوا في صمت لنحت صورة الانسان المعاصر، وكانوا من «الصنّاع» الأساسين للتّاريخ.

المؤلّف

الفصل الأول :

القبائل و الأرياف: ملامح عامة

إنّ قراءة أوّليّة للمصادر المؤرّخة للمغرب العربي خلال القرون الثلاثة الأولى للهجرة تفضي بنا الى شريط معقّد من الأحداث السّياسيّة والعسكريّة المتعاقبة، أو الى متاهة، يحتاج الخروج منها الى منهج ينطلق من احداثيات تاريخيّة محدّدة، ويحاول عقلنة هذا التطوّر وتحليل آلياته ومظاهره، مستنيرا في ذلك بنماذج نظريّة بعيدة عن القوالب الجامدة والاسقاطات.

ويتّضح للدّارس من أوّل وهلة أنّ فكّ رموز التّاريخ الاقتصادي والاجتماعي والسّياسي والثّقافي المغربي خلال هذه الفترة الحاسمة يحتاج الى توضيح عدّة مفاهيم ومتصوّرات ذهنيّة مبهمة، رغم أنّها اضطلعت بأدوار رئيسيّة في هذا المجال وتعتبر ظاهرة القبيلة إحدى هذه القوى المؤسّسة للتّاريخ المغربي.

1 ـ معالم نظريّة:

إختلف المحتوى النّظري لمفهوم القبيلة من مدرسة الى اخرى، إذ ركّزت كلّ واحدة على عناصر مميّزة:

أ ــ التّفسير التّراثي: ورد المصطلح في القرآن في صيغة الجمع (1)، وتعرّض اليه النّويري في ترتيبه النّوعي للمجموعات البشريّة، إذ تدرّج من الجذم الى الجمهور الى الشّعب الى القبيلة الى العمائر، ثمّ البطون فالأفخاذ فالعشائر والفصائل وأخيرا الرّهط (2). وقال فيما يخصّ القبيلة: «هي التي دون الشّعب، تجمع العمائر، وانّما سمّيت قبيلة لتقابل بعضها ببعض واستوائها في العدد».

على أنّ تحديد المفاهيم المذكورة يختلف من مصدر إلى آخر، و يقع الخلط بين القبيلة والعشيرة مثلا.

أما ابن خلدون، فانّه قسّم القبائل البربريّة الى صنفين: رحّل وهم البتر، ومستقرين وهم البرانس (3). لكنّ هذا التّقسيم بقي غير ثابت لأنّ صاحب المقدّمة لم يكن فقط شاهد عيان حركة البربر في عصره، إنّما أرّخ أيضا للأحداث السّابقة، معتمدًا في ذلك على المصادر الكتابيّة والشّفوية، بما فيها من خلط بين الأسطورة والحقيقة.

و بالتّالي فانّ هذا التّقسيم يحتوي على كثير من العناصر الخياليّة

---

(1) سورة الحجرات رقم 49، الآية 13 (... «وجعلناكم شعوبا وقبائل»).

(2) **النّويري،** نهاية الأرب، القاهرة 1965، ج2، ص269.

(3) **ابن خلدون،** تاريخ، بيروت 1968، ج6، ص175-211.

والمخطئة، فصنهاجة التي يذكرها ضمن البرانس تنقسم في الحقيقة الى مستقرّين في القبائل الكبرى ورحّل على الإبل في الصحراء (صنهاجة اللّثام)، وكذلك انقسمت زناتة الى بدو السّباسب العليا بالمغرب وسكّان الواحات المستقرّين (1). كما أنّ انتماء نفّوسة الى المجموعة البتريّة لم يمنع من أنّها أخذت شكلا قرويًّا مميّزا مثل جبل أوراس وجبل وسلات.

أمّا الرّؤية الخلدونيّة للقبيلة، فانّها تقوم على أساس نظريّة العصبيّة (2) التي تمثّل منطلقا منهجيًّا لتفسير توليد الدّولة من رحم القبيلة في المغرب الوسيط. ويمكن سحب النّموذج الخلدوني على الفترات السّابقة له، باعتبار أنّ القبيلة بقيت إحدى الثّوابت الأساسيّة في تاريخ المغرب الوسيط، وعنصرا هامًّا في البنية الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة والثّقافيّة، رغم أنّها أخذت أشكالا مختلفة ولعبت أدوارا متباينة مرتبطة بالظّرفيّة التاريخيّة.

وبالتّالي، فانّ التعرّف على آليات التطوّر القبلي وكيفيّة تولّد العصبيّة والملك والحضارة يحتاج بالضّرورة الى تحديد المفهوم وتحليل أسس المحتوى، رغم ما أدّى اليه تراكم المعرفة من تعدّد الرّؤى حول العصبيّة.

وقد تناول محمّد عابد الجابري الجدليّة القائمة بين العصبيّة والدّولة، معتمدا في ذلك على نظريات المعرفة المعاصرة، وعرّف

---

(1) أنظر: J. Berque, qu'est ce que une tribu Nord Africaine ? In Hommage à Lucien Febvre, Paris 1953, T I, pp 261 - 272.

(2) راجع الفصول الخاصّة بالعصبيّة في مقدّمة ابن خلدون.

العصبيّة بكونها «رابطة ـ اجتماعيّة ـ سيكولوجية، شعوريّة ولا شعوريّة معا، تربط أفراد جماعة ما، قائمة على القرابة، ربطا مستمرًّا يبرز و يشتدّ عندما يكون هناك خطر يهدّد أولئك الأفراد كأفراد أو كجماعة» (1).

فهي القوّة التي تمنح القبائل القدرة على المواجهة، وتنتقل بها من طور التشتّت الى إطار أكثر اتساعا متمثّل في نظام الحلف، باعتبار أنّ هذه القبائل «أرزاقها في أرماحها»، لا تفرّق بين ثروة الأرض والغنيمة.

و بالتّالي فالأساس الذي ترتكز عليه العصبيّة هي المصلحة المشتركة، أو كما يسمّيها ابن خلدون «المساهمة والمشاركة»، المساهمة في السّلطة السياسيّة والمشاركة في الثّروات الناجمة عن الغنائم. و يعتبر هذا العامل أساسيًّا في تطوّر الدورة العصبيّة، ووصولها الى الملك.

على أنّه يستوجب توفير شرطين آخرين لضمان النّقلة من طور التجمّع القبلي الى الملك، وهما:
ـ هرم الدّولة أيْ وجود ظروف موضوعيّة مساعدة على التغيير.
ـ الدّعوة الدّينيّة وهي الايديولوجيّة التي تستقطب القبائل وتحفزهم على التغيير.

وتمثّل مرحلة الوصول الى الملك طور القوّة في الدّورة العصبيّة، وتكون العلاقات السّائدة في هذه المرحلة قائمة على أساس

---

(1) محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون: العصبيّة والدّولة، الدّار البيضاء، 1982، ص 254.

«الدّيمقراطيّة القبليّة» التي ترتكز على مبدإ «المساهمة والمشاركة»، وعلى حدّ تعبير الجابري فانّ الأنا العصبي يطغى على الأنا الفردي أكثر منها سلطة قاهرة، «والرئيس معهم وفوقهم في آن واحد، هو معهم من حيث أنّ العصبة ككلّ تقوم على المساواة في الحقوق والواجبات، وفوقهم لأنّه يحضى بتقديرهم واحترامهم» (1).

ومن ثمّ فإن الأرستقراطيّة القبليّة تولّد تدريجيًّا من العصبيّة، التي لا تسعى أساسا الى الملك بقدر ما تبحث عن الحافز الاقتصادي المتمثّل في كسب «الخيرات الدّنيويّة». وطبيعي أن تكون نشأة الأرستقراطيّة مؤشّرا لانتقال الدّورة العصبيّة الى مرحلتها الثّانية، وهو أمر مرتبط بكيفيّة توزيع السّلطة واقتسام الثروة الاقتصاديّة.

أمّا الطوّر الثالث من الدّورة العصبيّة فهو طور الهرم والاضمحلال، الذي يمتاز بالأزمة الاقتصاديّة والحروب «الأهليّة» والصّراع على السّلطة الخ...

تلك هي الخطوط الكبرى لنظريّة العصبيّة القبليّة في الفكر الخلدوني، فهل يمكن أن ننزّلها في اطار فهم «سوسيولوجي» عام لتصوّر القبلية؟ و بالتّحديد الى أيّ مدى يوجد تناسب بينها و بين مرحلة الاتّحاد القبلي؟

ب ــ التّفاسير «السوسيولوجيّة» المعاصرة: يرى «مورغن» أنّ

---

(1) ن.م.، ص276.

القبيلة مكوّنة من مجموعة عشائر، وأنّها عبارة عن مجتمع كامل التّنظيم يمتاز بآنحداره من أصل واحد و بوجود اسم خاصّ به ولغة وسلطة ومنطقة جغرافية خاصّة.

وتقسّم نظر يّة التجزئة المجتمع القبلي الى أجزاء متساو ية أساسها القرابة الدّموية الحقيقيّة أو المزعومة، وتُرجِع هذه الانقسامات داخل القبيلة الى الهجرة الناتجة بدورها عن النموّ السكاني وقلّة الموارد.

وحسب «مارشال سهلين»، فانّ كلّ الأنماط الانتاجيّة للقبيلة هي روافد لنظام واحد أطلق عليه النّمط العائلي للانتاج، أي أنّ أغلبيّة الانتاج تخصّص لاستهلاك المجموعات العائليّة، وقليلا منه للتّبادل.

ولئن كنّا سنناقش هذه الرّؤ ية الآلية فيما بعد، انطلاقا من دراسة عينيّة لقبيلة نفّوسة، فانّنا نبادر بالقول بأنّها لا تأخذ بعين الاعتبار التطوّر الحاصل داخل القبيلة الواحدة، مدمجة في إطار النّمط العائلي شكلين مختلفين من الانتاج: القبيلة والاتّحاد القبلي المركزي (1).

ــ وقد توصّل علماء الإجتماع، الى تحديد علمي لخصوصيات المرحلة وللشروط اللاّزمة لقيام اتحاد القبائل وأهمّها:
ــ وجود القبائل في مجال متّصل، مرتبطة بأصل مشترك، حقيقي أو وهمي، و بلغة مشتركة.

---

(1) أنظر: Godelier, un domaine Contesté : l'Anthropologie économique, Paris 1974, pp 236- 264

ـ توسّع الاتّحاد انطلاقا من القبيلة النواة، وهي الأقوى والأكثر عددا، و يتم هذا التوسّع عن طريق الانتماء الطّوعي أو الضمّ الجبري للعشائر والقبائل الضعيفة.

ـ هشاشة الرّئاسة للسّلطة الاتّحادية، وتكون في الغالب مفردة أو مزدوجة.

ـ قيام مجلس للاتّحاد مكوّن من المشائخ الممثّلين لعشائرهم وقبائلهم والمتساوين في المنزلة والسّلطة، وهو الذي يتولّى أخذ القرارات بالاجماع في المسائل الطارئة.

ـ عدم وجود مؤسسات قارّة من ادارات ومحاكم وسجون وجنود ودرك وشرطة إلخ...

ـ امكانيّة الانتقال من هذه المرحلة الى أخرى أكثر نضجا يتمّ فيها قيام الشّعب الموحّد و بناء الدّولة المركزة، و يتجسّد هذه التطوّر على المستوى السّياسي بتحوّل الرئاسة الى وراثية وازدياد سلطة النّبالات المحليّة. أما على المستوى الاقتصادي، فانّ أواصر النّظام العشائري تتفكّك تدرجيًّا بازدياد الفوارق في الملكيّة داخل العشيرة الواحدة؛ ممّا يؤدّي الى الانتقال من نظام تسود فيه العدالة والدّيمقراطيّة الى آخر للسّيطرة والاستبداد، والى نقلة نوعيّة في تقسيم العمل يبرز فيها بوضوح الانفصال بين الأعمال الحرفية والزّراعة، و بالتّالي بين المدينة والرّيف.

وهكذا فانّ نظرة للخصائص العامّة لاتحادات القبائل التي توصّل علماء الاجتماع الى استنباطها انطلاقا من دراسات عينية تدلّنا على مدى التقارب بين هذه المرحلة ونظريّة العصبيّة في الفكر

الخلدوني الذي قام بوصف دقيق لآليات التطوّر القبلي في بلاد المغرب، رغم العائق المعرفي آنذاك. فهل يمكن إذن اعتبار نظر يّة **العصبيّة الخلدونيّة خصوصيّة مغر بيّة لمرحلة الاتحاد القبلي ؟ (1).**

2 ـ الموروث التاريخي القديم: البنية القبليّة:

اقترن تطوّر النظام القبلي بمقاومة القوى الدّخيلة المستعمرة لبلاد المغرب، ممّا أوجد جدليّة قائمة بين الاثنين، بين التّنظيم الاجتماعي والسياسي ـ العسكري للقبائل من جهة وأنظمة المستوطن الأجنبي في العصر القديم التي ترتكز على بنية اجتماعيّة حضر يّة وجهاز سياسي متطوّر وآلة عسكر يّة متقدّمة من جهة أخرى.

وتجلّت هذه الظّاهرة بوضوح في نهاية القرن الثّالث ق.م.، عندما أنعكس **التطوّر** الحضاري القرطاجنّي على بلاد نوميديا، التي عرفت نقلة من مرحلة الاتحاد القبلي الى نظام المملكة الوراثيّة وتكوّنت مملكتا الماسّيل والماسيل حول مدينتي «سِـ (Sigga) و«سيرتا» (Cirta، قسنطينة حاليًّا). توصّلت هذه الكيانات الى ايجاد دولة نوميديّة هامّة في عهد «ماسينيسا» (202 ـ 148ق.م)، متّخذة سيرتا مركزا لها، ومتميّزة بتنشيط الحياة الحضر يّة والاقتصاديّة، و بالتّالي باضعاف الرّوابط القبليّة.

---

(1) تحدّث ابن خلدون في كتابه عن عصبيّة الحلف، وذلك ز يادة على تحليله المستفيض لنظر يّة العصبيّة. أنظر: الفصل المتعلّق بالقبيلة والسّلطة خلال القرنين الأوّل والثاني هـ.

على أن سيـرورة هذا التطوّر كانت بطيئة، ولم تصل الى مرحلة تعـو يض الرّوابـط الـقـبليّة بروابط أخرى، على غرار نسق المجتمع الرّوماني. وكـان انهيـار المـمالك البر بر يّة أمام نظام أكثر تطوّرا، سيـطـر على الـبـلاد طوال الفترة الممتدّة بين سنتي 46 ق.م و429م (1).

ولئن انـتشر نـظـام المدن في افر يقيا، فان البنية القبليّة حافظت على قوّتها في المغر بين الأوسط والأقصى، وكانت الاطار التّنظيمي لمقاومة المستعمر الذي ساهم بدوره في تقو يتها، وذلك بدحره للعديد مـن الـقـبـائـل في الجـبـال والصّحراء، وإقامة حدّ فاصل بينها و بين الـبـلاد الخـاضـعـة لـلاحـتـلال، وهو خـط التّخوم الرّومانيّة المحصّن والـمـمـتدّ على طول البلاد، وكان أن تم طرد قبيلة «الموز يلام» التي يـنـتـمـي إليها تـاكـفـار يناس من أراضيها، كما وقع تهميش قبائل أخـــرى داخـــل الـــتّـــخـــوم مـــثـــل «الــبــاكــواتــاس» (Baquates) والبافاراس (Bavares).

فـأسـاس الـصّراع إذن اقتصادي، أمّا قاعدته الاجتماعيّة فهي الـقـبيلة البر بر يّة، ابتداء من ثورة تاكفار يناس سنوات 16 ـ 24م، ومـرورا بحـركـة «الـبـاكـواتاس» التى آتخذت مسراحا لها المغر بين الأقـصـى والأوسـط خـلال الـنـصـف الـثـاني من القرن الثالث م.

(1) نكتفي في هذا المجال باستعراض لأهمّ الأدوار التي لعبتها القبيلة في القديم، لمز يد من التفاصيل،

أنظر: عبد الله العروي، تار يخ المغرب (بالفرنسية)، بار يس 1970.
عبد القادر جغلول، مقدّمات في تار يخ المغرب العربي، دار الحداثة بيروت 1982.
M. Benabou, la Résistance Africaine à la Romanisation, Paris 1974

ومعلوم أنّ المقاومة البربريّة للمستعمر قد تصاعدت منذ القرن الثالث، في خط مواز للأزمة الاقتصاديّة التي عرفتها امبراطورية روما. وإن أخذت الحركة «الدّوناتيّة» مظهرا دينيًّا، فلا مراء أنّ ثورتي «فيرموس» و«جلدون» في النّصف الثاني من القرن الرّابع قد اكتسيتا طابعا قبليًّا واضحا، ومثّلتا مرحلة الاتّحاد القبلي الذي كان المظهر الأساسي للمقاومة.

وتكرّر «سيناريو» الدّور القبلي في فترة الاستعمار البيزنطي، وإن كان المحتوى والمظهر تغيّرا كلّ مرّة بارتباط بالمعطيات الظّرفيّة. وتشكّلت منذ القرن السّادس نواتات قبليّة عديدة في المواقع الاستراتيجية لبلاد المغرب مثل الونشريس والحضنة والأوراس وقفصة وغيرها، وتمكّنت هذه التجمعات القبليّة من استعادة المناطق المحتلّة سابقا، متّخذة كنقاط ارتكاز المرتفعات والجبال أو المناطق الصحراويّة التي كانت فيها زمن الاستعمار الرّوماني. وكوّنت هذه الإتحادات المحليّة في الوقت نفسه مشروع دول تفتقر الى قوّة جاذبة ممركزة، فحافظت مدّة طويلة على واقع التشتّت والتجزئة.

وكان قدوم العرب المسلمين الى المغرب عاملا حاسما في تاريخ القبيلة المغربيّة التي شهدت تطوّرا نوعيًّا جديدا.

3 ـ البتر والبرانس: إشكاليّة التّأصيل:

إنّ القبيلة هي الوحدة الأساسيّة للتنظيم الاقتصادي والاجتماعي والسّياسي والثّقافي عند سكّان المغرب الأصليين،

سواء كانوا بدوا رحّلا أو مستقرّ ين في المدن والقرى ومن البديهي أن توجد خصائص مميّزة لكلّ فر يق منهما، وقد تمكّن العرب الفاتحون من التّفرقة بينهما أعتمادا على مظهرهما الخارجي:

ــ فالبرانس المستقرّون هم لابسو البرنس وهو رداء طو يل، قال ابن خلدون في شأنه: «ولباسهم وأكثر أثاثهم من الصّوف يشتملون الصّماء بالأكسية المعلّمة و يفرغون عليها البرانس الكحل» و يبدو أن تسمية هذا الرّداء الطّو يل غير المحزم مشتقّة من الاغر يقيّة: «بيرّوس» (Birros).

ــ أما البتر الرحّل، فانّ تسميتهم مقترنة بلباس الثّياب القصيرة، وقد تحدّث ابن عبد الحكم عن أحداث سنة 123هـ/41-740م قائلا: «ثمّ نفذ كلثوم وحبيب، فلمّا أنتهى الى مطلوبه من أرض طنجة، تلقّته البر بر بمجموعهم، وعليهم خالد بن حميد الزناتي، ثم الهتوري عراة متجرّدين ليس عليهم الا السّراو يلات، وكانوا صفر يّة وجاءوا جردين...» (2).

والحقيقة لا ندري هل إن «السّراو يلات» هي جمع الجمع لسروال أم أنّها الرّداء القصير المميّز للبتر الذي ذكره كور يبوس (Corripus) في القرن السادس تحت اسم (Stragula). كما أنّ عبارة «عُراة متجرّدين» تير إشكالا في الفهم، بحيث يمكن أن يقصد بها المعنى الذي يتبادر الى الذّهن لأوّل وهلة، أيْ بدون

---

(1) ابن خلدون، تار يخ، دار الكتاب اللبناني 1968، ج6، ص176.

(2) ابن عبد الحكم، فتوح إفر يقيّة والأندلس، بيروت 1964، ص98. وذكر ابن حلدون (ج6، ص 221) أنّ هتورة هي إحدى بطون زناتة.

ثياب، وقد تكون وردت في السيّاق مجازا للدّلالة على مدى آندفاع القوم، مستعملين في ذلك أسلحة خفيفة (1).

وزيادة عن الغموض الذي يشوب تسمية البتر والبرانس، فانّ أصولها التاريخيّة تبدُو كذلك غير ثابتة، وقد آكتفى ابن خلدون في هذا الصّدد بنقل روايات مضطربة دون محاولة التّوفيق بينها: «وأمّا شُعوب هذا الجيل و بطونهم، فانّ علماء النّسب متّفقون على أنهم **يجمعهم جذعان عظيمان،وهما برنس وماذغيس،و يلقّب ماذغيس** بالأبتر، فلذلك يقال لشعوبه البتر، و يقال لشعوب برنس البرانس، **وهم معا أبناء برنس، وبين النسّابين خلاف هل هما لأب** واحد...»

أمّا الدّراسات الاستشراقيّة، فانّها آنتهت الى تعدّد العناصر البشريّة التي آنحدر منها البربر، و بالتّالي الى غياب وحدة ثقافية وشعور وطني بينهم.

على أنّ هذه الدراسات التي انطلقت من الحاضر وأسقطته على الماضي تبدو عاجزة عن القيام بترتيب نوعي للأنماط البشريّة التي تعاقبت عبر موجات متتالية على بلاد المغرب، من سكان أصليين وفينيقيين ورومان وعرب الخ... ونحن في غنى عن التّذكير بوطنيّة

(1) أثار هذه الأشكال نقاشا بين المؤرخين، لم يحسم بعد، أنظر:
R. Bulliet, Botr et Baranis, In Annales E.S.C., 1980, n° 1, pp 104-144.
G. Fiaccadori, Kharidjites et Donatistes, In Annales E.S.C., 1983, n° 2, pp 470-476

(2) ابن خلدون، ن. م.، ص176

(3) أنظر: Bousquet, les Berbères, P.U.F., 1967. pp, 8, 11, 57

هذه الشعوب التي رفضت الذوبان في صلب الحضارات الأخرى وتسمّت بالأحرار:

أمازيغ/أمهاغ والجمع: إمازيغ/إمُوهاغ (1).

وما يمكن إثباته في هذا الصّدد أنّ الأمازيغ هم السكّان الأصليون لبلاد المغرب، وقد آعتبرتهم المصادر العربيّة قادمين من المشرق، سواء من بلاد كنعان أو من حمير، وتدرّجت البحوث الحديثة الى إثبات هذا الطّرح والتخلّي نهائيّا عن المزاعم الاستعمار يّة التي تنسبهم الى شعوب الباسك أو السّالت الأوروبيّة. وبالتّالي، يبدو أنّهم قدموا من آسيا عبر آتجاهين مختلفين: من بلاد الشّام عبر طريق شمالي - شرقي بالنّسبة لذوي اللّون الأبيض، ومن بلاد اليمن عبر طريق جنوبي - شرقي بالنّسبة لذوي البشرة السّمراء (2). على أنّ هذا الأمر مازال يحتاج الى إثبات عن طريق دراسات مقارنة بين اللّغات البربريّة واللّغات السّامية.

وآعتبارا لغموض الأصول البشريّة للأمازيغ عامّة، فانّ مسألة البتر والبرانس لم تكن أحسن حظا في هذا الصّدد، بحيث لا شيء يمكن أن يثبت أو ينفي نهائيًّا الرّوايات العربيّة ومنها رواية ابن خلدون حول جذور المجموعتين. فالبرانس على حدّ قول نسّابة البربر هم من نسل مازيغ بن كنعان والبتر بنو برّ بن قيس بن عيلان. و يتّضح أنّ هذه الرّاوية تعتمد على التّقارب اللغوي بين برّ و بتر

---

(1) أنظر: Article Berbère, In Encyclopédie de l'Islam.

(2) أنظر: عبد الله العروي، ن.م.، ص23.

وعلى التناسب في نمط العيش بين البرانس والكنعايين من جهة، والبتر وسكّان العربيّة الشّماليّة من جهة ثانية، ذلك أنّ الجامع المشترك بين الصّنف الأوّل هو الاستقرار، و بين الثّاني هو البداوة. فهل يمكن إذن تنزيل هذا الطّرح في إطار التّعريب الحضاري «والجينيالوجي» للبربر؟

أما عن التّركيبة البشريّة لهذين المجموعتين، فإنّ المصادر العربيّة ذكرت البرانس في بداية الفتح في جبال أوراس والقبايل وهضاب قسنطينة، وأهمّ قبائلها: كتامة (شمال شرق المغرب الأوسط) وصنهاجة (وسط المغرب الأوسط، في النّواحي الجبليّة) ومصمودة (جبال الأطلس بالمغرب الأقصى) وهوارة (مقرّها الأصلي بجهة طرابلس، وأوربة وعجيسة وأزداجة وغمارة وزواوة.

أمّا قبائل البتر، فإنّ أغلبها يوجد جنوب سلسلة جبال التلّ، في مناطق الصّحراء، ومنها لواتة (جنوب مدينة طرابلس) ونفوسة (قربة صبراطة) ونفزاوة ومكناسة (وسط المغرب الأقصى، قرب مرتفعات تازة ومكناس).

على أنّ أهمّ قبلية بدويّة هي زناتة التي يمتدّ مجالها على طول المغربين الأوسط والأدنى وافريقيّة، في مناطق الجنوب. ونجد حاليًّا لغة «ايجناسن» (الزّناتيّة) في واحات الصّحراء وجبال المغرب الأوسط والرّيف وشمال الأطلس المتوسّط. قال ابن خلدون في شأنها: «هذا الجيل في المغرب جيل قديم العهد، معروف العين والأثر. وهم لهذا آخذون في شعائر العرب في سكنى الخيام واتّخاذ

الابل وركوب الخيل والتغلب في الأرض وإيلاف الرّحلتين وتخطّف النّاس من العمران والاباية عن الانقياد للنّصفة».(1)

وقد تم تأويل هذا النّص تأويلا مخطئا من قبل أصحاب المدرسة التّاريخية الاستعمارية، بحيث اعتبروا الزّناتيين عامل تفكّك وانقسام في بلاد المغرب،ذلك أن المحاولات التوحيديّة التي ظهرت بين البتر والبرانس ظلّت دائما مقوّضة نتيجة الانفجارات العنيفة التي أحدثتها فوضى زناتة. و بناء على هذا فانّ «جوتيي» وأتباعه اعتبروا تاريخ المغرب مجرّد صراع مستميت و بلا هوادة بين المجموعتين: البتر والبرانس، أو زناتة وصنهاجة: فالبرانس من هذا المنظور هم السكّان الأوائل المستقرّون الذين تمكّنوا من إنشاء دول كبرى، أما البتر فهم القادمون الجدد الضاعنون في التّرحال، الذين كوّنوا إمارات صغيرة في مجالات البدو (2).

مازال البعض يردّد هذا القول، ويحاول إكسابه الشّرعيّة اللازمة (3). على أنّ تكرار الخطأ المرّات العديدة لا يمكن أن يصل بنا الى اقراره. وتبعا لذلك، فانّ التاريخ البشري لا تفسّره الصّراعات العرقيّة ـ العنصرية ولا المذهبيّة ـ الدّينية بقدر ما تكمن وراء التحوّلات التي يشهدها عوامل موضوعيّة مرتبطة بالبنية الاقتصاديّة والتّشكيلة الاجتماعيّة والأوضاع السّياسيّة والثّقافيّة.

---

(1) ابن خلدون، ن. م.، ج7، ص3.

(2) أنظر: E.F Gautier, le passé de l'Afrique du Nord, Paris 1964, pp 201-224
G.H. Bousquet, les Berbères, p. 8 et suites

(3) أنظر مثلا: - Bulliet, op. cit.

الريف المغربي
بين الفقه والواقع

بقيت الدّراسات المتعلقة بالظاهرة الرّيفيّة في بلاد المغرب في «العصر الوسيط» نادرة، لا تتناسب مع الدّور التّاريخي والحضاري للأرياف. ولم يتناول الدّارسون هذه المسألة إلا بكيفيّة جزئيّة أو بطريقة عرضيّة أثناء الاهتمام بمسائل تاريخيّة أخرى، من سياسيّة ـ عسكرية ومذهبيّة ـ عقائدية، واجتماعيّة وحضاريّة وغيرها. وبصورة أخرى، فإنّنا نفتقر الى القراءات ذات الصّبغة الشّموليّة التي تعتني بالفلاحة والفلاحين طوال الفترة الوسيطة، وخاصّة في الحقبة المتأخرة منه.

ويمكن تفسير هذا الأمر بقلّة الوثائق المتعلّقة بهذا الموضوع، وبنوعيتها، بحيث لا تكاد توجد خزائن «أرشيف» اقتصادي، وفي المقابل تسيطر كتب الحوليات والتواريخ على غيرها، مما يفسر

ضحالة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية الواردة في هذا النوع من المصادر وتشتتها وصعوبة الإلمام بها.

على أنه يوجد نوع آخر من المصنفات التاريخية التي مازالت في طيّات الاهمال وهى كتب الطبقات والسير والفقه والفتاوي (1). صحيح أنه تم إستعمالها في أغراض فقهية وتشريعية ولترجمات الاعلام وتاريخ الأحداث، غير أنه قلّما تناولها المؤرخون من المنظورين الاقتصادي والاجتماعي.

والحقيقية أن عدول الباحثين عن دراسة كتب الفقه عامة والفتاوي خاصة لا يمكن أن يفسر الا بمحاولة الكشف عن سلبيات هذه المجلدات الضخمة، فهي في أحيان كثيرة نسخ مخطوطة مودعة في المكتبات الخاصة والعامة في مختلف بلدان العالم، مما يعسر إستعمالها، اضافة الى ما تمتاز به هذه الكتب من لغة فقهية معقدة، وأسلوب خاص، ومحتوى نظري لا يتناسب دائما مع الواقع المعاش، وهو أقرب ما يكون الى العمل الذهني، ذلك أن المواقف المثالية للفقهاء تحلق في دنيا بعيدة عن أرض الواقع، مما يجعلها بناءات

---

(1) يعتبر «برانشويك» أوّل من نبّه الى الأهميّة التاريخيّة لهذه المصادر، أنظر:

R. Brunschvig, l'Intérêt Historique des Ahquâms et des Nawazils, In A.I.E.O. 1943

أنظر أيضا: J. Sauvaget, Introduction à l'histoire de l'orient muslman, Paris 1961
M. Talbi, Intérêt des œuvres juridiques, In C.T., n° 15, 1956, pp 289-293
A. Laroui, Histoire du Maghreb Paris 1970, p 224 (n° 10).

ونذكر من ضمن كتب الفتاوي: أجوبة محمّد بن سحنون، وجامع مسائل الأحكام للبرزلي ونوازل مزونة للمغيلي والمعيار المعرب للونشريسي الخ...

فقهية مجردة تفتقر الى أرضية تنغرس فيها أو الى علاقة جدلية مباشرة بينها و بين الواقع التاريخي (1).

على أن هذا الأمر لا يخص المصنفات القديمة التي أسست مختلف المدارس الفقهية بالاعتماد على الاجتهاد بقدر ما يعني كتب الفقه المتأخرة التي ترسّمت خطى سابقاتها وسارت في ظلها بعدما أغلق باب الاجتهاد، حتى أصبحت شرح الشرح للأصل أو ذيل الذيل له أو موجز الموجز أو في غالب الأحيان تجميع املاءات وتقييدات من مصادر فقهية مختلفة وأحيانا متناقضة، دون اعتبار للمراحل التاريخية بحيث لا تذكر الاشارات التاريخية في كتب الفتاوي والنوازل الا نادرا (2)، فقد ذكر البرزلي متحدثا عن الخماس: «وقعت هذه المسألة في القيروان قديما وحديثا»، دون الاهتمام بتحديد التوار يخ (3).

لكن هل طمست العراقيل المذكورة كل قيمة تاريخية لهذه المصنّفات؟

يمكن الاجابة عن هذه المشكلية في نقاط متعددة معتمدين كمثال نوازل الونشر يسي:

ـ أن المفارقة جلية بين الدراسات الفقهية النظر ية والواقع في

---

(1) (أنظر): J. Berque, l'Intérieur du Maghreb, Paris 1978, pp 25-29

(2) نفس المصدر، ص 49.

(3) الونشر يسي، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي علماء افر يقية والأندلس والمغرب، بيروت (دار الغرب الاسلامي)، 1981، ج8، ص149، وقد قمنا بتحقيق علمي لنوازل المزارعة والمغارسة والمساقاة، معتمدين في ذلك على أكثر من خمس نسخ، من بينها الطبعة الحجر ية بفاس.

خصوص مادة التشريع العام أكثر مما هي بيّنه في النازلات الفردية، مما يجعلها قابلة للدراسات التاريخية أكثر من غيرها.

ـ ثم أن اعتماد الونشريسي على موطأ مالك أو مدونة سحنون لا يمكن أن يفقد نوازله كل دلالاتها التاريخية نظرا لشمولية الفكر العربي الاسلامي وتشابه نظم العيش في بلاد المغرب طوال عصور تمتاز بالرتابة التقنية والتطور البطيء (1).

كما أن حرص الونشريسي على جمع هذه القضايا وتبويبها في قالب «قوانين مدنية معاصرة» ليس مجرد عملية نقل لسابقيه، دون غربلة واختيار للنوازل الممكنة الوقوع في عصره أو إضفاء طابع العصر أثناء صياغتها، ومن هذا المنظور تصبح هذه النوازل، بأسئلتها وأجوبتها، ذات قيمة تاريخية.

وخلاصة القول إنّ اختلاف العصور والأمكنة بين نازلة وأخرى وداخل كل واحدة لا يمكن أن يكون عائقا حقيقيا لاستخراج المادة الاقتصادية والاجتماعية منها، بل أن تناول القضية الواحدة من طرف عدة فقهاء من شأنه أن يثري هذه المادة و يساعد على الإلمام بمختلف جوانب المسألة وتتبعها تاريخيا (2).

وكما رأينا فان استنباط هذه المعادن من باطن الكتب الفقهية تحتاج الى حفريات عميقة في ثلاث مستويات متناضدة: الأول يتمثل في القراءة الفقهية للمسألة، والثاني في دراسة تاريخيتها أي

---

(1) أنظر: Legoff, Faire de l'histoire, Paris 1973, T I, chap hist. Sociale
J. Berque, op.cit, p. 35

(2) أنظر: J. Berque, l'Intérieur du Maghreb, p 27

تحديد الزمان والمكان والاعلام، كي نصل الى المستوى الثالث وهو المادة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وهكذا فان كتب النوازل بصفة خاصة والفقه بصفة عامة تمكننا من قراءة جديدة للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمغرب العربي الوسيطي. ونورد في هذا الصدد عيّنة تجسد كيفية التناول المنهجي لهذه الكتب، وهو فصل المزارعة والمغارسة والمساقاة والشركة من «كتاب **المعيار المعرب** والجامع المغرب عن فتاوى علماء افريقية والأندلس والمغرب» لأبي العباس أحمد بن يحي التلمساني الونشريسي، فما هي المنهجية الخاصة بهذا الكتاب؟.

نشير أولا الى أن الونشريسي عاش في فترة شهدت ركود الحضارة العربية الاسلاميّة، بين سنتي 834 - 914هـ/1430 - 1508م أي بعد موت أحد الممثلين البارزين لهذه الحضارة بنحو ربع قرن، وهو عبد الرحمان بن خلدون. وقد نشأ في تلمسان ثم تحوّل الى فاس سنة 1469/874م. وبقي يدرّس هناك الى آخر أيامه، وفيها ألّف كتابه المذكور (1).

أما الغاية من هذا الكتاب، فقد حدّدها المؤلف في بداية الجزء الأول على النحو التالي: «جمعت فيه من أجوبة متأخريهم العصريين ومتقدميهم ما يفسر الوقوف على أكثره في أماكنه،

---

(1) حول الونشريسي، أنظر خاصة: E. Amar, la Pierre de touche des fetwas, Paris 1908-1909. Brockelman, G.A.L, Leiden 1942, T II, p. 248.
Art. Ouarsenis, In Encycl de l'Islam.
الزركلي، الاعلام، القاهرة 1954، ج1، ص255، الونشريسي، المعيار، طبعة بيروت، ج1، ص أ - هـ

وآستخراجه من مكانه لتبدده وتفر يقه وآنبهام محله وطر يقه، رغبت في عموم النفع به ومضاعفة الأجر بسببه، ورتبته على الأبواب الفقهية ليسهل الأمر فيه على الناظر وصرحت أسماء المفتين إلا في اليسير النادر» (1).

ذلك أن الفقهاء كانوا دائما في حاجة الى دليل قانوني مدقق ومبوب تبو يبا فقهيا، يجمع لهم المادة الضرور ية لفتاويهم، و يرشدهم الى الحلول الملائمة للمشكلات التي يتعرضون إليها. وطبقا لهذا جاء معيار الونشر يسي جامعا لشتى المسائل بدون إنتقاء أو غر بلة (2).

على أن قيمة المعيار التاريخية لا تقل شأنا عن قيمته الفقهية، فكما كان منهلا يرتوي منه كل من يبحث عن ضالته من الفقهاء، فهو كذلك مرجع أساسي لدراسة المجتمع المغربي ـ الأندلسي الوسيط.

وأمّا من حيث المنهج، فان هذه النوازل تختلف طولا وقصرا، عمقا و بساطة، تدقيقا وتعميقا، وضوحا وغموضا، وذلك حسب مدى قيمة أجو بة الفقهاء و كيفية فهم الونشر يسي لها وصياغتها.
ونجد أحيانا داخل النازلة الواحدة حلولا مختلفة ومتعارضة حسب أهمية القضية و وقوعها عدة مرات في أماكن مختلفة، وحسب

(1) الونشر يسي، ن. م.، ج1، ص1.
(2) قال مصحح المعيار (الطبعة الحجر ية): محمد البوغزاوي معلقا على التقديم في الصفحة الثانية: «وقد كنا نسمع من شيوخنا أن أجو بة المعيار فيها الغث والسمين وأن مؤلفه كان قصده الجمع أولا ثم التنقيح ثانيا، فعاقه الأجل عن الثاني».

أجتهاد كل مفت وأختلافه عن الآخر. وقد حرص صاحب المعيار على جمع كل الأجوبة للقضية الواحدة، والاحاطة بها من عدة جوانب دون البتّ فيها نهائيا.

و يطغى في بعض الحالات عنصر التكرار، اذ تعالج عدة نوازل نفس المشكل، وتكون الاجابات متقاربة (1)، كما أنّ هذه النّوازل جملة لا تختلف كثيرا عمّا أورده البرزلي في تأليفه.

ونشير كذلك إلى أن هذه المسائل لم تعتمد على المصادر التقليدية من قرآن وسنة واجماع فحسب، بل ارتكزت كذلك على عنصر تاريخي واقعي، وهو العرف الجاري الذي كان مستندا لأغلبية التشريعات المغربية (2)، بحيث وجدت جدلية وتداخل بين القانون الشفوي العرفي والقانون المكتوب. وقد فرضت هذه العادات والممارسات العملية وجودها على التشريع النظري، خاصة في الأرياف والبوادي. ولذا كثيرا ما نجد عبارة «جرى العرف (أو العادة) ببلاد ما»، في بداية الأجوبة المقترحة للنوازل. وهي دلالة أخرى على مدى التصاق هذه الكتب بالواقع. فماذا يمكن إذن أن نستنتج من فصل المزارعة والمغارسة المذكور؟ ما هي المادة التاريخية الاقتصادية والاجتماعية الواردة في هذه النوازل ؟.

---

(3) أنظر مثلا: الونشريسي، ن. م.، ج VIII، ص141.

(1) أنظر: J. Berque, les Nawâzils el muzârâ 'a du mi'yâr Al-Wazzani, Rabat 1940

Art. Fiqh, In Encycl. de l'Islam (Nlle Edit.)

(1) أسس الانتاج الفلاحي:

أ ـ ملكيّة الأرض:

تميّزت ملكيّة الأرض في بلاد المغرب بتنوّعها، فانتشرت الملكيّة الجماعيّة في أراضي السّباسب والمناطق الرّعويّة خاصّة، وشملت الملكيّة الخاصّة على حدّ سواء السّهول الثريّة والجبال القاحلة ذات الكثافة السكنيّة مثل جبل نفّوسة (1). وحبّست أراضي أخرى لفائدة أشخاص أو منشآت عامّة من جوامع وزاويا ومدارس إلخ...

وقد تعرّضت ظاهرة الملكيّة الى شوائب الأزمنة التّاريخيّة المتوالية التي أضفت عليها مجموعة من الخصائص، وقد ورد البعض منها في فتاوي الفقهاء المغاربة:

ـ تفكّك الملكيّة وتجزئتها الى أقساط صغيرة نتيجة البيوع والمعاوضات والميراث والشركات. على أنّ هذا التفكّك يعقبه في بعض الأحيان تجميع هذه الأملاك المجزّئة. وهذه إحدى النّوازل تبيّن حركيّة الأرض وانتقالها من مرحلة التفكّك الى التّجميع: «وسئل عن رجل له أشراك في أرض له منها العشر، فعاوض رجل منهم بحقل على نفسه وعلى أشراكه ثمّ أنّ أشراكه باعوا منه ومن رجل آخر جميع المال، فلمّا صار الجميع إليه قام هو والمبتاع معه على

(1) توجد أكثر من إشارة في المصادر الإباضيّة تثبت انتشار الملكيّة الخاصّة في جبل نفّوسة، رغم أنّها لا تخلو من ضبابيّة. وهو استنتاج أكدته التحرّيات الأوليّة التي قمنا بها في هذا الغرض.

صاحب العوض يريدان فسخه. فهل لهما ذلك؟ وكيف وجه العمل في التصيب الأوّل ؟» (1).

ــ سوء توزيع هذه الملكية ومركزتها في أيدي أقلية من ولاة وفقهاء وشيوخ زوايا وتجار وأعيان القرى والقبائل، وبالتالي فان هذه الملكية قد تكون تغييبية لا يقوم صاحبها باستثمارها مباشرة، وإنما يسلّمها بنفسه أو عن طريق وكيل الى العمّال الفلاحين لخدمتها في شكل شركات فلاحية متنوعة، كما يمكن له أن يكتريها بمعلوم مسبق الى صغار الفلاحين الذين هم في أشد الحاجة إليها، «وسئل عن شريكين اشتركا على أن يخرج أحدهما الزريعة ويكون على الآخر نصفها وأخرج الآخر البقر والعمل والأرض لغيرهما» (2).

وإذا كانت الأرض موردا ثانويا بالنسبة لأهل الحضر، فلا غرابة أن يهمل البعض منهم إستثمار هذه الأراضي، ويتنازل عنها بمقابل ضئيل مثل ذلك «الذي أعطى أرضه على العشر على أن يجعل الزارع الزريعة كلها» (3). وبدون شك فان قناعة المالك بنسبة زهيدة من الانتاج ورفضه المخاطرة برأس المال من الزريعة

---

(1) الونشريسي. ن. م.، ج VIII ص176. ويبدو أنّ لفظة أشراك في النصّ هي جمع لشريك (في لسان العرب، ج2، ص306 : يقال شريك وأشراك). ومن المستبعد أن تكون أشراك بمعنى الشّراك والشّرك باللّغة العاميّة، أي قطعة الأرض.

(2) ن. م.، ص141.

(3) ن. م.، ص160.

يمكن تفسيره بفترات الاضطرابات الاجتماعية أو الجوائح الطبيعية.

ـــ طرق الاستثمار: وقع إستثمار الأرض دون راحة، وحرثها السنة تلو الأخرى دون إستعمال نظام المناو بة الزراعية بطر يقة منتظمة، اذ أنها كانت خاضعة لمدى حاجة الفلاح الى الأرض، وكميّة نزول الأمطار، مما يفسر إفتقارها الى المواد الكيمياو ية وضعف إنتاجيتها.

كما أن نموّ المزروعات من مقثاة و بقول وفول بين الأشجار المغروسة هو بدون شك ضرر يعرقل النمو الطبيعي للأشجار المغروسة التي لم تبلغ بعد فترة الانتاج أو الإطعام ويحدّ من إنتاجية المزروعات، ونشير الى أن هذه الطر يقة معهودة منذ العصر القديم وخاصة في الواحات حيث ذكر المؤرخ «بلينوس» التدرج من النخيل الى الرمّان والتين الى الخضروات، وهو أمر مازال معمولا به حاليا (1).

والجدير بالملاحظة أن هذه الطر يقة ليست نادرة الوقوع في مغرب العصر الوسيط وإنما كثيرة الانتشار الى درجة اكتسابها طابع الشرعية في بعض الجهات، قال الونشر يسي: «ويمنع رب الأرض من زراعة الأرض المغروسة إلا أن تكون هناك عادة» (2).
وعلى وجه العموم فقد سيطرت الفلاحة الشّاسعة التي تجهل نظام

---

(1) ن. م.، جVIII، ص174. حول قول بلينوس، راجع:

L. Valensi, Fellahs Tunisiens, Paris 1977, p 206

(2) نفس المصدر والصحيفة.

المناوبة الزراعية، ولا تحتاج الى استثمارات طائلة أو جهود كبيرة، وانما الى ترقب الغيث النافع فقط.

وقد أدت الظرفية السياسية والاجتماعية المضطربة في أواخر العصر الوسيط الى تفاقم الصعوبات التي لحقت بالفلاحة، فأتلفت المزروعات وأهلكت الغروس وأهملت السدود وآزدادت نسبة الأراضي البور وبات من الصعب إستثمارها من جديد، وفي حالات أخرى، عمد الفلاّحون الى إغتصاب الأراضي بالقوّة. وقد تعرّضت إحدى فتاوي البرزلي الى هذه الظاهرة، وكان الحلّ المقترح عمليًّا يأخذ بعين الاعتبار انتشار هذا التعدّي إلى درجة اكتسابه نوعا من الشّرعية: «فن اغتصب أرضا وزعها، فالزّرع لزارعه وعليه الكراء، قلتُ: إذا لم ينظر في ذلك حتّى فات الابان، وقيل: ما لم يسبّل فهو لصاحب الأصل. قال: ولو آغتصب أصولا، فاغتلّها، فالثمرة لصاحبا الأصل» (1).

ـ ومن الخصائص الأخرى المميّزة للأراضي في عصر الونشريسي تحبسها لصالح المؤسسات العامة مثل المساجد والمدارس وخاصة الزوايا، وقد وصل البعض من هذه الزوايا الى درجة فائقة من النفوذ.

وأدخلت هذه الأراضي في الدورة الاقتصادية العامة، رغم الموانع الفقهية النظرية القائلة بعدم امكانية بيعها أو إنتقالها من

(1) البرزلي، جامع مسائل الأحكام، بدار الكتب الوطنيّة بتونس، رقم 12793، ص152 أ.

واحـد لآخـر، فهي ثابتة «لا يجوز أن تعطى مغارسة لأنه يؤدي ذلك الى بيع بعضها» (1).

على أنّ الحاجة الى آستثمارها تفسر تجاوز هذا التشر يع واعطاء الأرض المحبـسـة على المـدارس والزوايا والمساجد مغارسة خاصة اذا كـانـت مـهـمـلة، مما يفسر مرونة الحلُول الفقهية وتكيفها مع الواقع المتـغير، فـأجاز ابن الماجشون وسحنون وغيرهما إمكانية بيع الأرض المحبـسـة الى الـغـارس اذا لم يـتـمـكـن المـسجد من دفع قيمة عمل الـغـارس بـعـد تـعميره لها وإقامة البنيان فيها (2)، كما قبل الفقهاء الأمـر الـواقـع وأجـازوا اقتسام الأرض المحسبة مع المغارس، «وبمثل هذا صدرت الفتوى من شيوخ تلمسان في أرض أم العلوّ المحبسة على المدرسة اليعقو بية» (3).

ومن جهة أخرى، فإن هذه الأراضي المُحبّسة قد بقيت مهملة نـظـرا للـصـبـغـة التغييبيّة للادارة الخاصة بها، ذلك أن مهمّة النّاظر تـتـمـثـل في تفقدها من حين لآخر وجمع إنتاجها أو أخذ الكراء من الـفـلاحين، دون الاهـتـمـام بهـا مباشرة. مما يفسر تعدّي الفلاحين عـليها، الى درجـة أنهـم لا يـتـرددون في رفـض دفـع أجـرة الكراء، محـاولين تـدعيم مـواقـفهم بشهود ومعللين ذلك بشتى الاعذار الواهية

---

(1) الونشر يسـي، ن. م.، ص 172.
(2) ن. م.، والصحيفة.
(3) ن. م.، ص175.

كأن يصاب الزرع بالقحط بعد يبسه، رغم أن هذا الأمر لا يمكن أن يقع الا زمن الربيع عند احتياج الزرع إلى الماء (1).

وصفوة القول، إنّ قسما كبيرا من الأراضي الزراعية بقي على هامش الدورة الاقتصادية النشيطة، متذبذبا بين حالتي الاستغلال والاهمال، رغم حاجة الفلاحين اليها، وذلك نظرا للعوائق التشريعية لاستثمارها وتحويلها. وبناء على هذه الوضعية، لم يتوان صغار الفلاحين عن البحث عن أراض جديدة لاستثمارها.

ــ وتتمثل الخاصية الأخيرة للملكية العقارية في حركة تعمير الأراضي المهملة التي تفسرها عوامل متعددة منها: كثرة الأراضي البور وتوفرها رغم أنها لا تخلو من المشاكل اذ قد تكون ملكا لأشخاص عاجزين عن استثمارها مباشرة، مثل المرأة الموصى عليها التي وكّلت زوجها على دفع الخربة (أي الأرض البور) على وجه المغارسة (2)، كما يمكن أن تكون أرض ميراث لم يقع بعد اقتسامها لكثرة المشاكل المتعلقة بها، فتبقى «مجمدة» مدة طويلة لا يجرؤ أحد على الاقتراب منها، وقد ذكرت احدى النوازل في هذا المجال قيام مجموعة من الورثة على واحد منهم بادر بحرث الأرض، وفي أخرى مطالبة أهل الزوجة المتوفية بنصيبهم من الزوج الذي قام بتعمير الأرض (3).

والى جانب توفر الأراضي البور الصالحة للتعمير، فان المعطيات

---

(1) ن.م.، ص170-171.

(2) ن.م.، ص172.

(3) ن.م.، ص162، 167. أنظر أيضا ص139، 159.

الطبيعية الملائمة من نزول المطر ووفرة الانتاج قد تساعد على استصلاح الأراضي والاهتمام بها، وكذلك الشأن بالنسبة للعوامل البشرية والاجتماعية، ذلك أن القرن   شهد بداية استقرار للقبائل العربية وتخلّيها عن الحياة العسكرية والترحال، وتطلّعها الى خدمة الأرض (1). ولم تجد صعوبة في هذا التحول الجذري نظرا للوهن الديمغرافي الذي شهده المغرب العربي أثناء تلك الفترة، مما يفسر حاجة هذه المناطق ذات الضغط الخفيف الى قوى عاملة في ميدان الفلاحة لا من البدو الرحل فقط وإنما كذلك من خارج البلاد، وقد آستقبلت في تلك الفترة الاندلسيين ثم «المور يسكوس» بحفاوة واستقروا في أخصب أراضي افريقية على ضفاف وادي مجردة وفي سهول الشمال.

وصفوة القول إنّ عملية استصلاح الأراضي البور قد حضيت بظروف مناسبة في أواخر العصر الوسيط، فهل يكفي هذا إذن لنجاحها؟.

إن هذه العملية لا يمكن أن تقع دون اثارة نزاعات عديدة متعلقة بملكيّة الأرض، وان كان استثمار أراضي المخزن والحبس لا يمكن أن يتحوّل الى تملّك لها من قبل الفلاحين الا في حالة ضعف السلطة وانهيارها في ذلك «الوطن»، وهو أمر وارد، فان عملية استثمار بقية الأراضي البور هي مخاطرة لعدم وجود عقود ملكية فيها وما يثيره ذلك من ادعاءات خاصة من قبل القوى الاجتماعية المسيطرة مثل عمال السلطان.وفي هذا الصدد ذكرت احدى نوازل

---

(1) أنظر: A. Laroui, Histoire du Maghreb, pp. 186-206.

مزّونة أنّ مجموعة من الفلاّحين قامت بتعمير أرض وغرسها مدّة طويلة، ثمّ حاول عامل السّلطان افتكاكها مدّعيا أنّ السلطان أقطعها له (1).

وهكذا فان الفئات المهيمنة من ولاة وأعيان ومشائخ هي المنتفعة الأساسية من عملية التّعمير لامتلاكها في الآن نفسه السّطوة والنفوذ والرأسمال العقاري من أرض وطاقة حيوانية. أما الخماسة وصغار الفلاحين، فانهم يمثّلون القوى العاملة في حركة استصلاح الأراضي.

وتحتاج هذه العمليّة الى تقليب الأرض عدة مرات، كما يشترط فيها وضع كميّات من الأسمدة أو من الغُبار معلومة (2). ونظرا لكثرة المجهود الذي تحتاج اليه حركة التعمير، وفي المقابل قلة المردود، فليس من النادر أن يتوقف العمّال وسط الطريق، وأن يتقاعسوا عن زرع الأرض ولو كان ذلك بعد القليب، و يكفي الا ينزل المطر حتى يؤخذ هذا القرار (3). ومن هنا يمكن أن نفهم أهمية الأراضي المهملة والغابات بالنسبة للأراضي الصالحة للزراعة في فترة عمت فيها الاضطرابات وأصبح أهل العز من البدو، فيما «يختص منتحل

---

(1) أنظر: J. Berque, l'Intérieur du Maghreb, pp 37-38

(2) حول القليب، راجع الونشريسي، ن. م.، ص169. وممّا جاء في نوازل البرزلي (ن. م.، ص154أ - 154ب) حول الغبار ما يلي: «قال سحنون لا تجوز مساقاة أرض البور، وتجوز فيها الشّركة على أنْ يزبّلها اذا كان ما يزبّلها به معلوم، وهو عقد لازم. قلتُ في الطّرر عن مؤلّفه ابن لبابة أن أعطى أرضه يزبّلها على أن يزرع معهم ثلاث سنين جاز إذا وصفت الأحمال وعلم عددها، فان لم توصف لم يجز وله قيمة زبله...»

(3) الونشريسي، ن. م.، ص162.

(الفلاحة) بالمذلة» (1) تلك هي بعض المميّزات الخاصة بملكية الأرض وهيكلتها وطرق آستثمارها. و بديهي القول إنّ نظام الملكيّة شديد الارتباط ببقيّة الوسائل المستعملة للانتاج.

ب ــ ثلاث عناصر أساسية للانتاج: الطاقة الحيوانية والأدوات والزريعة (أو البذر):

غالبا ما تقترن ملكية الأرض بملكية بقية عناصر الانتاج، من زريعة وماشية خاصة اذا كانت الملكية كبيرة و وقع استغلالها بطريقة مباشرة. وان كان صغار الفلاحين قد حرصوا على توفيرها كاملة أو المشاركة بجزء منها، فانهم لم يفلحوا دائما في هذا:

ــ فبالنسبة لعنصر الزريعة، ليس من السهل على صغار الفلاحين توفير هذه المادة نظرا لضعف الانتاجية التي بقيت حتى القرن التاسع عشر لا تتجاوز 5 قنطارات في الهكتار الواحد بالنسبة للقمح في المناطق الشمالية المعروفة بكثرة أمطارها وخصوبة تربتها (2)، و يكون عادة الارتباط عضويًّا بين هذا العجز والكوارث الطبيعية من جفاف وجليد وجراد وانجراف للأراضي أو البشرية من حروب وعدم استقرار. ولذا حرصت هذه النوازل على ضبط المعاملات الناجمة عن تلف المزروعات من جراء هذه الكوارث الطبيعية (3).

(1) ابن خلدون، المقدمة، بيروت (الطبعة الرابعة)، ص394.
(2) أنظر: Valensi, op.cit, p 198.
(3) الونشريسي: ن. م.، ص164-165.

إنّ هذه الوضعية تعتبر عائقا أساسا لتطوّر الانتاج الفلاحي، وترمي بصغار الفلاحين والفلاحين بدون أرض في أحضان المالكين العقاريين، أو يتصدون لهم فيعقدون الشركات الصغيرة فيما بينهم و يتعاونون في السراء والضراء، قال الونشريسي: «وسئل أبو صالح عن الشريكين يشتركان، فيقول أحدهما لصاحبه: إني أخاف أن تعجزك الزريعة، فيقول لصاحبه: ان عجزت على شيء فان ما تفضلت به علي لي فيه الربع... (1)».

والى جانب السلف فانهم يجبرون في حالات أخرى على التفريط في الطعام المدخر للمؤنة واعطائه عوض الزريعة: «وسئل عن رجل أعطى طعاما مناصفة في الزريعة لمن يكتري منه نصف أرضه (2)».

وتبعا لهذا النقص في المؤونة، فقد اعتادت هذه المجتمعات، لتغطية حاجاتها من الحبوب المستهلكة، على الحصاد قبل الأوان، خاصة عند نفاذ الحبوب في فصل الربيع، قال الونشريسي: «ومثله ما يقع اليوم يأخذ من الزرع من الفدّان و يعملون منه معيشة الحصّادين، فهو جائز...» (3).

وعلاوة عن الحبوب من قمح وشعير فقد ذكرت النوازل مجموعة أخرى من الحبوب مثل الذرة والقطاني والدخن، ومن الخطأ اذن اعتبار القطاني مزروعات دخلت المغرب في القرن الثامن عشر عن

---

(1) ن.م.، ص155.

(2) ن.م.، ص161.

(3) ن.م.، ص142، كذا في البركلي ص154 أ.

طريق المورسكوس (1). كما ورد ذكر عدة مزروعات أخرى مثل الحنة والفول والبصل والكزبر والمقاثي الخ... (2) ويمكن استخراج معلومات عديدة خاصة حول المزروعات الاستهلاكية، وتعرضت هذه النوازل بطريقة أقل وضوحا الى المزروعات الصناعية مثل الكتان، فتحدثت عن طريقة استخراجه وفرزه من التبن بعد انقاعه في الماء (3). وجاء الحديث عن القطن في صيغة استفهامات: كم يبقى أصله قائما: سنة واحدة أم عشرين؟ وعليه هل أن شركة القطن مزارعة أم مغارسة بناء على أنّ الأصول تبقى قائمة سنة أوعشرين، أم هل تعتبر مساقاة نظرا لاحتياجه لكميات كبيرة من الماء (4)؟ كل هذا لأن زراعة القطن أصبحت أقل انتشارا مما كانت عليه في عهد ابن حوقل (5). وقد ذكرها صاحب المعيار في جبال تادلا بالمغرب الأقصى. وليس نادرا أن تكون زريعة هذه النباتات متعرضة للغش عند بيعها (6).

ــ ملكية الماشية: إن المفهوم الأول للماشية هو الآلة أو المحراث والحيوان المعد للانتاج من زوج بقر أو جملين اذا كانت الأرض صلبة، وحيوان واحد بالنسبة للتربة اللينة في المناطق الساحلية. أما المفهوم الثاني فهو يخص مساحة الفدّان التي تقدر هذه الطاقة

(1) أنظر: Valensi, op.cit, p 208

(2) الونشريسي، ن.م.، ص146، 154، 173، 176.

(3) أنظر: Art. Lin, In Encycl. Inter des Sc. et des Techniques

(4) أنظر: Art. Coton, In Grand Dict. re Universel, Larousse

(5) ابن حوقل، صورة الأرض، ص76-77.

(6) الونشريسي، ن. م.، ص167-168.

الحيوانية على حرثها مدة فصل كامل، وقد وقع تقييمها بنحو ثماني هكتارات (1).

وكثيرا ما استعملت كلمة زوج للدلالة على نفس المعنى الأول للماشية، وهو المصطلح الأساسي الذي ذكر في نوازل الونشر يسي، مما يدل على أنّ هذه المسائل المتعلقة بالزوج من البقر تعتبر خاصة بالمناطق الشمالية حيث تكثر تربية البقر، وهو أمر مرتبط أيضا بنوعية الأراضي الجبلية ونوعية المحراث الذي يبدو أنه من النوع الثقيل الذي انتشر خاصة في المغرب الأقصى والشمال الشرقي الجزائري وتونس الداخلية (2).

وتحتاج ملكية هذه الماشية الى عناية فائقة وتوفير التغذية لها من شعير وقطانية وكلا وتبن، وقد سعى الفلاحون الى ادخار هذه المادة في بيت خاص أو مكان آمن باعتباره المادة الحيوية في العمل الفلاحي في مجتمعات لم تعرف المروج الاصطناعيّة. وهكذا فقد قامت شتى النزاعات المتعلقة بالتّبن كأن يتعدّى المناصف في شركة حرث على تبن صاحبه (3)، أو يطالب الخماس بنصيبه من التبن من رب الأرض، بل يفرّط أحيانا الفلاح في حيوانه لقلة العلف، وتقام الشركات حول ثور واحد لهذا الغرض، قال صاحب المعيار: «وسئل عمن أخذ ثورًا بالعشر فعلفه مدة ثم وجده لا يحرث» (4).

وخلاصة القول إنّ كثيرا من الفلاحين الصغار كانوا في

---

(1) أنظر: J. Berque, Etudes d'Histoires Rurale Maghrébine, Tanger 1983, pp 16-18. Valensi, op.cit, pp 179-180.

(2) أنظر: Ibid, pp 184-189.

(3) الونشر يسي: ن. م.، ص175.

(4) ن. م.، ص157. Bulliet, Botr et Baranès, In Annales E.S.C., 1980, pp 106-107

حاجة ماسة الى تملّك الأرض والزريعة والماشية، وليس لهم ما يقدمونه في هذه الشركات الفلاحية سوى سواعدهم للعمل.

2) العمل الفلاحي: ظاهرة الخمّاس:

(أ) حالة الخمّاس، شريك أم أجير؟

جاء في مستهلّ قطعة مخطوطة غير مؤرخة ما يلي:

«وأجرة الخمّاس أمر مشكل / وللضرورة به تساهل.

المعنى أنه جرى العمل بالتساهل في مسألة الخمّاس للضرورة الدّاعية الى آرتكابها مع كونها مشكلة لم يتضح وجه الجواز فيها. وصورتها أنّ يخرج أحد المتشاركين في الحرث جميع ما يحتاج اليه من أرض و بذر و بقر وآلة، ويخرج الآخر عمل يده فقط، على أن يكون للعامل جزء من الصّابة كالخمس مثلا أو الرّبع وللآخر ما بقي، ووجه إشكالها عدم تمحيصها للشّركة ولا للإجارة وعدم توفّر شروط الصحّة لواحدة منها...» (1).

وفعلا قد آختلف الفقهاء في تحديد وضعيّة الخمّاس، فقد رأى سحنون أنه شريك بناء على ما قاله مالك بن أنس من «أن الأجير لا يستأجر الا بشيء مسمى، لا تجوز الإجارة الا بذلك، وانما الإجارة بيع من البيوع، انما يشترى منه عمله ولا يصلح ذلك اذا دخله الغرر لأن رسول الله نهى عن بيع الغرر» (2). ومن هذا المنظور فانه شريك يقدم العمل و يتحصل على خمس الانتاج نظرا

---

(1) مخطوط بدار الكتب الوطنيّة بتونس رقم 17935، ص105 ب.

(2) مالك، الموطأ، القاهرة 1951، ج2، ص706.

لأنه يقدم عنصرا واحدا من مكونات الشركة وهو العمل، بينما يقدم صاحب الأرض الأربعة أخماس الباقية: الأرض والحيوان والمحراث، والزريعة. على أنّ هذا الأمر يبدوا نظريًا أكثر منه واقعا، إذ أن أجر الخمّاس يتغيّر حسب المعطيات الطبيعيّة، وطرق الاستثمار المختلفة من الجبل الى السّهل، وأهميّة التّسبقة التي يتحصل عليها خلال السنة الزراعية. زد على هذا، فان كان الخماس شريكا وجب عليه دفع قسطه من الزكاة، بينما يتحمل رب الأرض الزكاة وحده اذ كانت الخماسة لا تجوز الا بالاجارة، لأنه لا يصح للأجير أن يدفع على زرع لا يمتلكه (1). وان كان الخماس شريكا يأخذ نصيبه من التبن خلافا للأجير، فانه لا محالة مطالب بتولي القيام في الماشية حتى في سنين المسبغة (2).

وهكذا فان العامل الشريك يتحمل عبئا أثقل من الأجير، ولهذا فقد أخذ عدة فقهاء بالرأي الثاني، وهو كون الخماس أجيرا، منهم ابن القاسم (القرن الثاني هـ) وابن حبيب (القرن الثالث هـ).

وقد اعتمد هذا الرأي على حرص الفقه على توفر عناصر الشركة بالتساوي، وهو أمر غير ممكن بالنسبة للخماس، لأنه لا يصح إعفاؤه من الرأسمال المتحول من زوج للقليب أو الحرث وزريعة، بينما يتولى حصاد أكثر من الخمس.

---

(1) وردت هذه النازلة في جامع البرزلي (مخطوط رقم 12793، ص149) ومعيار الونشريسي ج VIII، ص150-154.

(2) الونشريسي، ن.م.، ص153.

ومهما يكن من أمر، فإنّ هذه الاعتبارات الفقهية بقيت في مستوى التنظير للواقع نابعة منه وليست محددة له. وفعلا فلم تكن الأولو ية للنظر ية المسقطة، وانما للعرف الجاري: و«مسألة عرفنا لا يأتي العامل فيها الا بعمل يده وكونه كذلك يصيره أجيرا ويمنع كونه شر يكا» (1) وقد حاول الفقهاء مجاراة العرف تحاشيًا لغضب المالكين العقار ين الذين هم حر يصون على استعمال يد عاملة رخيصة، متمثلة في الخماسة، كما إنّ عدم تكافؤ العلاقات القائمة بين الر يف والمدينة والانتماء الاجتماعي المميز للفقهاء قادران على تفسير موقف هؤلاء من الخماسة (2)، ولا أدلّ على ذلك ممّا أفتاه أحد الفقهاء بتحمّل الأجير مسؤولية المصائب التي يمكن أن تحلّ بالزرع: «وأن آجره على أن يزرع له ناحية من أرضه فذهب الزرع، فالمصيبة من الأجير و يلزمه العمل للمستأجر» (3). مما يجعل العامل متعرّضا وحدة لتقلبات الطبيعية، و يصبح عمله بدون مقابل تقر يبا. وعلى ضوء هذا الأمر، هل يمكن إذن تحديد مهام الخماس؟.

(ب) ــ وظيفة الخماس:

إن وظيفته لم تكن محددة، وإنما تتسع مشمولاتها أو تقلص حسب المعطيات التاريخية العامة وميزان القوى بينه و بين المالك وهو أمر مرتبط بقانون العرض والطلب.

و بناء على هذا فان تحديد مهامه أمر معرّض للخلافات

---

(1) ن. م.، ص153.

(2) أنظر: J. Berque, les Nawazils el muzâra 'a de Miyâr Al-Wazzâni, Rabat 1940, p. 127.

(3) الونشر يسي: ن. م.. ص165.

العديدة كأن «يقول صاحب الأرض عليك الحصاد والحبال والدّراس والتهذيب والنقلان، والعامل يقول إنما علي الحرث فقط، وليس علي غيرذلك». و بدون شك فان الخماس في هذه الحالة في موقف تصدّ لرب الأرض ورفض لوضعيته المترديّة التي تحتّم عليه في غالب الأحيان القيام بكل عمليات المزارعة: من البذر حتى نقل المحصول الزراعي. وجاء جواب الفقيه الأوّل على هذه النازلة تكريسًا للأمر الواقع وتدعيما لتقسيم العمل المعتاد، قال: «إنّ عليه عمله كله وحصاده ودرسه»، بينما أقر الثاني هذا الأمر إذا كان شرطا مسبقا «وان لم يشترطه، فليس عليه الا الزرع» (1). وفي هذا دلالة على أن الوظيفة الأساسية هي الحرث، ثم وقع ترسيب عدة مهام أخرى إضافية، كلما سنحتِ الفرصة لأرباب الأرض في الريف. مما يفسر آختلاف أجوبة الفقهاء في هذا الشأن.

ونظرا للظرفية التاريخية المتردية في القرن ١٥ فكثيرا ما تكون وظيفته لا تخضع في امتدادها الا الى النّزوات الشخصية للشريك القوي، وليس نادرا أن يتعرض إلى شروط مشطّة، دون أن يتمكن من التصدي لذلك، وهذه إحدى النوازل الدالة على ذلك: «وسئل عن رجل اتخذ أجيرا للحرث في الزريعة، وكان لصاحب الزرع قليب، وشرط على الأجير أن يرد عليه القليب في ابانه، وشرط أيضا نصف العمل في الحصاد والدرس وليس للأجير من الزرع الا السدس» (2). وعليه فان هذا الأجير الذي يقوم بنصف قيمة

---

(1) ن. م.، ص176-177.

(2) ن. م.، ص161.

العمل لا يتحصل الا على سدس المحصول، إن كان هناك محصول!
وقد بلغت حالة الخماس من التدهور الى درجة أنه أصبح تحت رحمة سيده، يقوم بأعمال لا علاقة لها بالعمل الفلاحي مثل الاحتطاب والرعي، ويمكن أن نلخّص مهامه في القرن XV بما يلي:
«الخماس يحرث و ينقي و يرفع الأغمار ويحصد و يدرس و ينقل السنبل الى الاندر، وإن شرط عليه غير ذلك فلا يجوز، وجرت العادة اليوم بالبادية يشترط عليهم القيام بالبقر والاحتشاش لها، وعمل الحطب واستقاء الماء ان احتاج اليه...» (1).

وهكذا يبدو أن حالة الخماس بالبادية أصبحت أكثرترديا من قبل، وأن الخط البياني للفلاحة في هبوط، سواء كان ذلك بموطن الونشريسي أو في الجهة الشرقية من بلاد المغرب، قال صاحب المعيار: «وأما فساد الخماسة بقطر تونس، فسمعت أنهم يشترطون على الخماس أن لا يأخذ نصيبه من التبن، وأنه يخدم شريكه في حيوانه وحطبه وآستقاء مائه وغير ذلك». كما آشترط عليه في أماكن أخرى، وخاصة في الواحات، القيام بالمساقي حتى «ضجر عند ذلك الضعفاء» (2). وقد أصبح الخماس آنذاك مجرد أجير بالثوب والطعام، يكتفي بأخذ أجرة عينيّة توفر له الحد الأدنى من ضروريات المعاش، وفي المقابل فانه على ذمة سيده طوال السنة، مسخرا لكل الخدمات والأعمال الشاقة سواء أكانت فلاحية أم لا، شأنه شأن القنّ الذي يأويه السيّد تحت سقفه.

---

(1) البرزلي، ن. م.، ص155 ب. الونشريسي، ن. م.، ص151
(2) البرزلي، ص150 أ. الونشريسي، ص149-150.

(ج) ــ علاقة الخماس برب الأرض، من الخضوع الى الرفض:

إن الأجرة العينية وأعمال السخرة وعدم تحديد وظيفة الخماس كلها دلالات على نوعيّة العلاقات الانتاجيّة السّائدة في القرن XV ، وقد سعى المنتفعون منها الى المحافظة عليها، فحاولوا إحتواء الأجراء بواسطة السلف والتّسبقة العينية التي يتسلمها الخماس قبل بداية العمل، و يشترط عليه دفعها قبل الحصاد اذا ما أراد فسخ عقد الشركة، وهو شرط صعب من شأنه أن يجمّد حالة الخماس ويجعله دائما تحت رحمة رب الأرض.

على أن محاولات الهيمنة هذه لم تكن دائما ناجعة، لأن عقد الشركة لا يقضي بأن يبقى العامل مرتبطا بالأرض، ولا خاضعا للسخرة بلا رحمة كما هو الشأن في النظام الاقطاعي الأوروبي، فهذا العقد هو إذن مجرد اتفاق بين اثنين قابل للفسخ في أي وقت، لا يفرض على العامل التشبّث بالأرض والوفاء لصاحبها، فهو يمتلك نسبة من الحرية الشخصية وان كانت تنقصه الحرية الاقتصادية.

ولذا نراه يرفض الحصاد وحده ويملي شروطه على «سيده» خاصة اذا كان قانون العرض والطلب لصالحه، أي زمن الصّابة. وكما أنه يلتجيء الى رفض العمل للدفاع عن حقوقه، فانه لا يتوانى في التملص من التزاماته والفرار، اذا لم يجد حلاً آخرا. وكثيرا ما يأبقُ الخماس دون أن يفي بواجباته تجاه شريكه، قال الونشريسي: «وسُئل بعض الفقهاء عمن زرع أرضه ونبت زرعها، ثم أخذ شريكا بيده يعمل معه بسهم معين، فخدم معه زمانا، ثم فرّ،

فأتمّها صاحب الأرض بيده أو باجارة»، وفي نازلة أخرى: «يسافر الخماس الى موضع بعيد أثناء الحرث» (1). وفي هذه الحالات، فإن صاحب الأرض لا يتقاعس في البحث عن أجير آخر، كلّما كان ذلك ممكنا.

وفي الحقيقة فانه لا يوجد دائما تباين كبير بين رب الأرض وخماسه خاصة اذا كان الأول من صغار المالكين العقار يين، يشارك مباشرة في عملية الانتاج الى جانب أجيره، بل إنّه أحيانا يقوم باعانته في عمله راغبا في التحصل على مقابل (2)، وفي هذه الحالة فان العلاقة بين المالك والخمّاس مباشرة، غير قائمة على الخوف، و يكفي أن تهبّ ريح الأزمة حتى يستو يا في الفقر.

ومن جهة أخرى، فان المالك لا يمكن له معاملة أجيره معاملة سيئة، خاصة عندما يكون في حاجة ماسة إليه نظرا لوفرة الانتاج، بل إنه على عكس ذلك يترك له حر ية تدبّر أمر العمل، فيتولى امكانية عقد شركة مع خماس آخر: «قال خماس لخماس: شاركني وأشاركك خماستنا» (3)، وذلك لاحتياج كل واحد منهما لصاحبه زمن الزرع والحصاد.

كما يمكن للخماس أن يبادر بتشغيل عمال فلاحين وقتيين في فترات العمل الصعبة، و يتعهّد بدفع أجرتهم. و بدون شك فان ذلك لا يقع الا زمن الانتاج الوافر فيتمّ الالتجاء الى بقية العمال

(1) البرزلي، ن. م.، ص150ب. الونشر يسي، ن. م.، جXIII، ص 137، 144-145.
(2) الونشر يسي، ص 141.
(3) ن.م.، ص142.

الذين كانوا على هامش الدورة الاقتصادية نتيجة فسخهم للشركة الفلاحية عن طريق الرفض أو الفرار، أو لقصورهم عن العمل الشاق، أو لأنهم من القبائل المستقرة حديثا في الأرياف بحثا عن العمل.

وصفوة القول فان قانون العرض والطلب خاصة، والوضع الاقتصادي والاجتماعي عامة، يتحكّمان في مدى تعسف المالك العقاري أو حرية الخماس، وفي علاقات الانتاج القائمة بينهما وكيفية تقسيم العمل داخل الشركات الفلاحية.

(3) الشركات الفلاحية: علاقات إنتاج غير متكافئة:

تعتبر الشركة الفلاحية (1) الظاهرة الأساسية الدّالة على طبيعة العلاقات الانتاجية وكيفية تقسيم العمل في آخر العصر الوسيط. ولم تخصّ الفلاحين بالأرياف فحسب، وإنما شملت أيضا المالكين العقاريين التغيببين الذين كانوا يسكنون المدينة.

ومما ساعد على انتشارها هي قساوة العوامل الطبيعية والأزمات الدّورية وحالة صغار الفلاحين السيّئة التي ولّدت عندهم غريزة الخوف ونمّت فيهم ظاهرة التضامن، فكان عقد الشركات الفلاحية للتأمين على حياتهم وماشيتهم ورأسمالهم، وذلك

(1) أنظر: دائرة المعارف الاسلامية (بالفرنسية)، مادة شركة.

باضعاف وطأة الخسارة التي تسببها الجوائح الطبيعية أو تعديّات البدو أو السلطة السّياسيّة.

على أن هذا التضامن لم يمنع من نشوب النزاعات بين الفلاحين الذين كانوا عرضة لغضب هذا الثّالوث، وتكثر الخلافات حول قيام الشركة أو اقتسامها، حتى أنها تشمل مسائل تافهة مثل طلب أحد الشريكين كراءه في دق الطوب أو التنازع حول صحفة زرع وقع استلافها (1). على أن أساس هذه النزاعات هو الاختلاف في تقويم أحد عناصر الشركة نظرا لتنوع هذه العلاقات الانتاجيّة ودقّتها:

«وسئل الفقيه أبو محمد سيدي النور الشريف العمراني عن رجلين آشتركا في الحرث، على أن يتساويا في البقر والآلة والأرض والزريعة، ثم شرعا في العمل وعقدا الشركة على ذلك، ثم بعد عقد الشركة غاب أحد الشريكين وتولى الآخر العمل، بحكم النيابة عن نفسه وعن شريكه. فلمّا حضر الشريكان عند قسم ما أفاه الله به عليهما حاز أحد الشريكين وهو المتولّي العمل لنفسه شيئا من ذلك الزرع، وقال هذا حرثي لنفسي، بزريعتي لم تعطني فيها شيئا، هو خاص بي دونك. فقال شريكه: إنما جميع ذلك بيني و بينك، لما وقع من العقد الأول بيننا، وكانت الأرض والبقر والآلة مشتركة بيننا، الا أن هذا الذي أردت أن تختص به دوني لكون الزريعة كانت من عندك، انما كانت منك سلفا، لكونك لم تطلبها مني حين الزرع،

(1) الونشريسي: ن. م.، ص139، 148

اذ لو طلبتها، لأعطيتك إياها. أجبنا كيف يكون ؟» (1).

إن الاختلاف هنا يخص عنصري الزريعة والعمل في شركة مزارعة (2)، وسنرى فيما يلي بأكثر دقة خصوصيات هذه الشركة.

(أ) شركة المزارعة أكثر الشركات انتشارا في الريف المغربي:

لا غرابة أن تسيطر زراعة الحبوب الشاسعة على بقية المزروعات من أشجار وخضروات وغيرها، وذلك بناء على ما عرفته بلاد المغرب من محن عديدة مدة القرون الثلاثة الأخيرة من العصر الوسيط: من تفكك الوحدة السياسية وانتشار الاضطرابات والمجاعات وظهور الوهن الديمغرافي واهمال الفلاحة وسيطرة البداوة والترحال... وشتان ما بين هذه الصورة القاتمة وما كانت عليه الأرياف المغربية في القرن التاسع م. من رخاء وخصوبة، و يكفي أن نقرأ كتب الجغرافيين العرب حتى نتأكد من ذلك: فالخضرة كانت تكتسي كافة البلاد من قابس الى طنجة، وقد انتشر نظام الري المتطور في أماكن متعددة، وفسقيات الأغالبة أشهر من أن نتحدث عنها في هذا المقام، وظهرت مشاتل عديدة من الشجرة الواحدة، واشتهرت كل مدينة بزراعة معينة، فامتازت قابس بموزها وخيارها وفي قفصة جنات الفستق وبجلولا قصب السكر والياسمين والعسل و بالسوس عسل شهي وانتشرت زراعة القطن في جهة

(1) ن.م.، ص 147-148.

(2) حول شركة المزارعة أنظر خاصة:

E. Amar op.cit, chap II, de la société Rurale

J. Berque, les Nawâzils... op.cit, p 108.

المسيلة والحضنة ونقاوس وقرطاج وجنوب فاس و بُصْرة بالمغرب الأقصى، كما عرفت هذه الأخيرة بزراعة الكتان حتى قيل بصرة الكتان، واشتهرت قابس بصناعة الحرير، وآحتكرت المغرب انتاج قصب السكر خاصة في منطقة السوس، وانتجت سهول وادي ملاق الزعفران الخ... (1). وليس غرضنا دراسة الأرياف في الفترة الأولى، وانما فقط تفسير التحول الجذري الحاصل في أواخر القرن العاشر والنصف الأول من الحادي عشر (2)، وهو أمر يفسّر هيمنة شركات المزارعة على غيرها من العقود الفلاحية من مغارسة ومساقاة. ومعلوم أن هذه الشركات لا تحتاج الى تقنيات متطورة أو جهود كثيرة.

ـ شروط شركة المزارعة بين الواقع والتنظير:

كثيرا ما تقام هذه الشركة على مجرد آتفاق شفوي، دون التقيّد

---

(1) أنظر: ابن حوقل، صورة الأرض. البكري، المسالك. البرزلي، مسائل (مخطوط). ابن أبي زيد، الرّسالة.

Solignac, Les Installations hydrauliques à Kairouan... In A.I.E.O. 1952-53

H.R. Idris, la Berbérie Orientale sous les Zirides, Paris 1962, T II, chap X.

A. Laroui, Hist. du Maghreb p 200

(2) قال ابن خلدون (المقدّمة، ص 32-33): «وأمّا لهذا العهد وهو آخر المائة الثامنة، فقد انقلبت أحوال المغرب الذي نحن شاهدوه، وتبدّلت بالجملة وآعتاض من أجيال البربر أهله على القدم بما طرأ فيه من لدن المائة الخامسة من أجيال العرب بما كسروهم وغلبوهم وآنتزعوا منهم عامّة الأوطان، وشاركوهم فيما بقي من البلدان لملكهم هذا الى ما نزل بالعمران شرقا وغربا في منتصف المائة الثامنة من الطاعون الجارف الذي تحيّف الأمم وذهب بأهل الجيل وطوى كثيرا من محاسن العمران ومحاها، وجاء للدّول على حين هرمها و بلوغ الغاية من مداها، فقلّص من ظلالها وأوهن من سلطانها وتداعت الى التلاشي والاضمحلال أموالها، وآنتقض عمران الأرض بآنتقاض البشر...».

بعقد مكتوب، مما يمنح نسبة واسعة من الحرية للشركاء، فيعمدون الى التراخي في الشروع في العمل أو الى فسخ العقد عند عدم نزول المطر أو العجز في المساهمة بقسطه في الشركة (1). على أنّ هذا الأمر يزيد في تفاقم المشاكل، و يلحق الضرر بأحد الطرفين وخاصة بالملاك العقاريين، ولذا فقد حرص الفقهاء تدعيمًا لنفوذهم الاجتماعي على ضرورة تقييد الشريكين بعقد يكون التزاما يقضي على التردد والخوف، و بالغوا في أهميته حتى أعطوه الأولوية في قيام الشركة و بجّلوه على الشروع في العمل وقالوا: الشركة تلزم بالعقد ولا تلزم بالعمل، «إن العقد اليوم لازم»... (2).

ولا يخفى علينا أن توصيات الفقهاء بقيت غالبا حبرا على ورق عاجزة عن اخضاع الواقع إليها، ونادرا ما يلتجىء الشركاء الى كتابة عقد الى يومنا هذا.

كما حرص الفقه على إيجاد مقياس مضبوط ومعيار موحّد لتقويم العناصر المكونة للشركة من أرض وزريعة وآلة و بقر وعمل، وأعتبره أمرا ضروريا لقيام الشركة على أسس صلبة من شأنها القضاء على الخلافات والنزاعات (3). والجدير بالملاحظة أن الفقه آعتمد العرف الجاري أساسا لحل هذه المشكلات الدقيقة والصعبة.

---

(1) الونشريسي: ص157.

(2) ن. م.، والصحيفة.

(3) ن. م.،ص 156، 157-158.

أما المبدأ الثالث الذي نادى به الفقه المالكي، فهو ضرورة خلط وسائل الانتاج من زريعة وآلة وماشية وغيرها، وإن كان هذا الأمر نظريًا في جوهره، فهو الضمان المادي لاشتراكية المسؤولية ومجابهة الجوائح الطبيعية بطريقة موحّدة، بناء على أن مسؤولية الشركاء ليست محدودة وأن الاسلام لم يعرف الشركات ذات المسؤولية المحدودة على النمط الغربي.

وتكون شركة المزراعة صالحة لسنة واحدة، على أنه يمكن تجديدها والتمديد فيها طيلة سنين متعددة، ولا يصح فسخها قبل انتهاء السنة الزراعية اذا رغب شريك في ذلك نتيجة ظهور مؤشرات طبيعية سيئة أو عقد شركة أخرى أكثر ربحا (1). على أن هذه العلاقات القائمة بين المنتجين يمكن أن يوضع لها حد اذا ما ظهر أي خلل في العناصر المكونة للشركة: فرار الخماس بعد القليب، عدم تقديمه لقسطه من الزريعة، عدم اعانة رب الأرض للخماس أثناء العمل، اختلاف الشريكين في تقويم وسائل الانتاج، تراخي أحدهما في تقديم ما عليه من الزريعة وأدوات الانتاج والعمل، الاخْتلاف في كيفية العمل، حرث الشريكين في بلدين مختلفين الخ... (2).

ـ تنوّع الشركات وتقسيم العمل داخلها: تعددت الشركات بتعدد التركيبات الممكنة بين المكونات الخمسة لشركة المزارعة

---

(1) الونشريسي، ن. م.، ص158-159.

(2) ن. م.، ص137، 138، 154، 155، 156، 161، 164، 165. راجع أيضا فصل في وجوه المزارعة من مسائل البرزلي، ص150ب من المخطوط المذكور.

وهي الأرض والعمل والزريعة والماشية وأدوات العمل. وإن بقي الفقه حريصا على ربط علاقات دقيقة بين عناصر الانتاج، فانه لم يمنع من قيام نزاعات عديدة نظرا لهشاشة التوازن القائم بين عناصر الانتاج وتنوّع الشركات واختلاف الواحدة عن الأخرى:

ـ شركة حرث متساوية يقدم فيها الشريك الأول البقر والآلة والأرض والثاني الزريعة والعمل، وتكون عادة بين فلاحين يمتلكون وسائل الانتاج، لا تفصلهم فوارق اجتماعية شاسعة (1).

ـ شركة على الثلث أو الربع يقدم فيها أحد الشريكين العمل وثلث الزريعة أو ربعها والماشية، وقد تكون في هذه الحالة الأرض مكتراة (2).

ـ شركة على الخمس، يقدم فيها الخماس العمل وخمس الزريعة، أو العمل فقط، وذلك حسب العرف المعمول به. وبديهي القول أنه لا يوجد تكافؤ بين الشريكين، وإن الخمّاس هو مجرد عامل فلاحي، لا يملك الوسائل الانتاجية (3).

ـ شركة تجمع عدة أطراف، أربعة مثلا: إثنان منهم يشاركان مباشرة في عملية الانتاج، فيقدم أحدهما البقر والآلة والآخر العمل والبذر، أما الاثنان الباقيان فانهما يملكان على النصف الأرض، أخذ واحد منهما على عاتقه كراء الأرض للفلاحين المذكورين، والآخر لم يتدخل بدا في هذه العملية، ربما لأنه يسكن المدينة. والجدير بالملاحظة هو وجود تدرّج اجتماعي بين الشركاء الأربعة:

---

(1) ن. م.، ص147-148.

(2) ن. م.، ص154، 158.

(3) ن. م.، ص141، 144-145، 149، 154، 158، 160، 163...

فالظاهر أن الأول فلاح صغير و الثاني خماس أما الثالث والرابع فهما مالكان عقار يان (1).

ـــ شركة مزارعة تغيبية، يتولى أمرها وكيل فوّضه المالك العقاري لا تمام الاجراءات اللاّزمة مع الشركة، وقد قدم صاحب الأرض الحيوان للحرث، واشترط على الشريك أن يدفع له في المقابل ستة أقفزة، مما يبين مدى أهمية الشركة (2).

وتكون أحيانا شركات المزارعة كبيرة الحجم، ومثالا لذلك فإن أحد الشركاء يقدم كمية كبيرة من الزريعة تصل الى 18 قفيزًا من القمح (3).

وغالبا ما تكتسي الشركة الكبيرة الحجم طابعا تغيبيّا بحيث يكون الشريك بعيدا عن عمليّة الانتاج حتى أن شريكه يزرع قفيزا كاملا دون التفطن اليه (4). وإن هذا القفيز الاضافي من الزريعة لدليل على أهمية حجم الشركة.

ولكي نتبيّن أهميتها، يمكن مقارنتها على سبيل المثال مع شركة أعطى فيها أحد الشريكين «أرضه مزارعة صحيحة على النصف، فأخرجت الأرض خمسة أوسق من القمح» أي ما يعادل قفيز تقريبا، وهو الحد الأدنى لدفع الزكاة (5).

---

(1) ن.م.، ص165.

(2) ن.م.، ص166. وردت نفس النازلة في البرزلي، ص152 أ.

(3) ن.م.، ص143.

(4) ن.م.، ص155.

(5) ن.م.، ص142ـ143. البرزلي، ص152 أ.

وبالتالي فان الانتاج في هذه الشركة لا يمكن أن يسد حاجيات العائلة من الاستهلاك طوال سنة كاملة.

(ب) شركات المغارسة والمساقاة:

أصبحت شركات المغارسة والمساقاة في القرن XV أقل انتشارا من المزارعة نظرا لتغلّب البداوة وسيطرة الفلاحة الشاسعة وقلّة التقنيات المتطوّرة في ميدان الرّي والمشاتل وغيرها.

ـــ و يقوم عقد المغارسة بين طرفين: الأول يقدّم الأرض، والثاني، وهو المغارس، يقدّم العمل وغراسة الأشجار، وذلك مقابل نسبة متفق عليها من الأرض والأشجار، ولا تتم القسمة الا في فترة الاطعام، أي عندما تثمر الأشجار، ولا يمكن للمغارس التصرف في نصيبه قبل المدة المعلومة.

و يشترط في صلوحية عقد المغارسة عدّة شروط منها: صلابة عود المزروعات وطول مدّة بقائها مثل الز يتون والتين واللوز و بقية الأشجار المثمرة، انتماء الأشجار الى صنف واحد، شمول العقد للأرض والمزروعات معا، ذكر نسبة قسط المغارس في العقد (1).

وتكون عادة المغارسة على النصف، باستثناء بعض الحالات التي يطالب فيها المغارس بالثلثين (2)، باعتبار أنه بذل مجهودات كبيرة لإحياء أرض مهملة أو تلّية يصعب فيها الحفر والغرس، أو

---

(1) ن.م.، ص145-147 / اختلف الفقهاء في عدّة بقاء أصول القطن، سنة أوعشرين سنة و بناء على هذا فقد اعتبره البعض شركة مزارعة والبعض الآخر مغارسة.

(2) الونشر يسي، ص175.

نظرا لكثرة النفقات التي تطلبتها هذه الشركة وطوال المدة التي لم تثمر فيها الأشجار.

وتصبح المغارسة فاسدة في عدة حالات: إذا أعطت الأرض مغارسة فيها أصول ثابتة وأشجار مغروسة من قبل، إذا عقدت على أرض رجل غائب، اذا أعطت أرض الحبس مغارسة، إذا زرع المغارس بين الأشجار البقول والمقثاة (1).

ــ وإن كان نظام الري قد عرف تقهقرا ببلاد المغرب في القرن XV ، فان الواحات والمناطق القريبة من الأودية قد حافظت على طرق سقوية عتيقة أحيانا، و بالتالي فان النوازل المتعلقة بمسائل المياه والمساقاة لا تقل أهمية عن غيرها، ونكتفي هنا بالاشارة اليها، باعتبار أنها تحتاج الى دراسة مستقلة.

نستنتج من هذه القراءة الجزئيّة لإحدى فصول كتب الفتاوى أنّ عقود شركات المزراعة حضيت بمكانة أكبر من عقود المغارسة والمساقاة. وهو دليل في حدّ ذاته على أولو يّة زراعة الحبوب بالنّسبة للأشجار المثمرة التي أضرّت بها سيطرة البداوة أكثر من غيرها من المزروعات باعتبارها تحتاج الى عناية أكثر ولا يمكن أن تتجدّد في كلّ موسم زراعي.

وخلال الفترة الأخيرة من العصر الوسيط، تجلّت بكلّ وضوح ظاهرة جديدة في العمل الفلاحي، وهي الخماسة التي انتشرت في ربوع بلاد المغرب طوال مدّة طو يلة من الزّمن، وكثيرا ما أثارت

---

(1) ن. م.، ج VIII، ص 171، 178.

فضول المؤرخين، لكن أسئلة عديدة مازالت في الأفق: ما هي الأصول البشرية والاجتماعيّة لهؤلاء العمّال الفلاحين؟ كيف كان وضعهم الاجتماعي؟ الخ...

ولم يكن نظام ملكيّة الأرض أحسن حظًّا من سابقه، بحيث كانت المعلومات نادرة في هذا المجال.

وهكذا فإنّه بالرّغم من عدم توفّر الحدود الزمانيّة والمكانيّة بصفة واضحة في النّازلة الفقهية، فإنّ هذه النّازلة تمكنّنا بدون شكّ من حلّ عدّة رموز غامضة ومعادلات صعبة في تاريخ بلاد المغرب.

الفصل الثاني:
القبائل والأرياف
الموجودة في الأطراف

I. الصراع بين القبائل المغربية و سلطة الخلافة (I. و II. هـ.) محاولة تفسير

1) الدور الأوّل :
قيام الإتحادات القبليّة الأولى في الأطراف الغربيّة :

ليس من الصّدفة أن يوافق قدوم عقبة بن نافع الفهري الى المغرب قيام اتّحاد قبلي قوي بقيادة كَسيلة الأوربي الذي كان «في عدّة من قبائل البرانس» (1).

فقدسبقت إيفاد عقبة من قبل الخلافة الأموية فترة حملات استطلاعيّة، ولم يبدأ الغزو الحقيقي إلاّ بعد استقرار الأوضاع في

(1) ابن عذاري، البيان، ج1، ص38. وجاء في تاريخ ابن الأثير (ج4، ص44): «وجمع كسيلة له البرانس».

المشرق لصالح معاوية بن أبي سفيان، ووصول الرّجل القويّ الى إفريقيّة سنة 50 هـ/670 م، وقد كان في نيّته المكوث بها، بعد أن اتّخذ القيروان معسكرًا لجيشه، الذي جعله في مأمن من الهجومات السّاحليّة المباغتة، ومهيًا لمتابعة الحركة الفتح في اتّجاه الغرب حيث القبائل المغربيّة المستقلّة عن البيزنطيين.

على أنّ هذه السياسة الصّلبة توقّفت مؤقّتًا بعد خمس سنوات، لتفسح المجال لأخرى أكثر مرونة بقيادة الوالي أبي المهاجر دينار الذي تمكّن من كسب ثقة القبائل، وعلى رأسهم كسيلة الأوربي، الذي قبل بعد انهزامه الإندماج في الإسلام (1)، وتحوّل الى حليف لأبي المهاجر ضدّ البيزنطيين، بعدما انحسرت سلطتهم في شمال إفريقية «بالبروقنصليّة»، لكن سياسة أبي المهاجر المعتدلة لم ترق لبني أميّة، فقام الخليفة بعزله وطلب من عقبة أن «يدركها قبل أن تفسد».

قدم عقبة من جديد سنة 62هـ/682م محاولاً إخضاع السكّان بالقوّة وجمع الغنائم الوافرة؛ وسواء وصل البحر المحيط أو أنّه توقّف في جهة تلمسان، فانّ سياسته الاقتصاديّة والعسكريّة المتميّزة بالتصلّب والشدّة قد أثارت أوّل ردّ فعل منظّم إنطلاقًا من المغرب الأوسط.

تزعّمت قبيلة أوربة المستقرّة بجهة تلمسان حركة المعارضة التي

---

(1) يرى حسين مؤنس (فتح العرب للمغرب، القاهرة 1948، ص220) أنّ «البربر البدو الجنوبيين أخذوا جانب العرب وانحصرت المقاومة في القبائل الشماليّة التي يسمّيها نسابة البربر البرانس لأنّها كانت بعيدة التأثّر بالحضارة البيزنطيّة والمسيحيّة».

ضمّت قبائل البرانس، وأودت بحياة عقبة سنة 64هـ/683م، ونتج عنها تكوين أوّل إتّحاد قبلي مغربي في مجالات واسعة، طيلة خمس سنوات (65هـ/69هـ).

قال ابن خلدون : «وكان التقدّم لعهد الفتح لأوربة هؤلاء بما كانوا أكثر عددًا وأشدّ بأسًا وقوّة... وولي عليهم من بعده كسيلة بن لزم الأوربي، فكان أميرًا على البرانس كلّهم» (1). يتضح من هذا أنّ قبيلة أوربة كانت النّواة الأساسيّة لقيام إتّحاد قبلي في المغرب الأوسط، تمكّن من السّيطرة على إفريقيّة، وإخضاع القيروان والسّير نحو مشروع الدّولة (2). والجدير بالملاحظة في هذه التّجربة الأولى أنّ كسيلة الذي كان رأس هذا التجمّع القبلي وصف بكونه «من ملوك البربر» في «عدّة من قبائل البرانس»، وهو «رجل جبّار في قومه»، اجتمع اليه أهل المغرب قاطبة وزحف يريد القيروان، «وأقام بالقيروان أميرًا على سائر إفريقيّة والمغرب وعلى من فيه من المسلمين» (3)، ذلك أنّ كسيلة كان شبه ملك، في حوزته الإشراف على جزء كبير من بلاد المغرب، وأخذ القرار السياسي والعسكري المناسب بعد إستشارة «أشراف البربر» (4).

(1) ابن خلدون، تاريخ، ج6، ص296-297.

(2) قال ابن عبد الحكم (ن.م. ص59): «ثم سار كسيلة ومن معه حتى نزلوا الموضع الذي كان عقبة اختطه فأقام به، وقهر من قرب من باب قابس وما يليه، وجعل يبعث أصحابه في كلّ وجه».

(3) ابن عذاري، ن. م.، ص28-32.

(4) ن. م.، ص32: «فدعا كسيلة أشراف البربر وقال لهم اني رأيت أن أرحل عن هذه المدينة».

ولئن فشل كسيلة أمام الآلة العسكرية المتطوّرة للخلافة الأموية، فإنّه تمكّن لأوّل مرّة من القيام بنقلة نوعيّة من طور الإتحادات القبليّة المحليّة الى طور تجمّع شاسع يغطّي مجالات كبرى من المغرب الأوسط وإفريقيّة (وخاصّة المزاق)، وابتداء من وصول حسّان بن نعمان الى إفريقيّة نحو سنة 73هـ/692م، فإنّ الدّور القبلي انتقل من البرانس الى البتر، ومن أوربة الى جراوة بجبل أوراس (1)، وكان على رأس هذه الرّابطة القبليّة ذات الصّبغة العسكرية امرأة تدعى الكاهنة، و«هي إذ ذاك ملكة البربر وقد غلبت على جلّ إفريقيّة» (2). و يبدو أنّ سلطتها قد شملت مجالات جديدة زيادة على المناطق التي أخضعها كسيلة، وهذا نصّ ابن عذاري يدلّ على مدى إتّساع الإتحاد القبلي وقوّة سلطة الرئاسة به: «لمّا دخل حسّان القيروان، أراح بها أيّامًا، ثم سأل أهلها عمّن بقي من أعظم ملوك إفريقيّة ليسير اليه، فيبيده أو يسلم، فدلّوه على امرأة بجبل أوراس يقال لها الكاهنة، وجميع من بإفريقيّة من الرّوم منها خائفون، وجميع البربر لها مطيعون، فان قتلتها دان لك المغرب كلّه، ولم يبق لك مضادّ ولا معاند!» (3).

لا شكّ أنّ حركة الكاهنة اتّخذت جبل أوراس كنقطة ارتكاز وانطلقت مثل حركة كسيلة، من المغرب الأوسط أي من مناطق

---

(1) قال ابن خلدون (ن.م.، ج6، ص109) أن جراوة من «ملوك البتر».

(2) أنظر: ابن عبد الحكم، ن.م.، ص 63 السّلاوي، الاستقصاء، ج 1، ص42-43 (وقد أورد بالخصوص أنها ملكت البربر خمسًا وثلاثين سنة، وأنّ الزعامة انتقلت اليها بعد مقتل كسيلة، وناصرها «بنو يفرن ومن كان بإفريقيّة من قبائل زناتة وسائر البتر».

(3) ابن عذاري، ن.م.، ج 1، ص 35.

متحرّرة من الإستعمار البيزنطي، لها تقاليد راسخة في المقاومة ترجع الى الفترة الرّومانيّة، على أنّ سياسة الكاهنة خالفت الخطّة المتّبعة من قبل كسيلة، وأعتمدت التّفرقة بين البدو الرحّل والمستقرّين المزارعين الذين تضرّروا كثيرًا من سياستها التّخريبيّة، وخاصّة بمنطقة المزاق. قال ابن عذاري: «وملكت الكاهنة المغرب كلّه بعد حسّان خمس سنين. فلمّا رأت إبطاء العرب عنها، قالت للبربر: إنّ العرب إنّما يطلبون من إفريقيّة المدائن والذّهب والفضّة، ونحن إنّما نريد منها المزارع والمراعي! فلا نرى لكم إلاّ خراب بلاد إفريقيّة كلّها، حتى ييئس منها العرب، فلا يكون لهم رجوع اليها الى آخر الدّهر! فوجّهت قومها الى كلّ ناحية يقطعون الشّجر ويهدمون الحصون؛ فذكروا أنّ إفريقيّة كانت ظلاً واحدًا من طرابلس الى طنجة وقرى متّصلة ومدائن منتظمة حتى لم يكن في أقاليم الدّنيا أكثر خيرات ولا أوصل بركات ولا أكثر مدائن وحصونًا من إقليم إفريقيّة والمغرب، مسيرة ألفي ميل في مثله، فخربت الكاهنة ذلك كلّه...» (1)

إنّ خطّة الكاهنة المتمثّلة في ترك الأرض خرابًا أمام الخصم قد أدّت الى تدمير التجمّعات السّكنيّة المستقرّة والى إلحاق أضرار فادحة بالأشجار المغروسة التي لا يمكن تجديدها كلّ سنة مثل المزروعات. إنّ هذه السّياسة تدلّ في الآن نفسه على معاداتها للحضر وعلى إرتباطها بإنتاج قبلي بدائي أساسه تربية الماشية وزراعة الحبوب.

(1) م.م.، ص36.

ورغم ما آتسمت به هذه الحركة القبليّة من قوّة وعنف، فإن تناقضها الموضوعي مع مصالح المجتمع الحضري بإفريقيّة الذي آثر الإنضمام الى صفوف الجند الأموي، يفسّر فشل التّجربة القبليّة الثّانية وعدم تمكنها من التغلغل في بلاد عرفت التمدّن منذ عهود ضاربة في التّاريخ. وكان مقتل زعيمة الأوراس سنة 82هـ/701م إعلانًا عن إنحلال الإتّحاد القبلي بعد خمس سنوات من قيامه، وهي تقريبًا نفس المدّة لحركات كسيلة وميسرة وأبي الخطّاب المعافري وأبي حاتم الهواري.

وصفوة القول، إنّ عمليّة الفتح قد تعرّضت في القرن الأوّل لمقاومة عنيفة، مضمونها رفض الإندماج الكلّي ومظهرها التّنظيم القبلي، وقد انطلقت من مناطق متحرّرة من الإستعمار البيزنطي، متخذة قبائل المغرب الأوسط البعيدة عن مركزيّة القيروان نقطة آرتكاز أساسيّه في تحرّكها. واعتبارًا لجدليّة الصّراع القائم، توصّلت القبائل المشاركة الى تخطّي مرحلة الإتحادات القبليّة المحليّة والسّيطرة على مجالات شاسعة، محاولة في ذلك توحيدها و بناء الدّولة القارّة. على أنّ التّناقض الموضوعي بين البدو والمستقرّين حال دون ذلك، علاوة على أنّ هذا الأمر افتقر الى ايديولوجيّة واضحة المعالم، وهو ما توفّر في مرحلة ثانية، إثر إنتشار المذهب الخارجي في بلاد المغرب.

2 ـ الدور الثّاني:
حركات القبائل الخارجيّة في الأطراف خلال القرن الثاني هـ:

تميّزت المرحلة الثانية باندماج بلاد المغرب في إطار الأمّة العربيّة الإسلاميّة، مع المحافظة على خصوصيّة مميّزة لها، وهي اَعتناق المذهب الخارجي، الذي يستجيب الى رغبات المغاربة في القيام على السّلطان الجائر وأحقيّة تكوين إمامة أو أكثر مستقلّة، وعدم التفرقة بين الأجناس، بل أنّ هذه الإيديولوجيّة جعلت السكّان يسترجعون الثّقة في أنفسهم، وتجلّى هذا في نحت مجموعة من الرّوايات ورفع عدّة شعارات مدعمّة بأحاديث منتحلة، ومرتكزة على مقومات التقوى والكرم والجهاد.

ورد في كتاب أبي زكريا الوزجلاني قول جبريل للنبيّ: «يا محمد أوصيك بتقوى الله والبربر» لأنّهم «قوم يحيون الدّين بعد أن يموت ويجدّدونه بعد أن يبلى»، و يفهم ضمنيًا من سياق هذه الرّواية **أن هؤلاء القومَ يعتنقون المذهب الخارجي، ومما يدعم هذا الأمر** أنّ الرواية الثانية خصّت إحدى القبائل الأباضيّة وهي لواته الموجودة على خط التماس بين المشرق والمغرب، وقد ورد حديث في هذا المعنى: «لأنبئنّك يا عمر، فانّ الله سيفتح للإسلام بابًا من المغرب بقوم يعزّ الله بهم الإسلام و يذلّ بهم الكفر، أهل خشية و بصائر يموتون على ما أبصروا ليست لهم مدائن يسكنونها ولا حصون يتحصّنون بها ولا أسواق يتابيعون فيها»، (1) و ينسحب

(1) أبوزكريا، كتاب سير الأئمة وأخبارهم، دار الغرب الإسلامي 1982، ص 52.

هذا الحديث المزعوم الذي ورد في صيغة التنبؤ بالمستقبل، على البربر الأباضية عامة، وعلى لواته وغيرها من القبائل البدوية خاصة. وقد جاء على لسان المؤلف نفسه: «رجونا أن يكونوا أهل دعوتنا، وأن يستوجبوا فضل هذا الحديث».

كما جد تناسب بين فكر الخوارج الذي يبدو متنافيًا مع المدنيّة المفرطة ونظام الدّولة المحكم و بين التّنظيم القبلي للمغاربة المرتكز على حضارة شفويّة وتشريع العرف الجاري؛ إنّ هذا التّناسب بين الايديولوجيّة والبناء التّحتي للمجتمع قد تميّز بجدليّة مستمرّة، حثّت المغاربة على تجاوز النظام القبلي البحت وتخطّي مرحلة إتحادات القبائل وصولاً الى نظام الدولة وقيام شعوب موحدّة.

على أنّ هذه النّقلة التاريخيّة تطلّبت نحو نصف قرن من الاضطرابات والثورات التي «دوّخت» البلاد ابتداء من قيام حركة ميسرة المطغري نحو سنة 120هـ حتّى نهاية الحركات الأباضيّة بعد سنة 155 هـ. **ولئن كانت هذه الحركات قد حضيت بعناية خاصّة من قبل المؤرخين، (1) فإنّ ما نرغب في إبرازه هو التّنظيم الإجتماعي الذي أخذته القبائل المشاركة في التّحرك.**

أ ــ إنطلاقًا من الغرب :

إنّ الرؤى التقليديّة المفسّرة لهذه الحركة، سواء كانت استشراقيّة أو عربيّة، رأت فيها مجرّد حركة دينيّة تدخل في إطار

(1) انظر: M. Talbi, la Conversation des Berbères au Hariguisme.. In Etudes d'Histoire Ifriquyene, Tunis 1982, pp 13-80

محمود اسماعيل، التفسير الإجتماعي لثورة المغاربة، اشغال المؤتمر الاول لتاريخ المغرب، تونس 1979، ج1، ص133-163.

الصّراع المتواصل بين الفرق في العالم الإسلامي، أو أنّها حلقة من حلقات النّزاع بين البربر والعرب، أو كونها حركة زناتيّة بتريّة معادية للبرانس الموالين للسلطة العربيّة. (1)

إنّ هذه التّفاسير المبتورة لكونها أحاديّة المنحى، لا تقلّ سلبيّة عن رؤية المؤرخين العرب القدامى الذين آعتبروا هذه الحركة فتنة وخروجًا وتطاولاً، ووصفوا قائدها بالفقير والحقير من الأسافل. (2)

والحقيقة أنّ العوامل الموضوعيّة المفسّرة لتحرّكات القبائل المغربيّة تكمن في رفض هذه القبائل لسمات الاقطاع (3) التي بدأت تتجلّى منذ القرن الأوّل:
ومن مظاهرها نذكر السّياسة الماليّة الأمويّة في المغرب، وهي سياسة استنزاف للثّروات الماديّة والبشريّة للبلاد التي حُلبت «كما تحلب النّاقة». وإن كان شكلها قد تغيّر بعد إسلام المغاربة، فإنّ أساسها لم يشهد تحسّنًا يذكر، مستهدفة في الآن نفسه خيرات الأرض والثّروة الحيوانيّة وآسترقاق السكّان.

قال ميسرة وجماعته: «ثم أنّهم عمدوا الى شياهنا، فجعلوا يبقرونها بحثًا عن السّخال يطلبونّ الفراء البيض لأمير المؤمنين، فيقتلون ألف شاة في جلد» (4). ولم تتوقّف هذه الضرائب عند

(1) محمود اسماعيل، ن.م.، ص133-142.
(2) ابن عذاري، ن.م.، ص56 ابن خلدون، تاريخ، ج6، ص111.
(3) أثارت قضيّة الاقطاع العربي عامّة والمغربي خاصّة جدلاً طويلاً بين الدّارسين. أنظر مثلاً: طيب تيزيني، مشروع رؤية جديدة للفكر العربي من العصر الجاهلي حتى المرحلة المعاصرة، بيروت 1976، ص36.
R. Galissot, Problème du féodalisme hors d'Europe, In sur Le Féodalisme, Paris, pp 1974 J. Berque, l'Intérieur du Maghreb, Paris 1978
(4) الطبري، تاريخ، دار القاموس الحديث، ج5، ص49. 50.

هذا الحدّ بل أنّها كانت تؤخذ في شكل رقيق، فكان «عمرو بن العاص كتب في شرطه على أهل لواته من البربر من أهل برقة عليكم أن تبيعوا أبناءكم ونساءكم فيما عليكم من الجزية، قال الليث: فلو كانوا عبيدًا ما أحلّ ذلك!». (1) وقد بقيت هذه الحالة في بداية القرن الثاني هـ، قال ميسرة: «ثمّ إنّهم سامونا أن يأخذوا كلّ جميلة من بناتنا، فقلنا لم نجد هذا في كتاب ولا سنّة ونحن مسلمون»، (2) «وكان الخلفاء بالمشرق يستحبّون طرائف المغرب ويبعثون فيها الى عامل إفريقيّة، فيبعثون لهم البربريات السّنيات، فلمّا أفضى الأمر الى ابن الحبحاب منّاهم الكثير وتكلّف لهم أو كلّفوه أكثر ممّا كان، فاضطرّ الى التعسّف وسوء السّيرة». (3).

إنّ هذه الممارسات التي تقف على عتبة النّظامين الرقّي والاقطاعي والتي شملت كلّ مظاهر الحياة اليوميّة، قد لقيت رفضًا كاملاً من قِبَل القبائل المغربيّة.

ـ ومن السّمات الأخرى للإقطاع ظهور ملكيّة خاصّة بيد فِئة اجتماعيّة محظوظة، وكان ذلك نتيجة تراكم الثّروة المتمثلة في ملكيّة الأرض فضلاً «عن العبيد والإماء من الجواري المتخيّرة والخصيان والخيل والدّواب والذّهب والفضّة والآنية». (4) كان

---

(1) البلاذري، فتوح البلدان، بيروت 1978، ص226ـ227.

(2) الطبري، ن. م.، والصحيفة.

(3) ابن عذاري، البيان، ج1، ص52.

(4) ابن عبد الحكم، فتوح إفريقيّة والأندلس، بيروت 1964، ص93.

الوالي يزيد بن حاتم (155-171هـ) يملك مزارع شاسعة يديرها عن طريق وكلاء، وكان يأنف من العمل الفلاحي. قال ابن عذاري: «روي أنّ بعض وكلائه زرع فولاً كثيرًا في بعض رياضاته، فقال له: يا بن اللخناء! أتريد أنْ أعيّر بالبصرة فيقال يزيد بن حاتم باقلاّني!» (1).

ولم يكن يزيد بن حاتم ملاّكا للأرض فحسب، إنّما كان صاحب ثروة حيوانيّة كبيرة، وكانت مزارع أحد أبناءه تغصّ بقطعان من الغنم. (2)

وبما انفكّت الملكيّة الشاسعة تتدعّم ابتداء من أواسط القرن الثاني هـ، حتى صارت من مميّزات الإنتاج الفلاحي في العصر الأغلبي. كان الفقيه القيرواني محمد بن مسروق «يمرّ بالقرية من قرى أبيه فيخرج اليه أهلها ومن فيها، فيقولون: نحن عبيدك وكلّ مالنا في هذه القرية فهو لك». أما جواريه، فانهن يعددن بعدد اللّيالي (3). والأمثلة عديدة في هذا المجال، وهي تؤرّخ لظهور أرستقراطيّة سياسيّة ودينيّة، بحوزتها الأراضي الخصبة.

على أنّ العقارات لم تكن المصدر الوحيد للثروة، وقد مثّلت التجارة العالميّة مصدرًا آخر للنموّ الاقتصادي بالحواضر والمدن التي سعت للسّيطرة على الطرقات التجاريّة الكبرى الرّابطة بين بلاد المغرب من جهة وبلاد السودان والمشرق من جهة أخرى. وبدأت

---

(1) ابن عذاري، ن.م.، ص81-82.

(2) ن.م.، ص82.

(3) المالكي، رياض النفوس، القاهرة (الطبعة الأولى)، ج1، ص126.

الارستقراطيّة العربيّة تتلمّس أهميّة بلاد السودان منذ زمن مبكّر، ابتداء من وصول عقبة بن نافع الى بلاد كوار، ثمّ اتّباع حبيب بن أبي عبيدة طريق السّوس في اتّجاه الصّحراء الكبرى واستيلائه على كميّات من الذّهب (1)؛ وفي سنة 127 هـ، قام عبد الرّحمان بن حبيب، أمير القيروان، بحفر عدّة آبار على طول الطريق العابرة للصّحراء، بين تادمكت وأودغست.

حرص العرب إذن على إدخال الصّحراء في الدّورة الاقتصاديّة المغربيّة الجديدة، والسّيطرة على مسالك الذّهب والرّقيق. ممّا جعلهم يدخلون في صراع طويل مع القبائل المغربيّة التي سعت بدورها لكسب الرّهان لصالحها.

تلك هي جذور الصّراع الدّائر بين سلطة الخلافة والقبائل المغربيّة، بين نظام إنتاجي شبه إقطاعي وآخر أقلّ تطوّرا أساسه البنية القبليّة، بين أرستقراطيّة سياسيّة ـ عسكريّة ودينيّة ناشئة وبقيّة شعوب المغرب. هذا الصّراع عرف عدّة فصول؛ وأخذ كلّ مرّة مظهرًا مختلفاً.

وفي دور أوّل لبست القبائل ثوب الصّفريّة باعتبار التّناسب الحاصل بين تصلّب المباديء الصّفريّة وقوّة الدّفع في بداية هذه الحركات.

ميسرة السقّاء هو «مقدّم الصّفريّة ورئيس مطغرة» (2) الذي

---

(1) ابن عبد الحكم، فتوح، ص52ـ94.

(2) كذا في السّلاوي، الاستقصاء، ج1، ص97 وابن خلدون، تاريخ، ج6، ص150.

قاد الحركة الأولى، وقد شاركت فيها قوى متعدّدة منها أقلّيات من عنصر الأفارقة والزّنوج والعرب، على أنّ قاعدتها الاجتماعيّة كانت مرتكزة على قبائل المغربين الأقصى والأوسط، من مطغرة ومكناسة وبرغواطة وزناتة وهوارة وغيرها.

فطغرة التي ذكرت شمال المغرب الأقصى هي النواة الأولى لهذا الإتّحاد القبلي، لأنّ رئيس الحركة كان منها. أمّا برغواطة فهي قبيلة ذات «عدد كثير وشوكة كبيرة» (1)، شاركت بقيادة طريف بن ملوك وابنه صالح. والقبيلة الثّالثة هي مكناسة، وموطنها «على واذي ملويّة من لدن أعلاه بسجلماسة الى مصبّه في البحر، وما بين ذلك من نواحي تازة وتسول»، (2) ورئيسها هو أبو القاسم سمكو بن واسول.

أمّا زناتة وهوارة، فهما قبيلتان من المغرب الأوسط، الأولى ذكرت في جهة تلمسان في بداية الحركة، والثّانية في جبل أوراس.

إنّ هذه القبائل البدويّة في معظمها قد تمكّنت من تكوين قيادة مشتركة، مرتكزة على «دعوة دينيّة» موحدّة، جعلتها تنتقل من طور السّلم الى طور الحرب، متبعة في ذلك مسارًا معاكسًا لجند الخلافة، متجهة نحو الشرق، بعد أن آستولت على طنجة وبلاد السّوس نحو سنة 120هـ/740م. وحاول الجند إيقاف الزحف ملتجئين الى الإمدادات العائدة من جزيرة صقليّة، وسارعوا الى الإلتقاء بالصفريّة على ضفاف واد الشلف شرق المغرب الأوسط،

---

(1) ابن عذاري، ن.م.، ج1، ص52

(2) ابن خلدون، ن.م.، ج6، ص265

لكن المعركة لم تكن حاسمة، و يبدو أنّ ميسرة قرّر خطّة انسحاب تكتيكي نحو جهة طنجة، رغم قوّة دفع الحركة، وقد أساء هذا التّراجع القبائل التي تدعو الى مواصلة الحرب ولا ترى في التوقّف عنها مبرّرًا، قال ابن خلدون: «ثمّ ساءت سيرته، فنقم عليه البربر ما جاء به، فقتلوه وقدّموا على أنفسهم خالد بن حميد الزّناتي». (1)

وهكذا فإن هذه التجربة القبليّة ذات الصبغة الديموقراطيّة الهشّة التي مكّنت من تصعيد سقّاء الى القيادة، قد عرفت نهاية حتميّة طالما أصبح ميسرة غير ممثّل لمطالب القبائل، ذلك أنّ رئيس هذه الإتحادات القبليّة ليس له نفوذ فعلي ولا يتمتّع بجهاز سلطة قار يستطيع حمايته، فالرئيس كما يقول محمد عابد الجابري «معهم وفوقهم في آن واحد، هو معهم من حيث أنّ العصبة ككلّ تقوم على المساواة في الحقوق والواجبات وهو فوقهم لأنّه يحظى بتقديرهم وآحترامهم» (2).

أمّا آنتقال الرئاسة من ميسرة المطغري الى خالد بن حميد الزّناتي، فإنّ ذلك يعني على ما يبدو حسم الصّراع على السلطة لصالح زناتة بعد أن كانت في يد مطغرة، وإن كان الزعيم المطغري قد وصل الى قيادة الحركة باعتباره المنظّر للمذهب الصّفري والدّاعي له، فإننا لا نعرف شيئًا عن مدى ثقافة خالد بن حميد الزّناتي الذي يبدو أنّه وصل الى مستوى القيادة عن طريق الوراثة

---

(1) ابن خلدون، ن. م.، ج6، ص221.

(2) الجابري، العصبيّة والدّولة، الدار البيضاء 1982، ص276

ونتيجة قوّة شوكة قبيلته الرّافضة لخطّة الانسحاب. (1)

وهو طرح يدعّمه تسلسل الأحداث بحيث واصل خالد بن حميد تحرّكه نحو الشرق، والتقى مع جيش إفريقيّة قرب نهر سبّو، في جهة فاس سنة 122هـ/741م، وكانت غزوة الأشراف هزيمة كبرى لجيش الخلافة.

على أنّ تحقيق خالد بن حميد لإنتصارات باهرة على عدوّه في مناسبتين، سنة 122 هـ وفي السنة الموالية، لم يمنع أن يكون انسحابه من ركح الأحداث التاريخيّة وقع بكيفيّة غامضة. وللمرّة الثالثة، تغيّرت قيادة هذا الإتحاد القبلي، وأصبحت عند زحف الصّفريّة على القيروان قيادة مزدوجة بين عربي وهو عكاشة الفزاري و بربري وهو عبد الواحد الهواري، وهو أمر له أكثر من دلالة تاريخيّة: فزيادة على أنّ هشاشة المؤسّسات تعتبر سمة من سمات الإتحادات القبليّة، فإنّ هذه القبائل كانت تعيش باستمرار في تنافس على السلطة، وفي صراع داخل نبالاتها، و يبقى هذا الصراع تارة ضمنيًّا وأخرى يطفح على السّطح، فيتجسّد في تغيير للهيكلة القياديّة. وفي هذا الإطار فإنّ القيادة المزدوجة للحركة هي تعبير عن انقسام واضح داخلها، بعدما عرفت تصدّعًا أولاً في فترة ميسرة وثانيًا في فترة خالد بن حميد، ونرى للمرّة الثّالثة قبيلة أخرى تتداول على الحكم، وهي هوارة التي انتقلت فروع منها من جهة طرابلس الى المغرب الأوسط، و بالتّالي فالظّاهر أنّ صعود هوارة مقترن بانتقال الحركة الى جَبل

(1) قال ابن خلدون (ن. م.، ج6، ص222): «فزحف اليه خالد بن حميد الزناتي فيمن معه من البربر، وكانوا خلقا لا يحصى».

أوراس، حيث أحرزت ٱنتصارًا على جيش الخلافة هنَاك. (1)

أمّا القائد الثاني للحركة الصّفرية، وهو عكاشة الفزاري، فإنّه يمثّل مَصالح جناح آخر داخل هذا الإتحاد القبلي الشّاسع الذي لم يقتصر على القبائل البربريّة دون غيرها، ولم يستثن المجموعات البشريّة الأخرى من أفارقة وسودانيين وعرب قاطنين بالمدن. ولذا فمن الجائز أن يمثّل الفزاري مصالح الفئات الإجتماعيّة القاطنة بالمدن، والتي كان لها وزن كبير في الحركة باعتبار أنّ عبد الأعلى بن جريح الإفريقي الذي خلف ميسرة على طنجة كان من الأفارقة. (2) كما يجوز أن تكون القبائل المتنافسة قد ٱلتجأت إلى قائد عربي كعنصر توازن وتوفيق داخلها.

وفي كلّ الأحوال، فإنّ ثنائيّة القيادة المحاصرة للقيروان لم تسهّل مهمّة التنسيق، بحيث عسكر عبد الواحد الهواري شمال المدينة في الأصنام وعكاشة في الشمال الغربي في موقع يدعى القَرن. وبعد أن كانت الحالة ميؤوسًا منها بالنسبة للجند، فإنّهم تمكّنوا من الإنتصار على أعدائهم المنقسمين.

وإن تمكّنت الإنتفاضة المرتكزة على قبائل المغربين الأقصى والأوسط من القضاء على سلطة الخلافة في هذه الجهات، فإنّها فَشلت أمام أبواب القيروان وردّت خائبة، دون أنْ يتمّ القضاء عليها قضاء كاملاً. وبصورة أخرى، فإنّ حركة هذه القبائل التي

(1) جاء في تاريخ ابن خلدون (ج6، ص222): «وهوارة يومئذ خوارج على الدّولة، منهم عكاشة بن أيوب وعبد الواحد بن يزيد في قومهما، فثارت هوارة ومن تبعهم».

(2) ابن خلدون، ن. م.، ج6، ص221.

رفعت شعار المذهب الصّفري، قد أدّت الى تغيير عميق في الخارطة الجغرا ـ سياسيّة للبلاد، بحيث كرّست الإستقلاليّة السياسيّة للمغر بين الأوسط والأقصى، مع قبولهما للاندماج النهائي في صلب الأمّة العربيّة ـ الإسلاميّة. أمّا سلطة الخلافة العربيّة، فانّها انحسرت في إفريقيّة، دون أن تسلم نهائيّا من خطر قبائل الأطراف.

ب ـ إنطلاقاً من الجنوب:

جاءت تحرّكات القبائل المعتنقة للمذهب الصّفري سابقة للقبائل الإباضيّة، و يفسّر بعض المؤرخين ذلك بتصلّب الفرقة الأولى واعتدال الثّانية، ذلك أنّ القعود عند الصفرية هو قعود وقتي لا يعني الاستسلام، ومرحلة إنتقاليّة للخروج. أمّا الاباضيّة، فإنّها فرّقت بين أربعة مراحل: الكتمان في حالة الضّعف، والشراء وهي حالة خاصّة من طلب الشهادة، والدّفاع عند تعرّضهم للخطر، والظّهور عندما يكون الأباضيّة في حالة قوّة.

والحقيقة أنّه يوجد الى جانب العامل المذهبي عوامل موضوعيّة أخرى مفسّرة:

إنّ القبائل الموزّعة على طول الطريق الرّابطة بين المغرب والمشرق لم تتمكّن من التحرّك إلا بعد فترة طويلة من الإنتظار، على خلاف قبائل المغربين الأقصى والأوسط، وذلك لأنّ الخلافة العربيّة حرصت على تأمين هذا الخط الذي تعبر منه الموجات البشريّة القادمة من المشرق، وكذلك القوافل المحمّلة «بالعبيد والاماء من الجواري المتخيّرة والخصيان والخيول والدّواب والذّهب

والفضّة والآنية» (1) المنطلقة من المغرب في اتجاه دمشق.

و بالتالي فإنّ المناوشات الأولى لم تبدأ إلاّ سنة 126هـ/744م، بعد انتهاء الثّورة الصّفرية التي أضعفت السّلطة المركزية وأفقدتها السّيطرة على المغربين الأوسط والأقصى. كما يوافق هذا التّاريخ بداية انهيار الخلافة الأموية (125 هـ - 132 هـ).

وهكذا فإنّ هذا الصّراع ذا الجوهر الإقتصادي والإجتماعي قد جاء في ظرفيّة تاريخيّة ملائمة، وتحرّكت قبائل زناتة وهوارة ونفوسة وضريسة وغيرها، رافعة شعار المذهب الاباضي، (2) ومحاولة التخلّص من السلطة المركزية، ومراقبة الطرقات الرئيسيّة لصالحها.

أمّا المظهر الاجتماعي للصّراع، فإنّه تمثّل في قيام اتحاد قبلي كانت قوّته خاضعة الى جدليّة مستمرّة بينه و بين القوى الجاذبة في المنطقة، وهي القيروان وطرابلس.

إنّ نفوذ الحركة الأولى التي ناصرتها خاصّة زناتة وهوارة لم

---

(1) ابن عبد الحكم، ن. م.، ص93.

(2) يقدّم عبد الحيّ شعبان تفسيرًا مغايرًا و يقول بالخصوص: «وكانت حركة الخوارج هذه في صفوف البربر وحدهم، غيرعربيّة على الإطلاق، كما كانت الأولى من نوعها في الامبراطورية. ومع أنّها أعطيت إسم الأباضيّة، فإنها لا علاقة لها البتّة بحركة الخوارج التي تحمل الإسم ذاته في شرقي شبه الجزيرة العربية، ان كلّ محاولة للرّبط بين الحركتين لا تقوم على أيّ أساس ولا تؤيّدها مصادرنا. إنّ الدّلائل المتوفّرة في ما يسمّى بالمصادر الأباضيّة في عصور لاحقة يجب أن لا تؤخذ بجديّة لأنّ هذه المصادر هي، على ما هو واضح، تصوير رومانطيقي مبالغ فيه لتاريخ فئة ضئيلة الأهميّة...» (شعبان، صدر الاسلام والدولة الأموية، بيروت 1983، ص169).

تتجاوز عتبة مدينة طرابلس، إذ تمكّن والي المدينة إلياس بن حبيب، من إجهاض الحركة في المهد، وقتل قائدها عبد الله بن مسعود التّجيبي، الذي لقّب بالرئيس سنة 127 هـ (1).

على أن الدّور الثاني لقيام هذه المجموعات القبليّة كان أكثر قوّة، إذ تمكّنت القيادة المزدوجة لعبد الجبّار بن قيس المرادي والحارث بن تليد الحضرمي من الوصول الى مرحلة إمامة الدّفاع، والانتصار على والي طرابلس حميد بن عبد الله العكّي، قال البرّادي: «وكانت الكثرة من البربر هوّارة، فقتل الله بهما (أي الحارث وعبد الجبّار) أهل الخلاف قتلاً ذريعًا» (2).

إنّ الأصول العربيّة للقيادة ليست غريبة عنّا ويمكن تفسيرها بتأخّر البربر في حذق تعاليم المذهب الأباضي قبل رجوع حملة العلم من البصرة سنة 140هـ، أو بحرص القبائل البربريّة المتنافسة على إقامة توازن بينها عن طريق تعيين رؤساء لا ينتمون اليها. على أنّ إشكال هذه القيادة الثنائيّة يبقى قائمًا، ذلك إنّ المصادر اختلفت في تحديد وظيفة كلّ واحد منهما، فالحارث حسب ابن عبد الحكم، إمام حرب وعبد الجبّار إمام صلاة، واعتبر البرّادي أنّهما مشتركين في الملك، وذكر الشماخي أنّ أحدهما إمام والآخر وزيره أو قاضيه، دون أن يقدّم توضيحًا أكثر. (3)

كما اختلف الدّارسون المعاصرون في أمرهما، وما نستطيع أن

---

(1) أنظر مثلاً: عوض خليفات، ظهور الحركة الأباضيّة، ص138.

(2) البرّادي، الجواهر المنتقاة، ص170.

(3) خليفات، ن.م.، ص139.

نثبته في هذا المجال هو أن الرّجلين لا يفترقان، وقد اشتركا في رئاسة القبائل الأباضيّة، وهذه ليست المرّة الأولى التي تظهر فيها قيادة مزدوجة لاتحاد القبائل، إذ كنّا قد رأينا قيادة مشابهة أثناء معركتي القرن والأصنام. فهل يعني هذا انّ الازدواجيّة في القيادة هي إحدى خصوصيات الرّابطات القبليّة بالمغرب ؟

أمّا المصير الدّرامي لهذين الرّجلين، فإنّه لم يكن أكثر وضوحًا ممّا سبق، ولا ندري هل أنهما قتلا أثناء الحرب مع جيوش عبد الرحمان بن حبيب، أم أنّهما وجدا مقتولين وسيف كلّ منهما مغمد في جثّة صاحبه.

وعلى أيّة حال، إنّ موتهما سنة 132هـ/749م قد أدّى الى وقفة تأمّل طويلة، حاول فيها مشائخ القبائل تقييم الوضع السّابق وتجاوز الخلاف الحاصل حول مقتل الحارث وعبد الجبّار، بعدما تحوّل من حدث تاريخي الى نزاع نظري محورهُ مسألة الولاية والبراءة، إذْ تَبرّأ منهما فريق وقال آخر لا نعرف الباغي منهما على صاحبه، وثالث وقف في الحكم لأنّه يحتمل أن يكونا قد قتلا من طرف شخص آخر. و يبدو أنّ الجدل الفقهي قد كرّس من جديد التّفرقة بين القبائل وكاد يؤول الى حرب بينها، لولا تدخّل حكم قويّ وهو أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة التميمي إمام الأباضيّة بالبصرة، آمرًا أتباعه بالكفّ عن ذكر هذه المسألة، وهو الشرط نفسه الذي اشترطه تلميذه أبو الخطاب عبد الأعلى بن السمح المعافري عند تعيينه إماما للظهور سنة 140 هـ (1).

---

(1) أبو زكرياء، ن. م.، ص57-58. الشمّاخي، كتاب السّير، تحقيق محمد حسن، الجامعة التونسيّة 1979 (نسخة مرقونة)، 1، ص5-6.

وربطًا بين كلّ هذه الأحداث التي يكتنفها كثيرٌ من الغموض، فإنّنا نقدّم التفسير التّالي: إنّ النّواة الأساسيّة للحركة كانت مكوّنة من قبيلتين إثنتين زنانة وهوارة، وقد تنازعتا على قيادة الاتّحاد القبلي، وما يعني ذلك من سيطرة على المسالك التّجاريّة وجباية الضرائب والمنافع الماديّة، فالتجأتا في دور أوّل الى حكم عربي وهو عبد الله بن مسعود التّجيبي، وفي دور ثان الى حكمين: عبد الجبّار والحارث، يمثّل كلّ واحد منهما مصالح قبيلة معيّنة، ممّا يفسّر اشتراكهما في الملك على حدّ قول البرّادي، وتداخل مهامّهما، وحاولت المصادر عبثا تحديد وظيفة كلّ واحد منهما. وتبعًا لهذا، فإنّ التوتّرات الدّاخليّة بين القبيلتين، أو على الأقلّ بين نبابلة القبيلتين، قد تجسّدت في مستوى القيادة المزدوجة المتنافسة، و بالتّالي فهي مسؤولة عن شلّ حركة الاتّحاد القبلي من الدّاخل، وهو أمر مقترن بطبيعة هذا التّنظيم الاجتماعي والسّياسي الذي يعتبر مرحلة انتقاليّة من القبيلة الى الدّولة، تفتقر الى مؤسّسات وهياكل سياسيّة صلبة. إنّ هذه الافتراضات التي قمنا بها تؤكّدها الأحداث اللاّحقة:

1) إنّ مقتل القائدين يعني شلّ تحرّك القبيلتين لمدّة ثمان سنوات.

2) قيام حركة منفردة لقبيلة نفوسة سنة 132هـ/749م، يقودها لأوّل مرّة رجل من القبيلة، وهو اسماعيل بن زياد النفوسي. (1)

---

(1) ابن خلدون، ن. م.، ج6، ص223-225: ثار إسماعيل بن زياد فيمن معه من نفوسة وتغلّب على قابس».

3) المداولات الطويلة الواقعة في صيّاد قرب طرابلس، لمحاولة التأليف بين القبيلتين المتنافستين، وتكوين مجلس من كبار مشائخ الأباضيّة للخروج من هذا المأزق، قال أبو زكريا: «ذكر بعض أصحابنا أنّه لما قدم أبو الخطّاب مع أصحابه من أرض الشّام الى طرابلس، اهتم بأمور المسلمين من له النظر فيهم من المشائخ، فاجتمع جماعة من المسلمين بعدما اقتتل الحارث وعبد الجبّار والنّاس في الكتمان، فكانوا يجتمعون و يذكرون عقد الامامة، فأجالوا النظر وأطالوا الفكر فيما بينهم فيمن يولونه أمرهم إن كانت لهم قوّة على عدوّهم، فكانوا يجتمعون في موضع يقال له صيّاد غربي المدينة، مدينة طرابلس». (1)

4) إنتهاء هذه المداولات بمشاركة القبيلتين في التحرّك الجديد سنة 140هـ، دون أن تكون لزناتة الأسبقيّة في القيادة، إذ اكتفى أبو زكريا بذكر نفوسة وهوارة وضريسة، التي كوّنت على ما يبدو جبهة موحّدة منافسة لزناتة.

5) إنّ القبائل الثلاثة هي التي وافقت على تعيين أبي الخطّاب وحده إمامًا للظهور، رغم وجود معارضة ضمنيّة داخل الاتّحاد القبلي، اذ اشترط أبو الخطّاب على أنصاره تجاوز الخلافات الماضية، وألاّ يذكروا مسألة عبد الجبّار والحارث، خوفًا من «الاختلاف والفرقة» (2) داخل هذه القبائل.

(1) أوب زكرياء، ن.م.، ص57.
(2) ن.م.، ص58.

6) دخول القبيلتين: هوارة وزناتة من جديد في نزاع أدّى الى إنقسام الحركة على نفسها وانهزامها أمام جيش محمد بن الأشعث سنة 144هـ/761م، قال ابن عذاري: ثمّ أنّ زناتة وهوارة تنازعت فيما بينها، وآتهمت زناتة أبا الخطّاب في ميله مع هوارة، ففارقه جماعة منهم، و بلغ ذلك ابن الأشعث، فسرّبه ورحل اليه» (1).

وخلاصة القول، إنّ النّزاع بين هوارة وزناتة، وإرتكاز سلطة الاتحادات القبليّة على هوارة ونفوسة دون غيرهما مدّة الثّورات (126 هـ - 156 هـ)، يدلّ على كون الأساس الحقيقي للصّراع الذي ينهش الاتّحاد من الدّاخل هو التّباين بين نظامين من الإنتاج: الأوّل يعتمد على الفلاحة وتربية الماشية في القبائل شبه المستقرّة، والثّاني يقتصر أساسًا على تربية الماشية والتّرحال على مسافات هامّة، ويخصّ زناتة.

إنّ هذا التدرّج في البداوة يفسّر ميل القيادة الى القبائل الأكثر تطوّرًا مثل هوارة ونفّوسة، وعدم أعتمادها على زناتة الرحّل في الوصول الى مرحلة بناء الدّولة.

وتكمّن محدوديّة هذه الإتّحادات في كونها تقف في منتصف الطّريق كلما فقدت رئيسها، أو تلقّت ضربة من الخارج، وهو دليل على كونها لم تتخطّ هذه المرحلة السّوسيولوجيّة، ولم تصل بعد الى بناء جهاز الدّولة القادر على إرساء حكم متواصل ومتسلسل، وإن كانت قد شرعت في ذلك الأمر، بحيث يتمّ تعيين الإمام من

(1) ابن عذاري، ن. م.، ج1 ص72.

قبل مجلس مشيخي، من مهامّة التنسيق بين القبائل زمن السّلم والحرب والإدارة والتعبئة الإيديولوجيّة في كنف السريّة. وهؤلاء المشائخ هم الذين عوّضوا سلطة الإمام عند شغور الخطّة، وقاموا بتحضير مكثّف لقيام الحركة، وذلك بالاعتماد على المشائخ المحليين **في القبائل البربريّة المتّصلين مباشرة «بعامّة المسلمين» (1) في** الأرياف والمدن. ويمكن تلخيص هذا النظام الإجتماعي الهرمي كما يلي:

1) الإمام وهو رئيس الاتحاد القبلي، بيده السلطة التنفيذيّة.

2) الجماعة أو المشائخ وهو مجلس الاتحاد الذي يأخذ القرارات بالإجماع.

3) «مشائخ المسلمين من أهل المدينة وشيوخ البربر» وهم القيادات المحليّة للقبائل والعشائر والمجموعات المرتبطة بالاتحاد القبلي في الريف والمدينة.

4) «عامة المسلمين»، وهم القاعدة الشعبيّة للإتّحاد، التي لها مشاركة سياسيّة محدودة، بحيث تتمّ بيعة الإمام أوّلاً من طرف الجماعة، وفي مرحلة ثانية من طرف الشّعب.

ذلك هو النظام الهرمي داخل مجتمع القبائل كما أورده أبو **زكريا الوارجلاني، أثناء حديثه عن بيعة أبي الخطاب المعافري** بالإمامة، وقد كان هذا الحدث مؤشّرًا لقيام حركة واسعة النّطاق،

---

(1) أبو زكريا، ن. م.، ص58.

مستغلّة في ذلك ظرفيّة تاريخيّة ملائمة، تمثّلت في المعطيات التالية:

ـ المعطى الإقتصادي: وهو صراع بين بنية إقتصاديّة متخلّفة مثّلتها القبائل وأخرى ذات سمات إقطاعيّة مرتكزة على المدن وممثّلة لمصالح الأرستقراطيّة الحاكمة التي سعت الى استنزاف ثروات الأرض وفرض حماية على القوافل التجاريّة وتوظيف الإيرادات لفائدتها.

ـ المعطى الإجتماعي: إنّ عفويّة التعبئة العسكريّة وسهولتها في سنة مجاعة أجبرت النّاس على الخروج الى إفريقيّة، وقد كانوا يتزوّدون في طريقهم بالجراد. ونظرًا الى العدد الكبير الذي اندفع للمشاركة في الحركة، فإنّ أبا الخطاب حاول التخلّص من كلّ متردّد أو متخاذل (1).

ـ المعطى السياسي: وهو انحسار القبائل الاباضيّة في المغرب الأدنى وبعض جهات إفريقيّة والمغرب الأوسط، وذلك بعد أن تمكّنت حركة ميسرة المطغري من استقطاب أغلب قبائل المغربين الأقصى والأوسط، وخاصّة بعد استيلاء قبائل نفزاوة على مدينة القيروان سنة 138 هـ. وفي هذا الصّدد فإنّ الاحتكاك بين القبائل الصفريّة والأباضيّة، ومحاولة سيطرة كلّ طرف على مجال أوسع، يعتبر من الأسباب المفسّرة لقيام هذه الحركة.

أما ما قيل عن ظلم ورفجومة وفسادها، فإنّه سببٌ مباشر أو حافزٌ ثانوي لتعبئة الجيش الأباضي.

(1) أنظر: الشماخي، السّير، ج1، ص8.

ـ **المعطى الإيديولوجي المذهي:** إنّ رجوع البعثة العلميّة الأولى من البصرة الى بلاد المغرب تعتبر حافزًا آخرًا على قيام هذا الصّراع، الذي ساهم في التخطيط له إمام البصرة: أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة التّميمي، ووضعه موضع التّنفيذ «حملة العلم الخمسة الى المغرب» وهم أبو درار إسماعيل الغدامسي، (نسبة الى واحة غدامس بالمغرب الأدنى) وعبد الرحمان عن رستم (من أصل فارسي، استقر بالقيروان) وعاصم السّدراتي (من سدراتة غربي جبل أوراس) وأبو داود القبلى النفزاوي (من نفزاوة جنوب إفريقيّة) وأبو الخطاب المعافري (وهوعربي من اليمن). و يتّضح من هذا أنّ الأربعة الأوائل من البعثة ممثلون أحسن تمثيلاً لأهمّ القبائل المعتنقة للأباضيّة، ومختارون من كلّ من المغرب الأدنى والأوسط وإفريقيّة.

واعتبارًا لكلّ هذه المعطيات، تمكّنت الحركة من تخطّي عتبة الإتّحاد القبلي ومن البدء في إنشاء مشروع الدّولة الذي تجسّد في تعيين أبي الخطّاب لولاّة على المناطق المنضويّة تحت إمرته، فتولّى عبد الرحمان بن رستم ولاية القيروان وعمر بن يمكتن، صاحب لواء لواتة، ولاية السّرت إلخ...

على أنّ المشروع أجهض في المهد لأنّ هذه القبائل أبقت على العلاقات الإنتاجيّة السّابقة، رغم تمكّنها من السّيطرة على القيروان، ولم تكن لها نيّة الإستقرار بالمدينة واتّبعت طريق العودة مع أبي الخطّاب، ثم أبي حاتم. معنى ذلك أنّ هذه الحركات القبليّة لم تتمكّن من إنجاز النّموذج الخلدوني فتتحوّل من العمران البدوي الى العمران الحضري بواسطة العصبيّة.

إن الاسباب الكامنة وراء هذا العجز عديدة منها : غياب التّقاليد السّياسيّة والمؤسّسات القارّة والجيش النّظامي لا سيّما في فترة مخاض عسير، وكان أبو الخطّاب غير قادر على تعبئة الجيش من جديد، بعد أن تفرّق زمن الحصاد وآثر العمل الفلاحي على الحرب.

كما أنّ هذا التجمّع القبلي لم يسلم من الصّراعات الدّاخليّة، بين زناتة وهوارة، وما آنجرّ عنه من آنسحاب الأولى، وهو عامل آخر للهزيمة.

وتكرّر نفس «السّنار يو» سنة 150هـ/767م برئاسة أبي حاتم يعقوب بن حبيب الملزوزي، الذي آختلف المؤرخون في نسبه، لكن نسبه معظمهم الى قبيلة هوارة (1)، وهي القبيلة التي ناصرت الحركة الأباضيّة منذ قيامها، وآنحاز اليها سابقا أبو الخطاب المعافري.

ولئن نشب نزاع سنة 141 هـ بين القبائل الأباضيّة بالمغرب الأدنى والصفريّة بنفزاوة، فإنّ الفرقتين قد توصّلتا الى تكوين حلف ضدّ العدوّ المشترك الذي سعى الى تحصين مدينة طبنة بالزّاب وأصبح يهدّد الدّولتين النّاشئتين بتلمسان وتيهرت:

تأسّست مملكة تلمسان عند نهاية الثّورة الصّفريّة سنة 124هـ وآنسحاب أبي قرّة بن دوناس اليفرني الى جهة تلمسان، وحسب

---

(1) أنظر خليفات، ن. م.، ص157.

ابـن خـلـدون، فـإنّه تسمّى خليفة وتمّت بيعته سنة 148 هـ/765 م (1). وكـانت قبيلة يفرن النّواة النّشيطة داخل القبائل الزّناتيّة التي ساهمت في نقلة هذه القبائل الى مرحلة الدّولة ـ القبيلة.

كما شرع عبد الرحمان بن رستم في تأسيس مدينة تيهرت والتحظير لإعلان الإمامة إبتداء من سنة 144هـ. ومن هنا، أعتبر قيام القيروان بتحصين ثغورها في الزّاب عملاً عدوانيًّا من قبل المجموعتين القبليتين، ممّا يفسّر قيام حلف واسع النّطاق شاركت فيه مجموعة من الإتحادات القبليّة الجهويّة، «فكان أبو قرّة الصّفري في أربعين ألفا، وعبد الرحمان بن رستم الأباضي في خمسة عشر ألفا وأبو حاتم في عدد كثير وعاصم السّدراتي في عدد كثير، قيل في ستّة آلاف، والمسور الزّناتي في عشرة آلاف وعبد الملك بن سكرديد الصنهاجي الصّفري في ألفين سوى جماعات أخرى، قال الرقيق: لم أذكرهم». (2)

إنّ هذا التجمّع القبلي لم يأخذ بعين الإعتبار الإختلافات المذهبيّة، بل كان حلفا شاركت فيه كل الاتحادات القبليّة لتطويق التوسّع القيرواني انطلاقًا من نقطتي إرتكاز: طرابلس في الشرق وطبنة في الغرب، وهي تقريبا حدود إفريقيّة في العصر البيزنطي، ثمّ الأغلبي.

وكان هذا الحلف آخر عمل عسكري واسع النّطاق تقوم به مجموعة من القبائل في المغربين الأوسط والأدنى وإفريقيّة ضدّ

---

(1) ابن خلدون، ن. م.، ج6، ص225.

(2) ابن عذاري، ن. م.، ص75.

القيروان. على أنه كان ذا تكوين فسيفسائي غير متجانس، قام حول محاور متعددة: طرابلس وتاهرت وتلمسان، والذي يفسّر هشاشته وسرعة تفكّكه، عجز هذه الاتحادات القبليّة عن تكوين قيادة موحّدة قادرة على تلافي الانسحابات المبكّرة، لسبب أو لآخر (1).

ونرى من جديد أبا حاتم الأباضي يتّجه بمفرده الى القيروان ويدخلها بعد حصار طويل، لكنّه لا يستقرّ بها طويلا، إذ التجأ الى خطّة دفاعيّة بجبل نفوسة، وكانت نهاية هذه الحركة سنة 155هـ اعلانًا عن أفول عصر الانتفاضات القبليّة وبداية مرحلة تاريخيّة جديدة تميّزت ببناء القبائل المغربيّة لعدّة دويلات حول مدن تجاريّة هامّة مثل تلمسان وسجلماسة وتيهرت وفاس.

وابتداء من ذلك التاريخ، لم تظهر إلاّ أنتفاضات جزئية قادتها هوارة سنة 156هـ و180هـ وورفجومة سنة 157هـ (2) ونفزة سنة 170هـ.

وصفوة القول إنّ الخارطة الجغرا ـ سياسيّة المتولّدة عن هذا المخاض العسير كرّست من جديد واقع الانقسام والتشتّت للقبائل المغربيّة، التي آثرت إستقلاليتها على الخضوع لمركزيّة عربيّة ـ إسلاميّة مفروضة عليها من فوق، لصالح الأرستقراطيّة الحاكمة.

---

(1) يفسّر ابن عذاري (ن. م.، ص76) انسحاب جيش أبي قرّة نتيجة إرتشاء من قبل عمرو بن حفص.

(2) ابن خلدون ن. م.، ج6، ص227.

وابتداء من قيام ثورة ميسرة المطغري تبخّرت كلّ الآمال في تحقيق الوحدة الاستبداديّة انطلاقا من المركز، وعوّضتها محاولات تواصلت على مدى نصف قرن من الزّمن، ولعبت فيها القبيلة الدّور الرئيسي.

وقد أدّت الجدليّة القائمة بين المدينة والقبيلة، بين القيروان وطرابلس وطبنة وطنجة من جهة ونواحيها من جهة أخرى، الى قيام تنظيم اجتماعي وسياسي أرقى، تمثّل في تشكّل القبائل في إطار إتّحاد قبلي قارّ، تحضيرًا لمرحلة أخرى يتمّ فيها تكوين دويلات مستقلّة مرتكزة على مدن تجاريّة ناشئة مثل سجلماسة وتيهرت.

على أن هذه الدّويلات بقيت من جهة أخرى متشبّثة بأصولها البدويّة، ومرتبطة بالمجال القبلي المتحرّك، حتّى غابت الحدود الحقيقيّة فيها وصار الحدّ الثّابت لها إسم القبيلة النّواة التي تقوم عليها.

كما كرّست هذه الإمارات واقع التشتّت وأجهضت مشروع التّوحيد لبلاد المغرب انطلاقا من القاعدة، لأنّ هذه القبائل لم تكن تهدف من خلال ثوراتها الى السّيطرة على القيروان والاستقرار بها بقدر ما كانت تكتفي بكسر شوكتها والتحرّر من ربقتها، وكانت تسرع الى مغادرة المدينة كلّما تمكّنت منها لأنّ طموحها لا يتعدّى كسب العيش ومراقبة الطرقات التّجاريّة والتخلّص من وطأة الضّرائب، بينما لم يتسنّ لها تطوير نظام الحكم وتغيير علاقات الإنتاج وتقسيم العمل، **فهذه القبائل إذن وقفت في منتصف الطّريق لأنّها لم تتمكّن من استيعاب المرحلة الحضريّة المتطوّرة**

في مستوى الإنتاج والمؤسّسات، وباءت حركاتها بالفشل لأنّها تحاول السّيطرة على المدينة دون أن تبلغ مرحلة تطوّرها أو تستطيع التكيّف معها، بل إنها تقوم أحيانًا بأعمال عدوانيّة ضدّها، مثلما فعلت الكاهنة.

وكما أنّ عمليّة توحيد البلاد انطلاقًا من المدينة قد أخفقت لعدم مراعاة مصالح الأغلبيّة، فإنّ التّوحيد انطلاقا من القبيلة، رغم ديموقراطيته، لم يفلح، لأنّ الظاهرة القبليّة التي ظلّت مسيطرة لم تستطع التّفريط في خصوصياتها واستقلالياتها لصالح بناء الدّولة الممركزة.

ومن جهة أخرى، فانّ تأجيل هذا المشروع عدّة قرون ارتبط بطبيعة التّنظيم الإجتماعي للإتحادات القبليّة التي عرفت صراعات داخليّة متواصلة، بين زناتة وهوارة مثلاً، وعانت من أزمة قياديّة مزمنة نتيجة رفض النبالات المحليّة وجود سلطة قاهرة وحنينها الى النظام القبلي البسيط، خشية لتحوّل القيادات من الدّيموقراطيّة الى الاستبداد، ولنموّ التمايزات الإجتماعيّة داخلها. ولا شكّ أنّ هذه الأزمة القياديّة تجلّت في أكثر من حدث، في مقتل ميسرة وانهزام القائدين في معركتي القرن والأصنام، وتقاتل عبد الجبّار والحارث، وانفصال زناتة عن أبي الخطّاب إلخ... وعموما فانّ عمر هذه الحكومات الهشّة لم يتجاوز خمس سنوات.

ظاهرة القبيلة إذن أساسيّة في تفسير آليات التطوّر عبر مرحلة حاسمة من تاريخ المغرب اتّسمت بحدّة الصّراعات وبديهي القول

ألاَ يعني التأكيد على هذه الظاهرة أنّنا نقرّ بالتّفسير العرقي للصّراع، ولا ببعده المذهبي المزعوم.

إنّ اختلال التّوازن بين المدينة والرّيف والتّباين الحاصل بين تشكيلة اقتصاديّة شبه اقطاعيّة وأخرى أقلّ تطوّرًا ممثّلة في الاقتصاد القبلي، هو المسؤول الحقيقي عن هذا الصّراع الطّويل. وهذا يدعونا الى تعميق أكثر لهذه العناصر، والقيام على وجه الخصوص بفحص مجهري للوحدة القبليّة.

II. السلطة الرستمية
وقوى المعارضة في الأطراف البدوية

تولّدت الدّولة الرّستميّة من رحم الحركات القبليّة التي أفضت الى انشاء معسكر بعيد عن القيروان منذ سنة 144هـ/791م. وسرعان ما دبّ النشاط في تيهرت، فأخصبت أرضها وأنتجت شتى المزروعات، كما التجأت اليها سدراته وغيرها من القبائل الجنوبية زمن الرّبيع بحثًا عن الأماكن الرّعويّة، ومحمّلة ببضائع بلاد السّودان الغربي من ذهب وعاج ورقيق.

وبالتّالي فقد تنوّعت مصادر الثّروة التي اعتمدت عليها دولة بني رستم، التي لم تكن دولة بدويّة بحتة كما تخيّلها «جوتيي» (Gautier)، ولا مجرّد مدينة تجاريّة تعيش في جزيرة منعزلة عن أريافها وباديتها المناوئة لها، وهو رأي «لاكوست» (Y. Lacoste).

فالدّولة الرّستميّة مرتبطة بأرياف وأطراف متغيّرة، قد تصل

زمن قوّتها الى تلمسان غربًا وطرابلس شرقًا، بينما تكتفي في حالات ضعفها بناحية تيهرت. وتعتبر إمامة عبد الوهّاب بن رستم، ثاني أئمة الإمارة، فترة قوّة وتوسّع، تميّزت بتنشيط الدّورة التّجاريّة وظهور أرستقراطيّة «علت وجههم سيماء الحضارة والرّفاهيّة و بدت من محيّاهم آثار النعمة والغنى». (1)

لكن هذا التطوّر حمل في بذوره التفرقة وأفرز التوتّرات الإجتماعيّة والسّياسيّة التى ظهرت على أشدّها بين المدينة وأطرافها طوال حكم عبد الوهّاب بن رستم. وكانت الانشقاقات النّكاريّة والخلفيّة والنفّاثيّة تتوالى.

1) الجذور الاجتماعيّة للنكاريّة:

إنّ الدّارس لتاريخ النكّار يتعرّض لعدّة صعوبات منهجيّة منها: عدم وجود مصنفات نكاريّة وانحياز المصادر السنيّة والشيعيّة والوهبيّة وضآلة مادّتها، وكذلك اختلاف العوامل المفسّرة لها في الفترة الأولى عن العوامل التي أحاطت بها عند تحوّلها الى جبل نفوسة وجربة.

والثابت أن يزيد بن فندين اليفرني تمكّن في نهاية القرن الثاني هـ من تكوين حركة معارضة للرّستميين، أطلق عليها أنصار عبد الوهاب بن رستم تسميات عديدة معادية: النّكار لإنكارهم إمامة عبد الوهّاب والنكّاث لنكثهم بيعته والنجويّة لإكثارهم الإجتماع والنجوى والشعبيّة نسبة الى شعيب بن المعرّف ومستاوة، و يبدو أنّها مشتقّة من قبيلة بربريّة بهذا الإسم. أمّا المعنيون بالأمر فقد

---

(1) ابن الصغير، تاريخ الأئمة الرّستميين، الجامعة التونسيّة 1976، ص13.

تسمّوا بالمحبوبين، ومازال هذا الإسم يطلق على إحدى قرى جربة. أمّا أنصار عبد الوهاب، فقد أطلق عليهم إسم الوهبيّة التي زعم ابن الصغير أنّها مرتبطة باسم الإمام عبد الوهّاب، على أنّ كثيرًا من العلماء والدّارسين يشكّون في صحّة هذه الرّواية و يعتبرون أنّ هذه التسميّة مرتبطة بزعيم الخوارج بالمشرق : **عبد الله بن وهب الرّاسبي (1).**

والحقيقة أن جذور هذه الحركة التي ظهرت في تاهرت منذ تولي **عبد الوهاب بن عبد الرحمن بن رستم (171 هـ / 778 م) الإمامة** ترجع الى بداية تأسيس المدينة من قِبَل عبد الرحمن، ذلك أنه خلافا لما توروده المصنفات من حصول اتفاق بين قبائل مداسة وصنهاجة وعبد الرحمن، يقع بموجبه تسليم هذه القبائل الأرض لبناء المدينة مقابل أخذ الخراج على الأسواق (2)، **خلافا لذلك، فانّه يبدو أنّ الإمام قد استعمل القوة لافتكاك هذه الأراضي واغتصابها، مما** أدى الى وقوع نزاع مسلح بين الأثنين، «وكانوا يبنون النهار، فاذا جنّ الليل وأصبحوا، وجدوا بنيانهم قد تهدّم» (3). **ومنذ تلك الفترة أصبح هذا الموضع، على حد قول عبد الرحمن نفسه، «لا**

---

(1) أنظر: ابن الصغير، تاريخ ص9 عمار الطالبي، الموجز لأبي عمّار، الجزائر 1978، ج1، ص30
Lewicki, Art. Nukkar, In Ency. de l'Islam, Supplément, p. 185 - 186
Lewicki, Les Subdivisions de l'Ibadiya, In Studia Islamica, 1958, p 73

(2) يذكر الشماخي أن الأرض التي بنيت فيها تاهرت هي ملك لمستضعفين من صنهاجة ومداسة، و«قد راودهم عبد الرحمان على البيع فامتنعوا»، أنظر: الشماخي، كتاب السير ج1، ص31. أنظر أيضا : ياقوت، معجم البلدان، بيروت، 1957، ج2، ص9.
ص9.

(3) أنظر: البكري، المسالك، ص67.

يفارقه سفك دم ولا حرب ابدا» (1) ممّا يفسّر هشاشه القواعد التي قامت عليها هذه الدولة.

كما أن حركة النكار ارتبطت منذ البداية بالتحول الاقتصادي الهام الذي طرأ على «معسكر» عبد الرحمان بن رستم، نتيجة انتعاش الفلاحة والتجارة الخارجية، خاصة مع بلاد السودان (2). مما أدى الى بروز أرستقراطيّة ناشئة بالمدينة، وكانت غير متجانسة اذ أنها مكوّنة في آن واحد من فرس وعرب واندلسيين و بر بر. واثر موت عبد الرحمن بن رستم، انطلق الصراع من داخل هذه الطبقة، ثم اتسعت أرجاؤه لاعتماد كل إتّجاه على بقية القوى الاجتماعية، وأصبح بذلك ذا شمولية كبرى تعدّت المدينة واكتسحت الر يف والقبائل المجاورة.

لقد حرص عبد الرحمن قبل وفاته على تعيين مجلس للشورى على غرار جماعة الشورى التي اختارها عمر بن الخطاب. فكان أن اختار سبعة أشخاص: مسعود الأندلسي وأبو قدامة يز يد بن فندين اليفرني وعمران بن مروان الأندلسي وأبو الموفق سعدوس بن عطيّة وشكر بن صالح الكتامي ومصعب بن سدمان وعبد الوهاب بن عبد الرحمان. (3)

---

(1) كذا في البرادي، الجواهر المنتقاة، ص174 والشماخي، ن. م.، ص68.

(2) أنظر: الحبيب الجنحاني، تاهرت، المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية، 1975، ص15-16.

(3) أنظر: أبو زكر يا، كتاب السيرة، المجلة الافر يقية (بالفرنسية)، 1960، ج1، ص133. الدرجيني، طبقات المشائخ بالمغرب، تحقيق طلاى، قسنطينة 1974، ج1، ص46. الشمّاخي، ن. م.، ص30. الباروني، الازهار الر ياضية، ج2، ص99.

والظاهر أن العامة والأكثرين «مالوا في البداية الى تولية مسعود الأندلسي، لكن هذا الأخير أبى إلاّ أن يتنازل عن حقه في الإمامة رغم الدعم المقدم له من قبل الفئات الشَعبيّة. و بعد مفاوضات مع عبد الوهاب دامت شهرين كاملين، يبدو أن مسعود استسلم أمام اغراءات هذا الأخير، وتحوّل من منافس له الى مدافع عنه، فنادى بأن يكون عبد الوهاب إماما بلا قيد ولا شرط قائلا: «لا نعلم شرطا في الإمامة إلاّ أن يحكم بيننا بكتاب الله وسنة نبيه وآثار الصالحين». وهكذا علاوة على المفهوم الفقهي لقضيّة الشرط، مثّل مسعود الى جانب عبد الوهاب الشق المتصلّب من الأرستقراطية الحاكمة، وأنكر كل نزعة ديمقراطيّة ونادى بالحكم المطلق. فكان عبد الوهاب «ملكا ضخما وسلطانا قاهرا وعلى يديه افترقت الأباضيّة». (1)

وأفرز هذا الموقف ظهور معارضة بقيادة ابن فندين، كان مطلبها الأساسي هو اشتراطها على الإمام ألا «يقطع أمرا دون مشورة جماعة من المسلمين معلومة (2)، أي أنها تطالب بمجلس استشاري على غرار مجلس أبيه عبد الرحمن، كما أنها ترغب في اعطاء أولوية تولي الإمامة لمن هو أعلم، قال أبوعمار عبد الكافي في هذا الشأن: «وفي الإمامة أيضا قال قائلون من أهل الشعب أن الإمام إذا ولي أمر المسلمين، وفيهم من هو أعلم منه، أن إمامته في زعمهم باطلة غير ثابتة... فقال أهل الشعب بهذا قَدْحًا منهم في الإمامة العادلة

(1) أنظر: ابن الصغير، تاريخ الأئمة الرستميين بتاهرت، الجامعة التونسية 1976، ص9.

(2) أنظر: الشماخي، ن. م.، ص30. وكذا في أبي زكريا، ن. م، ص134 والدرجيني، ج1، ص47.

الرستمية وحيدا عن اجابتها والدخول في طاعتها وطعنا في الدين...» (1).

ولا يمكن أن نصدّق ما تذكره الرّواية الأباضية من أن فندين اليفرني بايع عبد الوهاب في البداية» لأن أمه يفرنية وطمع أن يؤثره على من سواه»، كما نستبعد أن يكون ابن فندين قد ثار لأسباب شخصيّة، أي لعدم توليته أحد المناصب العليا. (2)

و يبدو عكس ذلك أن عبد الرّحمان بن رستم كان قد حسب كل حساب لقبيلة بني يفرن التي تعتبر من أهم بطون زناتة. وكان موطنها الأصلي بجهة طرابلس، ولم تتحول مجموعات منها نحو تلمسان وجبل أوراس إلاّ زمن الاضطرابات السياسية في نهاية القرن الأول و بداية الثاني هـ. وتمكّن أبو قرة اليفرني المغيلي من تأسيس دولة صفر ية بتلمسان أصبحت مجاورة لتاهرت، وتمّ ذلك بين سنتي 140 هـ و148 هـ. (3)

---

(1) أنظر: عمار الطالبي، الموجز لأبي عمار عبد الكافي، الجزائر، 1978، ج2، ص258.
وفي هذا المعنى، ذكر ابن حزم (الفصل في الملل، القاهرة 1321، ج4، ص163) أن طوائف من الخوارج والمعتزلة والمرجئة والرافضة من الشيعة ذهبت الى أنّه لا يجوز إمامة من يوجد في الناس أفضل منه، بينما ذهبت بقيّة الطوائف من المعتزلة والمرجئة والزّيدية وجميع أهل السنّة الى انّ الإمامة جائزة.

(2) أنظر: محمود اسماعيل، الخوارج في بلاد المغرب، الدار البيضاء، 1976، ص157 والهامش رقم 324.

(3) جاء في تاريخ ابن خلدون (بيروت، 1968، ج7، ص22) ما يلي: «و بنو يفرن هؤلاء من شعوب زناتة، وأوسع بطونهم، وهم عند نسابة زناتة بنو يفرن بن يصلتين من مسرا بن زكريا بن ورسيك بن الدّيرت بن جانا، وأخوته مغراوة و بنو يرنيان و بنو واسين، والكل بنو يصلتين. و يفرن في لغة البربر الغار... وأما شعوبهم فكثير ومن أشهرهم بنو واركوا

وسعى عبد الرحمن الى كسب ثقة بني يفرن، فصاهرهم وتزوّج من امرأة يفرنيّة من أميرات تلمسان، جاء هذا الزواج السياسي على غرار زف أروى ابنة الإمام الرستمي الى مدرار بن اليسع (1)، كما حرص عبد الرحمن على تعيين أحد اليفرنيين في مجلس الشورى، وهو ابن فندين.

لكن هذه الدبلوماسية لم تفلح، ووقع المكروه من ابن فندين ذاته ومن نفس هذه القبيلة التي يبدو أنها تفرغت لمناصرة ابن فندين بعد موت أبي قرة واثر افتكاك تلمسان من طرف محمد بن خزر بن صولات سنة 173 هـ (2). وقد عمّر ابن فندين طويلا بعد هذه الأحداث ولم يتوف الا حوالي سنة 188 هـ/804 هـ.

كما ارتبطت حركة النكار بالمعطيات الاجتماعيّة والسياسيّة الجديدة.

ومرنجيصة. وكان بنويفرن هؤلاء لعهد الفتح أكبر قبائل زناتة وأشدها شوكة، وكان منهم بافريقية وجبل أوراس والمغرب الأوسط بطون وشعوب...

ثم انتقض بنو يفرن بتلمسان ودعوا الى الخارجية وبايعوا أبا قرة كبيرهم بالخلافة سنة 148هـ».

أنظر أيضا: Lewicki, Art., Banû Ifrân, In Ency. de l'Islam, T II, p 1065 1070

Buillet, Botr et Baranès. In Annales E.S.C., 1980, P 104-114

---

(1) أنظر: ابن خلدون، ن. م.، ج 6، ص 268.

(2) يبدو أن موت أبي قرة وقع سنة 155هـ، تاريخ حملة يزيد بن حاتم على الخوارج، قال ابن خلدون (ج 7، ص 25)، «وتوغل يزيد بن حاتم في المغرب ونواحيه وأثخن في أهله الى أن استكانوا واستقاموا ولم يكن لبني يفرن من بعدها انتفاض...» أنظر أيضا مقال: بنو إفران، ن. م. (بالفرنسية).

ويمكن أن نوضح هذا الرأي بتتبع تطور هذه الحركة الاجتماعية التي نشأت في البداية في المدينة، ثم تحولت الى «الجبال والمنازل» حيث كسبت أنصارا وكونت قواعد عسكرية وتسلحت. قال الشماخي: «وأكثروا الدخول الى المدينة بالجماعات... ثم صاروا يدخلون المدينة بالسلاح» (1). واقتحمت الحركة في مرحلة ثالثة المدينة من جديد وحاولت كسب مواقع وقواعد يضعون فيها السلاح ويجمعونه (2). لذا فقد ضمت الحركة فئات شعبية متنوعة وقد كان القاسم المشترك بينها هو معارضتها للضرائب الثقيلة التي تدفعها للرستميين (3)، وللاثراء الكبير لهؤلاء، وقد جاء على لسان عبد الوهاب نفسه ما يلي: «لولم أكن أنا وابن جرني وابن زلغين لأغنينا بيت مال المسلمين لما علينا من الحقوق الشرعية، اذ كان الأول تاجرا كبيرا، له كثيرمن الذهب والفضة، والثاني مزارعا تبلغ زكاته في السنة آلاف حمل من البرّ والشعير، أما الأخير فله ماشية تعد بمآت الألوف (4).

وهكذا فان هذه الحركة قد اكتست في آن واحد صبغة اجتماعية وبشرية. وليس «الإنشقاق المذهبي» الوارد في المصادر الأباضية سوى الستار الذي تكمن وراءه حركة اجتماعية تتوفر فيها كل المكونات والظروف الموضوعية.

---

(1) أنظر: الشماخي، ن. م.، ص34.
(2) ن. م. ص35.
(3) ن. م.، ص39، وفيه رفض النكّار دفع الصّدقة لمبعوث عبد الوهاب.
(4) أنظر: الباروني، الأزهار الرياضية، ج2، ص137.

واحتوت التركيبة الاجتماعية للنكّار على صغار الحرفيين بالمدينة والفلاحين بالريف وتطلّب انضمام هذه القوى الاجتماعية الى حركة النكار عمل دعائي: «فزينوا للضعفاء أمورا وزخرفوا لهم ما يحسبونهم به محقين، فصاروا ينتظرون الغرة والغفلة» (1).

والى جانب اعتماد الحركة على ذكاء ابن فندين و براعته، فانها التجأت الى أباضية المشرق للتحكيم، وهو دليل في حد ذاته على وجود فراغ ايديولوجي وسطحية انتشار المبادئ الأباضية بالمغرب، على أن البعد الفقهي لهذه الحركة الاجتماعية لم يقع تحديده الا في مرحلة ثانية.

وهذا الربيع بن حبيب، زعيم الأباضيّة بمكة، يتريّث في اصدار فتوى لصالح عبد الوهاب، و يأخذ أخيرا موقفا متوسّطا بين الاعتراف بالإمامة وانكارها (2). و يأخذ شعيب بن المعرف، كبير فقهاء المذهب بمصر موقفا أكثر وضوحا، فيتحوّل الى تاهرت، و ينضمّ الى صفوف النكار (3). مما أدى الى تدعيم الحركة ومنحها الشرعية الفقهية واكتمالها، اذ بينما تزعّم ابن فندين القيادة

---

(1) الشماخي، ن. م. ص36.

(2) ن. م.، ص33: «وله ما صنع الا أشياء عابوها عليه وأمروه أن يرجع عنها». أنظر محمود اسماعيل، الخوارج، ص157.

(3) أنظر التفاصيل في محمود اسماعيل، الخوارج، ص157-158. و يقول بالخصوص: «ومهما يكن من أمر، فان ما تذكره المصادر الأباضية من أن شعيب خرج من مصر في نفر من أصحابه بغير مشورة من مشائخ مصر طمعا في الإمارة أمر مبالغ فيه، والأقرب للتصديق أنه توجه لنصح عبد الوهاب وانهاء الخلاف في تاهرت، فلما لم يجبه، انظم الى ابن فندين».

العسكرية، تولّى شعيب التنظير الايديولوجي، وبهذا وصلت الحركة الى مرحلة متطورة من النّضج السياسي، الذي جعلها تمرّ الى المرحلة الموالية.

حاول النكار في الدّور الأول التخلص من عبد الوهاب قتلا، «فتواثقوا على غدر الإمام والتمسوا الحيلة في الوصول الى ذلك» (1).

وسعوا في دور ثان الى دخول المدينة ومحاولة السيطرة عليها بالقوّة منتهزين فرصة خروج الإمام منها، لكن أنصاره تمكّنوا من الذود عنها وأحبطت العمليّة. كان دخول المدينة من قبل النكّار أمرًا حاسما، لو وقع، لانجرّ عنه تغيير جذري في حياة هذه الدولة. وعلاوة على ما تذكره المصادر الأباضيّة من استبسال أفلح في الذود عن المدينة والمبالغة في شجاعته، فالواقع أن تحصين المدينة وإقامة سور حولها فيه أربعة أبواب قد ساعد كثيرا على حسم الخلاف لصالح أرستقراطية بني رستم (2).

ولم تنته هذه الحركة رغم مقتل زعيمها ابن فندين وكثرة القتلى في صفوف النكّار، وقد بلغ عددهم اثنتي عشرة ألفا حسب الشماخي. وما صلاة الإمام على جميع الموتى «طمعا في اجتماع الكلمة بعد الفرقة» الا دليل على عدم حسم الموقف نهائيا لصالح الرستميين. وان تمكّن بنو رستم من ابعاد شبح الخطر عن المدينة، فان هذه الحركة التي استمدت قوّتها من النزعة الاستقلاليّة للقبائل

---

(1) أنظر: أبو زكريا، ن. م، 1960، ج1، ص139-141. الدرجيني، ن. م.، ج1، ص51-53. الشماخي، ن. م. ص34.

(2) أنظر: البكري، نفس المصدر، ص66. محمود اسماعيل، نفس المصدر، ص158.

البربرية (1)، قد وجدت التربة الخصبة كي تنمو وتترعرع في جهة تلمسان وجبال أوراس بين أفراد قبيلة بني يفرن المعارضة التي ما انفكت تعد للحركة النكارية الكبرى، فكونت إمامة منشقة عن تاهرت في أواخر القرن الثالث هـ بقادة أبي عمار عبد الحميد الأعمى، ثم ترقبت انتهاء الدولة الوهبية لاعلان أحد تلاميذ أبي عمار وهو أبو يزيد مخلد بن كيداد اليفرني الثورة في وجه سلطة العبيديين.

على أن النكارية لم تجد تجاوبًا في المغرب الأوسط وجهة الجريد فحسب، بل وكذلك في أماكن أخرى نائية عن تاهرت. وكان ان انتقل شعيب بن المعرف من تاهرت الى جهة طرابلس بعد مقتل ابن فندين، وذلك للتعريف بالحركة وكسب أنصار في الأماكن الموجودة على طريق الحج، واستقبل الحجاج للدعاية لهذا الغرض واظهار البراءة من عبد الوهاب (2).

واستمرّ شأن النكاريّة بعد ذلك طويلاً في جبل نفوسة وبلاد الجريد وجزيرة جربة (3) التي أصبحت الملاذ الأخير لهذه الحركة.

---

(1) تبدو النزعة البربرية لهذه الحركة فيما قاله أفلح عند قتله لابن فندين: «ما أقوى رأسك يا بربري يا مشوم» أنظر: الباروني، ن. م.، ج2، ص111.

(2) أنظر: الشماخي، ن. م. ج1، ص37.

(3) أنظر: Lewicki, la répartition géographique des groupements ibadites... In R.O., 1957, p 314.

2) الحركة الخلفية الانفصالية:

ان كلاً من الصراع على السلطة والأوضاع الاجتماعية التي أفضت الى حركة النكار في تاهرت هما اللتان تفسران تصدع وحدة جبل نفوسة وعصيان خلف بن السمح للامامة الرستمية، اثر موت أبيه السمح، وهو عامل الرستميين على الجبل. فالخلفيّة هي حركة **ذات طابع سياسي واجتماعي ولم تكن لها خاصيات فقهيّة تميزها** عن الوهبية، وقد انتشرت منذ نهاية القرن الثاني و بداية الثالث هـ في قسم كبير من جبل نفوسة (يفرن وكيكلة و بابل وتاكبال) **وزواغة، وآستمر وجودها حتى القرن السادس هـ (1).**

ولم يكن دور السّواد الأعظم من نفوسة في هذه المرحلة دور موالاة وطاعة للسلطة المركزية بتاهرت، وقد أبى عامة الناس إلا أن يختاروا خلف بن السمح عاملا عليهم، وكان يتحلى بشعبية فائقة (2). ولما رفض عبد الوهاب الموافقة على هذا الاختيار، تحوّلت الحركة الى مطالبة باستقلالية الجهة الشرقية من جبل نفوسة عن تاهرت ومبايعة خلف إماما وعدم الاعتراف بإمامة عبد الوهاب بن رستم.

وترجع أسباب هذا الانفصال الى بعد المسافة الفاصلة بين البلدين (3) والى محاولات الاحتواء التي قامت بها تاهرت في هذه

---

(1) أنظر: Lewicki, Les Subdivisions de l'Ibadiyya, In Studia Islamica, 1958, p 73

(2) أنظر: أبوزكريا، ن. م.، 1960، ج1، ص159.

(3) أنظر: ن. م. ص162، الدرجيني، ن. م. ج1، ص74. الشماخي، ن. م. ص67، («واعتلوا أن حوزة طرابلس منقطعة عن حوزة تيهرت و بعيدة عنها»).

الجهة التي تسربت فيها النكارية من قبل. ولم تفلح زيارة عبد الوهاب للجبل لتأمينه. ولا نستبعد أن يكون في نيّة خلف السيطرة على الجهات التي كانت بيد جده أبي الخطاب وإعادة بناء دولة أباضية كبرى (1)، مما أثار تخوّفات عبد الوهاب وجعله يرفض ما استباحه لنفسه أي مبدأ الوراثة في حكم عائلة أبي الخطاب.

وليس من الصدفة أن تكون قبيلة بني يفرن القوية والمنافسة لنفوسة قد تزعمت على التوالي الحركة النكارية ثم الخلفية وتصدت في آن واحد للنفوسيين والفرس. ذلك أنه منذ زمن مبكر يرجع الى الفترة البيزنطية، تمكّن بنو يفرن من السيطرة على شتات من القبائل البربرية الأخرى وتكوين «كنفدرالية» يفرنية موطنها «أرض زناتة» بجهة طرابلس. و يبدو أن مقرّ بني يفرن القديم يوجد بوطن يفرن، شرقي جبل نفوسة، حيث المنازل الكاهفية والغيران القديمة المسماة بالبربرية يفرى - افرى - يفرن، وهكذا آشتقت تسمية القبيلة من نمط المنازل التي تسكنها (2). ومهما يكن من آمر، فان الحركة الخلفية آعتمدت أساسا على هذه القبيلة الزناتية، أضف الى ذلك، أنها دليل قاطع على عطوبية العلاقات القائمة بين المناطق الأباضية النائية وتاهرت. وهي أبعد من أن تفسر باختلافات فقهية بحتة، اذ أن جوهر الخلاف لا يكمن في «حقوق الرعية في تعيين عمالها وشرعيّة وجود إمامين في وقت واحد» (3)، بقدر ما يكمن في الأوضاع البشرية والسياسية الجغرافية التي فرضت

(1) أنظر: Lewicki, Etudes Ibadites ... In R.O., 1961, p. 115

(2) أنظر: ابن خلدون، ن. م. ج7، ص22 («و يفرن في لغة البربر هو الغار»).

(3)أنظر: محمود اسماعيل، ن. م. ص164.

فصل هذا الجزء الكبير من المغرب الآدنى عن المغرب الأوسط، وكذلك الأوضاع الاجتماعية التي امتازت بتحوّل نسبة من ثروات الجبل الى تاهرت في شكل ضرائب. وهكذا «بادرت العامة ومن لا بصيرة له بالأمور الى تقديم ولده خلف» والاعتراف به إماما، فيما تمسّك «أهل الصلاح» من أمثال أبي المنيب اسماعيل بن درار وأيوب بن العباس، وهم خاصة من الفقهاء، بامامة عبد الوهاب (1)، كما تمسّك بها فقهاء المشرق منكرين إمامة خلف، على حدّ قول المصادر الأباضية (2).

وليس من الصدفة أن يقع اختيار عبد الوهاب على أحد فقهاء نفوسة الجبل، أبي عبيدة عبد الحميد الجناوني كي يكون عاملا له على هذه الجهة، فقد جاء هذا الاختيار متماشيا مع حرج الظروف السياسية وصعوبتها إذ أن أبا عبيدة «شديد الشكيمة قوى العريكة» (3)، وهو بحق رجل الساعة. على أن ميزان القوى لم يكن في صالح أبي عبيدة وجماعته الذين كانوا خاصة من كبار الفقهاء النفوسيين الموالين للرستميين والمنتفعين بحكمهم، من أمثال أبي زكريا التوكيتي الذي آشتهر بعلمه وجاهه، وقد قال فيه أحد أباضية المشرق الذي جاء الجبل متفقدا أحواله: «أبوزكريا هو

---

(1) أنظر: أبوزكريا، ن. م. 1960، ج1، ص160-162. الدرجيني، ن. م. ج1، ص67. الباروني، الأزهار الرياضية، ص151.

(2) أنظر: أبوزكريا، ن. م. ص162. الدرجيني، ن. م. ص70. الشماخي، ن. م. ص67-68.

(3) أنظر: الشماخي، ن. م.، ج1، ص76.

الجبل والجبل أبوزكريا» (1). كما لا يخفى علينا أن أيوب بن العباس، الذي بارز الواصلية بتاهرت، تربطه بالإمام علاقات وطيدة.

ونظرا الى قلّة أنصار عبد الوهاب بالجبل وآنعزالهم، رفض أبو عبيدة الجناوني الحكم قائلا: «أنا ضعيف، أنا ضعيف ولا أطيق القيام بأمور المسلمين» (2). ولذا وقفت السلطة المركزية عاجزة عن القضاء على هذه الحركة الانفصالية وأوصت أبا عبيدة أن يبقى في موقف دفاع ولا يهاجم خلفا، فيلاطفه و يلاينه الا إن فاجأه، فليدفعه» (3).

وتواصلت هذه الحركة بنفس القوة في إمامة أفلح بن عبد الوهاب، وأصبحت «تيمتي» مقر حكم خلف الذي آستقر بالجهة الشرقية من جبل نفوسة، ومعلوم أن كمية التساقطات بهذه الجهة أكثر من كمية الجهة الغربية قال الشماخي: «فاخصب الله جهته استدراجا وأجدب جهة أبي عبيدة فمال الناس الى خلف طلبا للخصب والرخاء» (4). وهو سبب اخر يفسر تدفق الأنصار على خلف الذي «آعتدّ بكثرة من معه وأعجب بعساكره». مما جعله لا يكتفي بتخليص الجزء الشرقي نهائيا من سيطرة الرستميين وأتباعهم، بل تابع هجوماته لاحتواء كامل الجبل، واتبع استراتيجية حرب الاستنزاف مع العدو الذي تملّكه الخوف وحاول الاكتفاء

(1) ن. م. ص70. وكذا في أبي زكريا، ص164.
(2) ن. م. ص69. وكذا في أبي زكريا، ص163 والدرجيني، ص71.
(3) ن. م. ص70.
(4) أنظر: أبوزكريا، ن. م. ج1، ص166. الشماخي، ن. م. ج1، ص71.

بمحافظته على الأمر الواقع. واثر مهاجمة خلف لأبي عبيدة في عقر داره بقرية ادرف، حاول المتضرر عبثا إيقاف هذه الحرب بالإعتراف ضمنيا بحكم خلف قائلا: «إذا نزعت يدك من الطاعة، فكن في حيزك وأكون في حيزي» (1).

لكن خلف أبى الا أن يواصل استنزافه لأنصار الرستميين مدة سنة كاملة الى أن وقعت المعركة الحاسمة سنة 221 هـ (2).

ولسنا هنا بصدد مناقشة ما تذكره المصنفات الأباضية حول عدد الجيشين والفارق الكبير بينهما (3)و لكن معلوم أن هذه المعركة لم تضع حدًّا لنشاط الخلفية التي استمرت طويلا بعد هذه الأحداث.

و بقي «وطن يفرن» متمتّعا باستقلالية فعلية ومركزا لهذه الحركة الإقليميّة الانفصالية التي قادها ابن خلف في مرحلة ثانية بعد موت أبيه. وسعى عامل أفلح بن عبد الوهاب على الجبل، وهو العباس بن أيوب، الى محاربة الخلفية بالجهة الشرقية من الجبل. فخرج الى بني يفرن في جماعة من أعيان ومشائخ الوهبية منهم أبو زكريا التوكيتي وأبو مهاصر الأفاطماني (4). والحقيقة لم تكن هذه المناوشات العسكرية في صالح وهبية نفوسة ولم يوجد تكافؤ بين

---

(1) نفس الإحالة السابقة.

(2) كذا في أبي زكريا، ن.م. ص170 والشماخي، ن.م. ص76. بينما يذكر الدرجيني (ن. م. ج1، ص76) سنة 211هـ.

(3) يذكر الشماخي (ص71) والباروني (الأزهر الرياضية، ص166) أقل من 700 شخص في جيش أبي عبيدة مقابل 40.000، وحسب الدرجيني (ج1، ص74): 4000 فحسب.

(4) أنظر: الشماخي، ن. م. ص66.

القوتين حتى أن أبا مرداس مهاصر السدراتي التبرستي، أحد أنصار الرستمية المتحمسين فضّل الانسحاب قبل بداية المعركة، وذلك بعد ما انعدمت ثقته في عسكره (1).

ولم تقع المعركة الحاسمة الا بعد تولي أبي منصور الياس النفوسي حكم جبل نفوسة في عهد إمامة أفلح وأبي اليقظان وأبي حاتم على التوالي، وقد اشتهر الياس، وهو مسيحي الأصل (2)، بشدته فكان يضرب الرجل المتهم وهو مظلوم (3). كما قويَ نفوذ هذا الحاكم، وأتته الضرائب من الجهات التابعة للجبل، فكان أن أرسل اليه أحد عمّاله مع الشيخ ماطوس بن هاورن ثلاثمائة دينار، فتصرّف فيها كما بدا له، دون استشارة أحد (4). و باختصار، فقد كان أبو منصور الياس الرجل المناسب لحسم الخلاف لصالحه والانتصار على ابن خلف في المعركة الأخيرة التي وقعت في آواخر الحكم الرستمي (5).

---

(1) ن. م. ص86: «وبلغنا أن العباس خرج الى بني يفرن، فخشي أبو مرداس على العسكر أن يضعف، فخلا بالعباس، فقال له ارجع فأبى، فقال له ان لم ترجع، صحت في العسكر...»

(2) أنظر: الشماخي، ن. م.، ج3، فهرس الاعلام.

(3) ن. م. ج1، ص136. «فطلع (أبو الليث الجناوني) الى جادو، فوجد أبا منصور يضرب رجلا أتى فيه كتاب من تيمتي... فقال: بسواد في قرطاس تضرب الناس يا الياس فقال له: ما نفعل يا شيخ؟ قال تردّه الى السجن وابعث الى الأمناء... فبعثوا الى الأمناء، فلم يصح عنه ذلك، وتبين أن الفاعل غيره».

(4) لم نهتد الى تحديد موقع يمتمت، والظاهر أنها تحريف لكلمة تيمتي. حول هذا الحدث، أنظر: الشماخي، ن. م.، ج1، ص163 وهامش 7 من الصفحة.

(5) كذا في أبي زكريا، ن. م. 1960، ج2، ص331-332 والدرجيني، ن. م. ج1، ص84-85.

وتتبّع أبو منصور الحركة في معقلها الأخير بجربة وزواغة، وما انفك الخَلْفِيُون في هذه الأماكن النائية ينادون بالاستقلالية عن حكم نفوسة الجبل وتكوين مقاطعة تدير شؤونها بنفسها، حتى أن أحد الشيوخ الوهبية من بني يهراسن قال لهم عند احتماء الطيب بن خلف بزواغة في مكان يدعى ريصوا: «هل لكم أن تتركوا ريصوا وتتحصنوا بجزيرة جربة، أو ترسلوا الى الإمام بتيهرت يخرجكم من عمالة نفوسة و يفرد لكم عاملا أو تدفعوا صاحبكم الى نفوسة» (1).

والحقيقة أن الحركة الخلفية في هذه الحقبة لم تكن على ما كانت عليه من قبل، نتيجة انهزامها في مقاطعة يفرن والتجائها الى زواغة وجربة. ولم ينفع احتماء ابن خلف باحدى الحصون في جزيرة جربة، إذ وقع الاعلان عنه وتسليمه الى أبي منصور الياس الذي سجنه. وبهذا تمكن من اجهاض الحركة الخلفية.

على أن بقايا فلول هذه الفرقة استمر وجودها طويلا بعد انقراض الدولة الرستمية، في جنوب افريقيّة وخاصة بجربة. وقد مر الفقيه ابن زرقون بالمنطقة الساحلية المقابلة للجزيرة (جهة جرجيس حاليا ور يصوا في النصّ) فوجد بها الفرق الأربعة للأباضية بالمغرب أي مستاوة والخلفية والنفاثية والوهبية (أهل الدعوة). ومن الأمور الطريفة أن هذه الفرق إتفقت على تقسيم

(1) أنظر: الشماخي، ن. م. ص115 وهامش 7 من نفس الصفحة. وحول موقع ريصوا أو زيزا، أنظر الخريطة في: Lewicki, les Ibadites en Tunisie, Rome 1958

وهي شبه الجزيرة الواقعة بين شط بوغرارة وسبخة المالح وفيها جرجيس حاليا، و يبدو أن ريصوا ليست إلاّ الشكل المعرّب للكلمة البربريّة ترْيتن(Lac Tritonis)

الوظائف السياسية والدينية بينها في هذا المكان، و يبدو أن هذا التحالف وقع قبيل ثورة أبي يز يد مخلد بن كيداد اليفرني وتحضيرا لها في النصف الأول من القرن الرابع هـ (1)، وعلى كل حال، فهو دليل على امكانية التعايش السلمي بين هذه الفرق، لأن الاختلافات بينها في مرحلة ثانية لم تعد حقيقية واقتصرت على مزايدات فقهية ومناظرات، بعدما أضاعت محتواها الاجتماعي والسياسي الذي انطلقت منه.

كما بقيت الحركة الخلفية، علاوة على النكار ية، حيّة بيفرن في عهد المعز بن باديس (القرن الخامس) (2). و يبدو أن حاكم الجبل: أبو يحيى زكر يا الباروني (النصف الأول من القرن السادس هـ) قد استعمل الإغراءات المادية لتحو يل سكان بني يفرن وككلة و بابل وتاكبال الى مذهب الوهبية (3).

وسبقه الى هذا العمل في جر بة الفقيه الوهبي: أبو مسور يسجا بن يوجين اليهراسني منذ النصف الأول من القرن الرابع هـ، ذلك أن «أكثر وهبية جر بة اهتدت على يديه، وكانت قبل على مذهب الخلفية من الأباضية، وكان يسمع بها من النكار أذى كثيرا لما يرونه أنه بها غر يب...» (4)

وأخيرا، فإن الحركة التي ظهرت في «وطن يفرن» كانت

---

(1) أنظر: الشماخي، ن. م.، ج1، ص180.
(2) ن. م.، ج1، ص234.
(3) ن. م.، ج2، ص443.
(4) ن. م.، ج1، ص236.

تهدف الى التخلّص من سلطة الرستميين اذ انكرت امامة عبد الوهاب وتمردت على أفلح وطالبت بخلعه لانقطاع الحوزات بينهم (1). وهي بهذا شبيهة بحركة النكار التي شاركت فيها قبيلة بني يفرن مشاركة فعلية في تاهرت.

وفي كلتا الحالتين، فقد اصطدم بنو يفرن بقبيلة منافسة قامت عليها دولة تاهرت، وهي نفوسة.

على أن ولاء نفوسة الجبل الظاهر للإمامة الرستمية لم يمنع من ظهور حركة تزعمها أحد النفوسيين المستقرين بجالية قنطرار في بداية القرن الثالث.

3) نفّاث بن نصر وقيام حركة معارضة:

تعترف المصادر الأباضية بالثقافة الواسعة لفرج بنِ نصر الويغوي المعروف بنفاث بن نصر النفوسي القنطراري وبتَبَحّرِهِ في علوم الفقه والكيمياء والهندسة (البناء) (2)، لكنها تزعم أن حَركة نفاث تفسرها أغراض ذاتية، ذلك أنه طمع في ولاية قنطرار، اثر موت أبي يونس وسيم النفوسي التمزيني. غير أن الإمام أفلح آثر تولية سعد بن أبي يونس هذا المنصب، رغم عدم كفائته وجبنه، اذ نراه يفضل عدم المشاركة في وقعة مانوا و يركن الى الراحة (3).

---

(1) أنظر: الشماخي، ن. م. ج1، ص72. أبوزكريا، ن. م. 1960، ج1، ص168.

(2) أنظر: أبوزكريا، ن. م. 1960، ج2، ص324-325.

(3) أنظر: الشماخي، ن. م. ج1، ص103.

ومهما يكن من أمر، فان الأسباب التي حرّكت نفاث وجماعته تكمن خاصة في محاربة إستثراء الأرستقراطية التاهرتية التي ركنت الى الهدوء والدّعة. وهكذا فقد عاب نفاث على أفلح بذخه (1) الذي تجلّى في مظاهر عدة منها خروجه الى الصيد ولباسه الفاخر، كما أنكر عليه خاصة ثقل الضرائب التي تؤخذ على الناس لصالح الدولة الرستمية، «واستعمال العمال و السّعاة لجباية الحقوق الشرعية ومطالب بيت المال من الرعيّة» (2).

وانطلاقا من الجالية النفوسية بقنطرار، انتشر فكر نفاث بن نصر بسرعة في قبيلة زواغة وفي جبل نفوسة حيث ذكرت النفاثية في أماكن عديدة منها: و يغوا (نفاث بن نصر الويغي) وتمصمص (أبو نصر التمصمصي) وتين اندركل وبغطورة (أبو القاسم البغطوري)، و يكفي أن نلقي نظرة على خريطة الجبل (3)، حتى نتبيّن أن كل هذه المواقع توجد حول شروس بالجهة الغربية بجبل نفوسة. وبهذا فان الحركة النفاثية وجدت تربة خصبة في قبيلة نفوسة ذاتها، بينما انتشرت الخلفية خاصة في وطن بني يفرن.

ولنا وثيقة هامة حول كيفية انتشارها في جبل نفوسة ومحاولة الوهبية التصدّي لها ومحاصرتها، قال الشماخي: «وفي كتاب السير أن جماعة اجتمعت في «تين أن دركل» فيهم أبو نصر التمصمصي

---

(1) أنظر: الشماخي، ن. م ج1، ص 82: «وطعن عليه نفاث بن نصر في قلة محاربته المسودة وما هو فيه من خفض العيش وله في ذلك رسائل اطلعت على بعضها». أنظر أيضا: باجية، الأباضية بالجريد، تونس، 1976، ص63.

(2) أنظر: الباروني، ن. م.، ص195.

(3) أنظر الخريطة الملحقة بالدّراسة.

وهو المفتي وفيهم نفاث بن نصر وهو يلقي عليهم من المسائل العويصة ما لا يفهمون. فأقبل مهدي (الويغوي) وعمروس (بن فتح)، فأمسك، فقال أبو نصر: الآن جاء السلوقان اللذان يحرّزان الحي من الذئب، وأما جروة أبي نصر، فتنبح على الغنم وتنهزم... يعني بالجروة نفسه لضعفه عن نفاث وبالغنم نفوسة وبالسلوقين مهديا وعمروسا» (1)، وذكرنا أن دركل وتمصمص توجدان بالجهة الغربية من جبل نفوسة.

ويبدو أن نفاثا الذي كان له مستوى ثقافي كبير، وقد قيل فيه «ذو فهم عجيب واطلاع وادراك زائدين» (2)، آهتم أولا باقناع الفقهاء والمشائخ الذين كان لهم تأثير مباشر على «عامة» الناس، ولا يخفى علينا أن لهذا النفوسي جاها وثروة كبيرتين علاوة على سعة علمه (3)، مما يزيد في قوة وقع مذهبه على الناس.

وبقدر ما كان انتشار هذه الحركة المعارضة قويًّا، بقدر ما عملت السّلطة الرستمية على محاصرته، فأبو نصر التمصمصي الذي ذكرناه «دار الجبل أربعين مرة يحذر الناس من فتنة نفاث» (4)، وهو دليل واضح على مدى انتشاره في الجبل. ولا غرابة أن تكثر

(1) أنظر: الشماخي، السير، ص57، 222، وذكر البرادي (الجواهر، ص206) أن «مهديا أحد من صد مكايد نفاث ومنع كثيرا من تلك الأحداث».

(2) أنظر: الباروني، الأزهار الرياضية، ص195.

(3) أنظر: الشماخي، السير، ص58، «وفي سير أهل نفوسة أن مهديا وابن خالته فرجا تخاصما عند الإمام بتيهرت، فقال مهدي، خذ لي حقي من فرج. فقد اشتغل بالدنيا وخفت على فوات الآخرة»... أنظر بقية الرواية. وذكر الباروني (الأزهار، ج2، ص206) أنه كان غنيا مثريا.

(4) أنظر: الشماخي، ن. م.، ص91.

التـقـار يـر المفصلة التي كان يقوم بها فقهاء الوهبية بقنطرار والجبل حـول نـشـاطـه و يـبـعـثونها الى أفلح بن عبد الوهاب، ولقد وصلت محاصرة نفاث الى درجة قصوى، مما جعله يفرّ الى المشرق للتعلم (1) وربما كذلك للبحث عن أنصار لحركته من أباضية المشرق، كما فعل يز يد بن فندين النكاري.

و يـتـجلى موقف الإمام أفلح واضحا من هذه الحركة في رسائله التي بعث بها الى عامله بنفزاوة والى نفاث بن نصر (2). في الرسالة الأولى الـموجهة الى ميال بن يوسف، عامل الرستميين على الجر يد، اعـتبر أفـلـح هـذه الحـركة التي تجاوزت تعاليم المذهب عملا مُعاديًا وفـتـنـة خـطـيـرة، إذ أن نفاث «هجم على ما لا يحل له فكل شيء خـطـر على قلبه تكلم به مصيبا كان أو مخطئا وهو راكب مشكلات يخبط خبطة عشواء كحَاطب ليل لا يدري ما يحطب».

ولـذا وجب مقاومتها، فحثّ عماله على ذلك بأعتبارهم قصّروا في عـمـلـهـم هـذا، وأوصاهم بمنع نفاث من مخالطة الناس ومحاصرة الحـركـة قائلا: «لقد كان من مضى قبلكم من المسلمين لا يدعون مـثـل هـذا يـدخل مجالسهم ولا يشهد جماعتهم وكان عندهم مقصيا مبعدا مدحورا...»

و بـقـيـت الـعُـيُـون الرستمية في الجهة باتصال مباشر مع الإمام

---

(1) أنظر: ن. م.، ص105، «واطـلـعـت على بعض كتب الإمام الى المشائخ في شأنه، وقد أكـثـروا الـكـتـب الى الإمام في شأنه، ثم أنه خاف، فانتقل الى المشرق ثم الى بغداد وله فيها أخبار في شدة الحفظ وكثرة العلم وحمله لديوان جابر الى المغرب».

(2) أنظر: الباروني، الأزهار الر ياضية، ص199-206.

لتخبره عن تطور الوضع وأعمال نفاث، «فكثرت المكاتبات في حقه الى الإمام من عماله وغيرهم ممن أئتمنهم وخصهم بمكاتبته وأخباره»، وهذه رسالة ثانية وجهها الإمام الى أتباعه في الجريد، وحرص على الا يذكر إسم المرسل اليه، وجاء مكانه بياض حتى لا يفتضح أمره عند نفاث، ولم يأت رد أفلح الا بعد عديد من الرسائل التي وجهت اليه في شأن هذه «البدعة» أو «الفتنة» أو «الخلاف» والخروج عن طريق السلف من طرف «غلام غرّ حدث لا تجربة له»، وكانت بحق معركة بين الأجيال.

وعلاوة على ما ذكرناه من أسباب، فهذا أفلح يقول في رسالته المذكورة: «ومن عاب عمالنا بخصلة من الخصال أو أنكر عليه شيئا فليرفع ذلك الينا فنكون نحن الذين يغيرونه ان كان مما يغير وليس للرعية الوثوب على السلطان حتى ترفع ذلك الينا». كما جاء على لسان الإمام مخاطبا نفاث في رسالة ثالثة: «ان كل من ابتدع في ديننا خلاف أسلافنا وزعم أن عمالنا أساقفة وأنهم لا طاعة لهم في حال كتمانهم فهو محقوق بالبراءة»، وقال له أيضا: «وإن كانت غايتك التصحيح، فأنف عن نفسك ما رقي عليك من جماعتنا وموافقي أسلافنا».

وهكذا فإن تردّي الأوضاع الاجتماعيّة والسياسيّة بهذه الأطراف التي عجزت السلطة الرستميّة عن حمايتها أو السيطرة عليها، يفسّر قيام الحركة النفّاثيّة.

على أن هذه المعارضة لم يكتب لها النجاح، لأنها نشأت في منطقة صراع سخنة سياسيا ولأن الإمامة الرستمية أظهرت من

نفَات البراءة وأبعدته واستعملت أنصارها بالجريد وجبل نفوسة لمحاربته بكل الطرق، فأجبر على الفرار بنفسه بعيدا عن تاهرت والجريد نحو المشرق. وطبيعي أن يصيب هذه الحركة التي مازالت تتلمس طريقها الوهن والجمود، وأن تتحوّل فيما بعد الى مذهب منغلق عاجز.

لكن رغم ذلك، بقيت عداوة الوهبية للنفّاثيّة قوية، فاعتبر أبو الخطاب وسيل الزواغي، أحد فقهاء القرن الرابع هـ، النكار والخليفة والنفاثية كفارا (1). كما بذل فقيه وهبي آخر معاصر له، وهو أبو الربيع سليمان بن زرقون كل جهده لمحاربة النفاثية في الجريد وجبل نفوسة، فكان يتحول من مكان الى آخر لهذا الغرض، ويحاول اقناع المشائخ خاصة بالعدول عن هذا المذهب وقد سبق أن ذكرنا مروره بريصوا حيث وجد بها أربع فرق من الأباضية منها النفاثية. وقال مخاطبا جماعة من النفاثية بالجبل على رأسهم أبي القاسم البغطوري: «شيخكم يوالي نفاثا وأنتم توالون شيخكم، فكلكم نفاثيون» (2).

وأخيرا فإنّ الجامع المشترك بين الحركات الثلاثة المعارضة للسّلطة الرسميّة هو انبثاقها من الأطراف البدويّة، سواء من نواحي تيهرت أو جبل نفوسة أو الجريد، واكتساؤها صبغة مذهبيّة رغم أصولها الإجتماعيّة. كما كان مصيرها متشابهًا إذ أنّ فشلها في هذه الأماكن أدّى بها الى الإلتجاء في مرحلة ثانية الى

---

(1) أنظر: الشماخي، ن.م. ص181.

(2) ن.م.، ص179.

الأماكن المنزوية مثل جزيرة جربة، حيث لم تحافظ على الخصوصيات التي قامت من أجلها، ودخلت في مرحلة جديدة من التصارع والتنافس فيما بينها.

الفصل الثالث :
دراسات نموذجية

I. قبيلة نفوسة

نفوسة هي قبيلة من جنوب إفريقيّة، ذكرت في بداية الفتح قرب صبراطة، وتسمى الجبل الواقع بين جبلي دمّر وغريان باسمها، وتولّت أكثر من مرّة قيادة القبائل المناهضة لسلطة الخلافة خلال القرن الثاني هـ. لكنّ دورها لم ينته مع انتهاء الاضطرابات، بل تواصل طويلاً بعدها، اذ كانت بمثابة العصبيّة بالنّسبة للدّولة الرّستميّة، وساهمت في بنائها وفي الذّود عنها. نفوسة اذن يمكن أن تكون نموذجًا للقبيلة البربريّة التي لعبت أدوارًا سياسيّة خطيرة،

تارة رافعة لواء المعارضة ضدّ سلطة الخلافة وأخرى ممثّلة للسلطة الرّستميّة بتاهرت، وذلك طوال القرنين الثاني والثالث هـ.

أ) ــ المجال الجغرافي لقبيلة نفوسة:

كانت الأرض الإطار الأساسي لعمل القبيلة الجماعية وانتاجها (رعي وصيد وتفليح)، مما يفسّر التّرادف بين الملكية العقارية والقبيلة، وقد اتسعت هذه الأرض أو تقلّصت حسب الطريقة المتّبعة في الانتاج وحسب مدى قوة القبيلة أو ضعفها. وتتمكّن القبيلة في الحالة الأولى من احتواء القبائل والعشائر الضعيفة المجاورة، دون اعتبار للعامل الجينيالوجي.

1) اتساع أرض نفوسة وامتداد تسميتها الى القبائل الأخرى:

تتكون قبيلة نفوسة في بداية العصر الوسيط من مجموعة عشائر وقرى شبه مستقرة بالجبل المعروف باسمها، على أن الجبل قد احتوى علاوة على نفوسة على عدة عشائر غير متجانسة جينيالوجيا، من زناتة وهوارة مثل بني يفرن وزمور ومكسور وماطوسة. وقد سكنت هذه المجموعات القبلية وطن يفرن وناحية جادو، كما سكنت الجهة الغربية الخاصة بنفوسة والمسمّاة أميناج (1). ومن المتغيّرات في بداية العصر الوسيط استقطاب نفوسة لبقية هذه

---

(1) وجدت داخل أميناج عدة بلدان من أصل هواري أو زناتي مثل كاباو وتاغرو يت وتبرست وتين ونز يرف وأنير، أنظر: ابن حوقل، صورة الأرض ص93، البكري، المسالك، ص9، ياقوت، البلدان، ليبزيغ، 1869 ج4 (2) ص801 الشماخي، كتاب السير، تحقيق ودراسة محمد حسن، الجامعة التونسية 1979 (نسخة مرقونة بالمكتبة الوطنية، ص59، 171).
Lewicki, Tasmiyat... In R.O., 1961, p 88-92. La répartition géographique In R.O., 1951, p. 332-333.

القبائل والعشائر الصغيرة التي انصهرت تدريجيا داخلها، حتى امتدت تسميتها في مرحلة أولى الى ناحية جادو، ولم تبق إلا قبيلة بني يفرن الزّناتية خارج منطقة نفوسة، وقد تصدّت لمحاولات الاحتواء التي قامت بها نفوسة تجاهها، وقامت حركة خلف بن السمح لهذا الغرض، فتبنّت فكرة إنفصال حوزة نفوسة عن «وطن يفرن»، على أن تغلّب نفوسة على الحركة الخلفيّة يعني بداية بسط نفوذها على جهة يفرن، وقد تمّ ذلك نهائيا في آخر العصر الوسيط حتّى أصبحت تعني كامل الجبل الممتد على مسافة 200 كم طولا بين الجبل التونسي وجبل غريان (1).

وبالتالي يمكن اعتبار هذا الخلاف الحاصل بين تسمية القبيلة وبين جذور الخلايا المكوّنة لها والقادمة من جهات نائية مختلفة قانونا هاما، ذلك أن الأسس الجينيالوجية للقبيلة الواحدة غير ثابتة نظرا لانتساب فروع صغرى لقبيلة قوية أو لانضمام أفراد من الموالي إليها، ويقع هذا نتيجة الهجرة والترحال والحروب أو نتيجة التقاء مصالح مشتركة، ويتمّ دمج هذه الاقليات عن طريق الزواج حتّى تصل تدريجيا الى مرحلة الذوبان.

وإن كان التفسير الكلاسيكي يكتفي غالبًا بارجاع كلّ أفراد القبيلة الى أصل واحد، فإنّ «مورغن»، من أوائل الممثلين لنظريّة النّسق الانقسامي، قد اعتبر أن آزدياد عدد العشائر والقبائل نتيجة الهجرة يؤدّي الى انفصال العشائر الجديدة عن الأخرى، وبالتّالي

(1) أنظر: Despois, le Djebel Nefousa, Paris 1935, p 282 - Art. Ifrân : E. I(nlle édit.)

الى انقسام القبيلة الواحدة الى عدة أجزاء [illegible] التجزئة (1).

كما أثبتت النظريات الوظيفيّة الحديثة وخاصة دراسات «مارشل سهلين» وهميّة الفكرة القائلة بالجدّ الأسطوري وغياب الوحدة الثّقافية واللّغويّة والعرقيّة داخل القبيلة الواحدة التي تتكوّن من مجموعة عائلات أو أجزاء أوّليّة لا تربط بينها القرابة الدّمويّة بقدر ما يصل بينها اشتراكها في النمط العائلي للانتاج (2).

نستنتج، دون أن نتقيّد بأيّ مدرسة من المدارس السابقة،أن تحديد مفهوم قبيلة نفوسة يعتمد على المعطى الاجتماعي ـ الجغرافي أكثر منه على القرابة الدموية.

2) تحرك المجال الجغرافي للقبيلة:

امتازت القبيلة بالتنقل في مجال جغرافي خارج المدينة مرتبط بالمسافات المقطوعة، مما أدّى الى تكوين لحمة اجتماعية قوية تربط أفراد القبيلة الواحدة وتزداد متانة عندما تصبح نوعا من التأمين الاجتماعي ضد الكوارث الطبيعية والاقتصايدية، والأخطار الاجتماعية والسياسية.

وهو ما وقع بين الاستعمار الروماني الاستيطاني والقبائل البربرية التي دحرت نحو الجنوب بعد أن زُحزحت عن أراضيها لصالح الرومان، مما أدّى الى ازدياد الكثافة السكنية في مناطق

---

(1) أنظر: Godelier, Horizon, projets marxistes en anthropologie, Paris, 1977, TI, p. 195.

(2) Ibid, p 200.

فقيرة مثل جبل نفوسة، وتمكن البر بر من الصمود في وجه المستعمر والتصدّي له في هذه المناطق التي تحولت تدريجيا الى أراض للترحال تطئها أقدام غفيرة من الجمال في طر يقها نحو الشمال والغرب انطلاقا من جهة طرابلس والجنوب التونسي (1).

وتكررت ظاهرة تغيير القبيلة لارضها مع قدوم العرب وابتعاد نفوسة نهائيا عن الطر يق الساحلي الرابط بين مصر والقيروان، واستقرارها بالجبل المشرف على السّهل الذي تحول في كثير من الأحيان الى ميدان صراع بين البر بر وجند الخلافة (2). كما أدّى الاصطدام بين هذه القبائل و بين العرب المستقر ين في المدن الكبرى مثل الفسطاط والقيروان وطرابلس الى تحول عدة مجموعات من جهة طرابلس في اتجاه الغرب، أي نحو الأماكن النائية عن مراكز النّفوذ، على أن جبل نفوسة بقي طوال هذه الفترة الأولى خارجا عن السلطة المركز ية، بل كان بدوره مركز معارضة لسلطة الخلافة في مرحلة أولى، وتحوّل المركز في مرحلة ثانية الى تاهرت بحثا عن مكان بعيد عن افر يقية لبناء دولة مستقلة.

وهكذا فقد أدت الأوضاع الطبيعية والاقتصادية (البحث عن أماكن رعويّة) والمعطيات السياسية (الاصطدام مع السلطة المركز ية) الى تحرّك المجال الجغرافي للقبيلة المغر بيّة وانتقال مجموعات قبليّة من ضمن نفوسة وهوارة وغيرهما نحو الشمال أو الغرب.

(1) Bulliet, Botr et baranes, In Annales E.S.C. 1980, p 144. C. Courtois, les Vandales et l'Afrique, Paris 1955.

(2) ابن خلدون، تار يخ، بيروت 1968، ج6، ص230.

وهنا نلمس **أهمية** الدّراسات التّاريخية في التعرف على العوامل المفسّرة لانتقال القبيلة من مجال الى آخر.

3) ظاهرة الترحال الى تاهرت:

إن النمو الديموغرافي في الجبل وتعاقب الأزمات والمجاعات الدورية الناتجة عن نقص في الانتاج، نظرا لطبيعته العائلية وعدم تنظيمه، كما أنّ البحث عن أماكن رعوية ورفض دفع الضرائب للسلطة المركزية، كل هذه العوامل ساعدت على الخروج من جهة طرابلس في اتجاه تاهرت والمغرب الأوسط ابتداء من أواسط القرن الثاني هـ (1).

وإن بتّيت كيفيّة تحوّل هذه المجموعات النفوسية والهوارية والزناتية واستقرارها بها غامضة، فالظاهر أن المجموعة النفوسية بتاهرت تفرّغت في البداية الى دورها العسكري والسياسي ولم تكن لها تقاليد تجارية ومعمارية معيّنة خلافا لبقية المجموعات العربية الأخرى، من كوفيين وبصريين (2).

وإن كان العامل السياسي محدّدًا في تفسير ظاهرة الترحال الى تاهرت، فإن تحوّل مجموعات نفوسية وهوارية الى زغوان واستقرارها

(1) أشار لويكي الى وجود مجموعات خارجية في بلاد كتامة سنة 156 هـ ناتجة عن تحول أباضية طرابلس نحو الغرب إثر فشل ثورة أبي حاتم الملزوزي، أنظر:
Lewicki, la repartition géographique In R.O., 1957, p. 309.

(2) ابن الصغير، تاريخ الدولة الرسمية بتاهرت، الجلمعة التونسية، 1976، ص6-10، وفي أبي زكريا، كتاب سير الأئمة، بيروت، 1982، ص155، والدرجيني، طبقات، قسطنطينة 1974، ج1، ص87، والشماخي ن. م.، ص95، 165، ان «هذا الدين قام بسيوف نفوسة وأموال مزاتة».

بـقـلـمـجـنـة (Villa Magna) (1) أو تحولها الى الباطن في الشمال الـغـربي مـن الـقـيـروان في الـقـرن الـثـالـث هـ (2) قد اقترخاصة بعوامل اقتصادية منها الهروب من المجاعات.

ونـتـيـجـة لهذه الحركية، أصبحت أرض القبيلة الواحدة مشتتة ومجزأة الى أقسام مـتـبـاعـدة نـتـيـجـة انـتقال بعض أجزاء القبيلة واسـتـقرارها بأماكن متعدّدة اذ نجد نفوسة في أكثر من خمسة أماكن (زغوان وسهل القيروان والسّاحل والجريد وتاهرت) (3) وكذلك الأمر بـالـنـسبة لبقية القبائل البربرية إذ ذكر البكري صنهاجة في خمسة وعشرين موضعًا وهوارة في خمسة عشر الخ...

على أن هـذا الـتـوزيـع الجـغرافي الجديد لكلّ قبيلة وتجزئتها الى عـدة خـلايـا مـتـجـاورة أو متباعدة ليست حتمية تاريخية ولا قانونا عـلـمـيـا يـطـبـق بـصـفـة آلـية، وإنما هي نتيجة لأسباب ومعطيات اقـتـصـادية واجتماعية وثقافية وسياسية موضوعية كما سبق أن رأينا البعض منها.

---

(1) جـاء في الـبـكري، المسالك، ص46: «وبزغوان قرى كثيرة ومنها قرية قلمجنة كان أبو الـقـاسـم بـن عـبـيـد الله شرع في بـنـيـانها واتخذها مدينة يسكنها الغريب السائل من هوارة ونفوسة». أنظر أيضا: Lewicki, "Emigration des Nafûsa du gabal dans le Sahel Tun. au IIIᵉ s. In Folia Orientala, 1960 p. 175-191

(2) في سير الشماخي، ص159 : «ومنهم عمرو بن حفصون النفوسي قال ابن سلاّم: ومنزله بباطن المرج في عدد من نفوسة نحو خـمـسـمائة أو أكثر».

(3) حول الجاليات النفوسية بالساحل والجريد، انظر المقال المذكور للويكي.

وبالتالي فإنه لا يكفي وصف التقسيمات القبليّة وإبراز وظائفها وصياغة مجرّدة لحركيتها لفهم مميّزات البنية القبليّة، انما يحتاج ذلك الى فحص مجهري لجميع الوحدات المكوّنة للنسيج الاقتصادي والاجتماعي للقبيلة والى دراسة خصوصية لتاريخيتها.

ب ــ القبيلة والسلطة السياسية بالقيروان:

قام نظام القبيلة على أسس حربية، وكانت التفرقة بين العشائر القوية والضعيفة في الدّاخل وبين القبائل الموجودة في المحيط والسلطة المركزية في الخارج.

وقد أصبحت القيروان منذ القرن الأول هـ المركز الأساسي لبلاد المغرب، وكان ذلك تكريسا للحالة السابقة حيث أنشأ الحكام الأجانب من فنيقيين وروماني وغيرهم مراكزهم التجارية والعسكرية والادارية بالقرب من الشواطئ والطرق البحرية التي يسيطرون عليها، مما يفسر عدم التجانس والتساوي بين أجزاء المغرب المختلفة ووجود نظم أكثر تقدما في إفريقية. على أن كثيرا من القبائل الرحل رفضت الانضواء داخل هذه السلطة الجديدة ودفع الضرائب لها، ودخلت في حركة مزمنة من القلاقل التي «دوخت» بلاد المغرب طيلة القرن الثاني هـ. وقد ساعدت قوة الخلافة على تقوية الروابط بين أفراد القبيلة وتكوين اتحادات قبلية وقع فيها الانتقال من طور القبيلة الى طور الكنفدرالية القبليّة.

1) ظهور الاتحادات القبلية:

تمكن ابن خلدون من خلال ملاحظاته ودراساته من الوصول الى استنتاجات خطيرة حول تطور القبائل البربرية وانتقالها من مرحلة الى أخرى. وكانت العصبية القبلية حجر الزاوية لهذه النظرية التاريخية التي شدّت انتباه كثير من الدارسين المعاصرين نذكر منهم على وجه الخصوص محمد عابد الجابري، وقد أورد صاحب المقدمة عدة فصول متعلّقة بهذا الأمر نذكر منها خاصة ما يلي: «في أن الغاية التي تجري اليها العصبية هي الملك ـ في أن الملك والدولة العامة إنما يحصلان بالقبيل والعصيبة ـ في أنه إذا استقرت الدولة وتمهدت فقد تستغني عن العصبية...» (1)

وما يهمنا في هذا المجال هو الرؤية التطورية لمسألة القبيلة، ويمكن تقسيمها الى المراحل التالية:

1) القبيلة.

2) تكوين العصبية القبلية (وتعني ضمنيا اتحاد عدة قبائل والتفافها حول مبدأ واحد أو قيادة واحدة).

3) الوصول الى الملك وظهور العمران الحضري (أي تكوين الدولة).

(1) راجع هذه الفصول في مقدمة ابن خلدون، حول نظرية العصبيّة، أنظر القسم الأول من الدّراسة.

وتبدو النظرة الخلدونية متقاربة في خطوطها العريضة مع الدراسات الاجتماعية الحديثة والمعاصرة، فقد اعتبر «مورغان» أن التطور الحضاري مرتبط بذوبان الهياكل القبلية وظهور الدولة التي لا ترتكز على وشائج القرابة، وإنما على التجمعات الاقليمية والجغرافية مثل المدن والقرى وغيرها، و يرى أن القضية الأساسية تكمن في الانتقال من القبلية الى الدولة، غير أنه لم يول اهتماما خاصا بالمرحلة الانتقالية، وهي الاتحاد القبلي (1).

وأصبح هذا الأمر أكثر وضوحا لدى أصحاب المدرسة التطورية الحديثة، وقد قسم «ساهلين» (سنة 1961) و«سارفيس» (سنة 1962) تطور المجتمعات الى أربع مراحل:

ــ العصابات والجماعات.
ــ القبائل: تجمع العصابات وتنظيمها.
ــ الاتحادات القبلية: وجود مركز لتنسيق النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والدينية بين القبائل.
ــ الدول: ازدياد المركزية وتكوين هيكلة سياسية عليا ومستقلة عن المجموعات المحلية (2).

على أن هذا الترتيب النوعي يتعرّض إلى إشكالين:

ــ الأوّل يتمثّل في صعوبة تعميم هذه الاستنتاجات وتطبيقها على كلّ المجتمعات القبليّة نظرًا لعدم تناسب تطوّر بعض القبائل

---

(1) أنظر: 203، 196، 195. Goldier, Horizon., op. cit TI pp 195, 196, 203

(2) Ibid, pp 199-203

مع الرسم البياني السّابق وللمميّزات الخاصة بكل قبيلة.

ـ زد على ذلك فإنّ صاحب هذه النظرية «مارشل ساهلين» تخلّى منذ سنة 1968 عن مرحلة الاتحادات القبليّة واعتبر أن القبائل والاتحادات القبلية هما صورتان لنفس المجتمع المجزأ. فالأوّل تصل فيه درجات اللامركزيّة للعلاقات الاجتماعيّة مرحلة قصوى بينما ينتج عن الثّاني دمج الاجزاء الاجتماعيّة في إطار أكثر تطوّرًا من الاطار الأول (1). مما يؤدي الى انتساب أغلبيّة المجتمعات البدائية الى النّظام القبلي، وهو أمر فيه كثير من التّعميم وإغفال خصوصيات كلّ قبيلة والتطوّر التاريخي لها.

والحقيقة أن الانتقال من طور القبيلة الى طور الاتحاد القبلي هو تطور تاريخي مرتبط بعدة معطيات اجتماعية واقتصادية وسياسية، ولا يمكن له أن يقوم دون الانتقال من مرحلة النّبالات البدائية التي تدير القبيلة الى مرحلة قيام اتحاد هذه النّبالات التي تصبح خاضعة الى سيّد واحد يرأس نوعًا من الاتحاد الفيدرالي.

وفي هذا الإطار يمكن أن نفهم تحالف مجموعة من القبائل البربرية بجهة طرابلس وجنوب إفريقية وقد كان القاسم المشترك بينها هو مناهضة الاستغلال ورفض دفع الضرائب المشطة، أي دفع

(1) أنظر: Goldier, un domaine Contesté, op. cit, pp 250-253 - Horizon..., op. cit., p 205

أبنـائـهم و بناتهم ومواشيهم ومنتوجاتهم في شكل خراج وجز ية الى الخلافة الاسلامية (1).

وتبعا لهذا فقد تم الانتقال من مرحلة القبيلة الى مرحلة الائتلاف أو التجمع استعدادًا للحرب، وتمكّنت النبالات المحلية من تعيين قائد على رأس التجمع، وكان في أغلب الأحيان من أصل عربي أو فارسي لا تربطه بهذه القبائل إلا قناعات مذهبية، وتولّى القيادة على التّوالي: عبد الله بن مسعود التجيبي (126هـ/744م) ثم عبد الجبار بن قيس المرادي والحارث بن تليد الحضرمي (130هـ/748م - 131هـ/749م) ثم اسماعيل بن ز ياد النفوسي (132هـ/750م) قبل أن تندلع الحركة الكبرى التي قادها أبو الخطاب عبد الأعلى بن السمح المعافري (140هـ/757م - 144هـ/761)، وبعدها جاء دور أبي حاتم الملزوزي الهواري (145 هـ/762 م) وعبد الرحمان بن رستم المؤسس تاهرت (2).

ولم يكن القائد أو الإمام ملكا قارًا يحكم هذه القبائل حكما مطلقا، وإنما قائد حرب وقتي يحضّر للحرب في كنف السر ية مثل أبي حاتم أو يقوم بها مثل أبي الخطاب وعبد الرحمن بن رستم، قال الشماخي: «أبو الخطاب إمام ظهور وأبو حاتم إمام دفاع وانه يرسل

---

(1) أنظر: ابن عبد الحكم، فتوح افر يقية، تحقيق الطباع، بيروت، 1964، ص29-30، ابن عذاري، البيان، ج1، ص51-52، محمود اسماعيل، الخوارج في بلاد المغرب، الدار البيضاء 1976 ومقالة: التفسير الاجتماعي لثورة المغاربة: أشغال المؤتمر الأول لتار يخ المغرب العربي، تونس 1979. Talbi, L'Emirat Aghlabite, Paris 1966, p. 18.

(2) أنظر التعاليق في النص المحقق من سير الشماخي. وراجع بقية المصادر والدّراسات في كتاب الخوارج في بلاد المغرب لمحمود اسماعيل.

ما زاد على ما يحتاج اليه ممّا جمع من الزكاة لعبد الرحمن بن رستم قبل أن يتولى الأمور ولاية الظهور (1). كما يقوم القائد بحسم النزاعات الداخليّة بين القبائل والمحافظة على التوازن بين مختلف القوى.

وطبيعي أن تقوم هذه الاتحادات حول القبيلة القوية بشريا وعسكريا، فكانت هوارة مركز استقطاب هذه الحركة الأباضية منذ قيامها وخاصة في عهد القيادة المزدوجة لعبد الجبار المرادي والحارث الحضرمي، وقد ضمّ هذا الاتحاد القبلي عدة قبائل منها نفوسة وزناتة وضريسة وغيرها، وامتدّ حتّى شمل جزءا كبيرا من المغرب الأدنى.

على أن التجمع انهار بعد سنتين فقط من قيامه، ونشأ اتحاد آخر ذو مركز جديد وهو نفوسة الجبل التي عوضت هوارة بعدما ارهقتها الحملات العسكرية الموجّهة ضدها انطلاقا من القيروان وطرابلس وانتهت تجربتها بمقتل القائدين في ظروف غامضة (2)، بينما مثّلت نفوسة رصيدا بشريا هائلا وامتازت خاصة باحتمائها بجبل منيع ذي موقع عسكري واستراتيجي هام خلافا لهوارة الموجودة في السهل.

---

(1) ن. م.، ص 21.

(2) ابن عبد الحكم، ن. م.، 106-108، الرقيق، تاريخ إفريقية، تونس 1968، ص 129. ابن خلدون، ن. م.، ج 6، ص 111 الدرجيني، ص 24-25. البرادي، الجواهر المنتقاة، القاهرة 1302هـ. ص 170. محمود اسماعيل، ن. م، ص 84.

و بالتالي، فقد تزعم الحركة في مرحلة ثانية رجل من نفوسة وهو اسماعيل بن زياد، على أن الجيش العربي تمكن من اخماد هذه الحركة والانتصار عليها قرب مدينة قابس (1).

وفي دورة ثالثة، اتسعت حلقة القبائل المشاركة في محاربة جيش الخلافة، فاختارت نفوسة وهوارة وزناتة وضريسة وغيرها من قبائل المغرب الأدنَى أبا الخطاب المعافري قائدا واماما للظهور، واتسعت الحركة، فامتدت نحو الشمال وضمّت طرابلس وجربة وجبل دمر وقابس خلال سنة واحدة، وتمكّن أبو الخطاب من دخول القيروان والتغلّب على ورفجومة.

ولعبت نفوسة دورا رئيسيا داخل الاتحاد القبلي إذا وضعت اللّبنات الأولى له بالتحضير للاجتماع في مكان قرب طرابلس يدعَى صيّاد وبانتخاب الإمام، كما شاركت في مختلف المعارك العسكرية بالقيروان وتاورغا وغيرهما، ولم تدخل نفوسة في نزاعات مع غيرها من القبائل خلافا لزناتة وهوارة. وبهذا أصبحت مركز الثقل الذي ارتكزت عليه الحركة الأباضية بجهة طرابلس، مما سيحضرها لدور أكثر أهمية في تاهرت (2).

على أن اتحاد هذه القبائل المغربيّة القائم في وجه الخلافة

---

(1) ابن خلدون، ن. م.، ج6، ص299، الرقيق، ن. م.، ص128.

(2) حول هذا الموضوع أنظر المصادر في سعد زغلول عبد الحميد، تاريخ المغرب العربي، القاهرة 1965، ص313. محمود اسماعيل، ن. م.، ص88. الجنحاني، تاهرت، المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية، 1975 ص10-11. أنظر أيضا التعاليق في سير الشماخي، ج1، ص6-13.

الإسلامية عجز عن المحافظة على التّوازن بين مختلف القوى الداخلية غير المتجانسة وانتهى بالتصدع والهزيمة العسكرية الكبرى في تاورغا، ذلك أن العوامل الخارجية من ناحية والمتمثّلة في وجود عناصر زناتيّة موالية للخلافة داخل الجيش الأباضي، ومن ناحية أخرى الصّراعات الدّاخلية بين مختلف نبالات هذه القبائل التي تنازعت السلطة وحاولت كل واحدة منها التقّرب الى الإمام، كلّ ذلك أدى الى انحلال هذا الاتحاد القبلي الهامّ.

وكان الأمر كذلك في حركة أبي حاتم الملزوزي الهواري إذ عجزت مرّة أخرى هذه القبائل عن توحيد صفوفها في وجه عدوّ مشترك، وانساقت مليلة في خدمة يزيد بن حاتم والخلافة العّباسيّة رغم انتمائها الى قبيلة هوارة التي انحدر منها الإمام أبو حاتم (1).

وهكذا نصل الى فشل نهائي لهذه الاتحادات القبلية القائمة في جنوب إفريقية، وذلك نتيجة عوامل موضوعية مثل صراع النبالات فيما بينها على السلطة، وقرب هذا الاتحاد من جيش الخلافة (بالقيروان وطرابلس) الذي حرص على تأمين الطريق المؤدية الى المشرق (2). كلّ هذا يفسّر انتقال محور الاتحاد الى مكان آخر بعيد وهو تاهرت حيث تمكّن هناك من الوصول الى المرحلة الثالثة في تطور القبيلة وهي الملك.

---

(1) محمود اسماعيل، ن.م.، ص89-95. أنظر التعاليق في سير الشماخي، تحقيق محمد حسن (نسخة مرقونة)، ص19-21.

(2) إنّ هذا الفشل لا تفسّره أسباب آلية ولا يمكن أن يكون حتميّة وقانونا ينجرّ عنه تجزئة هذه القبائل، خلافا لما تعتقده النظرية التجزئية. أنظر حول هذه النظرية:
Chelhod, le droit de la Société bédouine, Paris 1971

2) الانتقال من الاتحاد القبلي الى المملكة الرّستمية المرتكزة على «عصيبة» نفوسة (1).

ناصر قيام الاتحاد القبلي التاهرتي سنة 160هـ عدّة قبائل بدو ية منها لماية ولواتة ونفزاوة ونفوسة وهوارة وزناتة ومهرها (2). وان حاول عبد الرحمن بن رستم، مؤسس هذا الاتحاد البعيد عن القيروان، اتّباع سياسية توازن بين مختلف الأرستقراطيات المحلية في مرحلة أولى، فاستشارهم في أمر الاعانة القادمة من أباضية البصرة، فإنه أفرغ فيما بعد هذه القيادات المحلية من نفوذها الحقيقي وحوّلها الى موظفين له، ولذا نراهم، لما استشارهم في شأن الاعانة الثانية، يوكّلون له الأمر و ينفرد هو بأخذ القرار (3).

وخطا ابنه وخليفته عبد الوهاب أشواطا كبيرة في تدعيم جهاز السّلطة بتاهرت. فاعتمدت كلّيا في سياسته الخارجيّة والداخليّة على «عصبية» نفّوسة التي أصبحت المحرّك الأساسي للحكم (4)، وقد وقع بواسطتها الانتقال من مجتمعات قبليّة الى مرحلة الملكية المتطوّرة، وكانت الحركة النكّارية التي قامت في بداية حكم عبد

---

(1) أنظر مادة عصبية في دائرة المعارف الاسلامية (بالفرنسية).

(2) ابن خلدون، ن. م.، ج6، ص225.

(3) تحدّث الباروني (الأزهار الرياضية، ج3، ص83) عن دور المشائخ في تأسيس تاهرت فقال «ان علماء المذهب بعد انشاء المدينة تداولوا وقالوا: قد علم ماحلّ بنا من الشتات والافتراق بعد وفاة إمامينا (أي أبي الخطاب وأبي حاتم) ومبارحتنا طرابلس، وقد أجمعنا على اختيار مكان غيرها». حول الاعانات القادمة من المشرق ، أنظر: أبو زكريا، ن. م.، ص83-84، الدرجيني، ن. م.، ج1، ص45 والشماخي، ص25.

(4) ابن الصغير، ن. م.، ص14، 19 أبو زكريا، ن. م.، ص155 الدرجيني، ن. م.، ج1، ص 87. الشماخي، ص 95-165.

الوهاب محاولة للرجوع الى المجتمع البدائي ورفضا لسلطة الأرستقراطيّة الناشئة بتاهرت (1). وفي هذه الفترة، مثّلث نفّوسة جهاز السّلطة بتاهرت، على المستوى الخارجي والدّاخلي.

فعلى الصعيد الخارجي، شاركت نفوسة في محاربة القبائل البدوية المعتزلة التي أصبحت مهمّشة بالنسبة الى العاصمة الجديدة تاهرت، كما حاربت من قبل النكّار، وتغلبت عليهم لأن تاهرت تحوّلت الى تشكيلة اقتصادية متطورة بالنسبة لهذه القبائل.

وأضيف الى الدور العسكري لنفّوسة دور سياسي وإداري داخل المدينة، فتحكّمت الفئة النفّوسية في تاهرت واستولت على السلطة الحقيقية في عهد عبد الوهّاب، وكانت «تلي عند تقديم القضاة و بيوت الأموال وإنكار المنكر في الأسواق والاحتساب على الفسّاق» (2)، وأصبحت «سيوف نفّوسة» الدّرع الواقي للإمامة حتّى اقترنت تسمية الوهبيّة بنفوسة، فقيل: «وجل من كان عندنا في البلد من نفّوسة يتسمّون بهذا الاسم» (3).

ورافق وصول نفوسة الى جهاز السّلطة تحوّلها من البداوة الى التمدّن، فسكنت المدينة واستقلت بأحياء داخلها: عدوة نفوسة، وانصهرت داخل المجتمع الحضري الجديد، و«كثرت الأموال بأيديهم وكانت العجم قد ابتنت القصور ونفوسة قد ابتنت العدوة

---

(1) ابن الصغير، ن. م.، ص10، أنظر حول النكار : الفصل السّابق من الكتاب.

(2) ابن الصغير: ص19.

(4) ن. م.، ص9-10، أنظر حول تسمية الوهبية: عمار الطالبي، آراء الخوارج الكلاميّة، الجزائر 1978، ج1، ص30.

والجند القادمون من افريقيا قد بنت المدينة العامرة اليوم» (1).

وتطوّرت قوة هذه الأرستقراطية المقرّبة الى الإمام في خط مواز لانتعاش الحياة الاقتصادية والتجارية لانتقال تاهرت من مجرد معسكر لهذه القبائل الأباضية الى مدينة تحتضن السّلطة المركزيّة. وتبعا لهذا شهدت النبالة النفّوسية تحوّلا تدريجيا في نمط حياتها وانتاجها، منتقلة من حياة الانتجاع المعتمدة على ملكيّة الماشية وملكية الأرض الى كسب الثّروات والفائض من التّجارة الخارجيّة ومن الوظائف الادارية والعسكرية.

و بالتّالي فإن وصول عبد الوهاب الى مرحلة الملك أدّى الى تحويل القيادات القبليّة والمشائخ الى شبه موظفين تابعين له وحكّام على الأقاليم، والى تكوين نبالة بيروقراطية وعسكريّة من نفوسة.

ومعلوم أن هذه النبالة مكوّنة من الفئة النفوسيّة الساكنة لتاهرت تدعمها عند الحاجة نفوسة الجبل، وقد عرفت هذه الفئة قوّتها القصوى في عهد عبد الوهاب وابنه أفلح، لكن نجمها بدأ في الأفول ابتداء من إمامة أبي بكر وأبي اليقظان، إذ فقدت السيطرة على الموقف السيّاسي نتيجة ظهور الاضطرابات واحتدام الصّراع العسكري بين مختلف القوى السياسية، مما أفرز مشاركة قبائل جديدة أكثر عددًا وأقوى شوكة من نفوسة (2)، وأفقد هذه الأخيرة دورها العسكري، فيما واصلت خدماتها الإداريّة والسياسيّة في عهد

---

(1) ابن الصغير، ص18.

(2) ابن الصغير، ص19، 22، 28، 30، 39، 44... محمود اسماعيل، الخوارج...، ص173-180.

أبي اليقظان الذي كان يختار الحاشية والوظائف العليا من نفّوسة (1).

واستمرت هذه الاضطرابات حتى سنة 283هـ/896م عند اصطدام نفوسة بقوة أكبر منها في وقعة مانوا، وتمكّنت عاصمة الأغالبة من الانتصار في هذه الوقعة ومن القضاء على شوكة القبيلة **التي انتهى دورها الأوّل ابتداء من ذلك التاريخ (2). على أن** الصراع بين نفوسة والقيروان لم يكن إلا حلقة من الصّراع الدّائر بين تاهرت والقيروان.

3) دور نفّوسة في الصراع الدائر بين تاهرت والقيروان:

اعتمد عبد الوهاب بن رستم على هذه القبيلة لمحاربة الجند الأغلبي بمدينة طرابلس. وقد تحول الإمام الى جبل نفّوسة لهذا الغرض، وبقي هناك سبع سنوات حسب زعم المصادر الأباضية. وجعل من الجبل مركزا مؤقتا لدولته وقلعة عسكرية متقدّمة لتعبئة المقاتلة واسترجاع بعض أرض هوارة من أيدي الأغالبة.

وهكذا دارت المعركة بين القوتين حول أرض هوارة، وشاركت تاهرت والقيروان فيها عن طريق مراكز ثانوية تابعة لكلّ منهما، أي جبل نفوسة وطرابلس على أن المعركة كانت بين قوّتين غير

(1) ابن الصغير، ص19، 31-32، أبو زكريا، ن. م.، ص147-148. البرادي، الجواهر، ص177.

(2) ابن عذارى، ن. م.، ج1، ص118-119، ابن خلدون، ن. م.، ج4، ص645. الشماخي، ن. م.، ص116-117. محمد الطالبي، الإمارة الأغلبية (بالفرنسية) ص348-350. محمود اسماعيل، ن. م.، ص192-193.

متكافئتين ومتجانستين، بين مدينة طرابلس والقبائل المجاورة لها. وكانت هذه الحرب المحاولة الأخيرة التي تقوم بها قبائل نفوسة وهوارة وغيرها لافتكاك مدينة طرابلس والحدّ من سلطة حكامها، وذلك على مدَى حوالي 70 سنة، أي ابتداء من 126هـ عند قيام عبد الله بن مسعود التجيبي حتّى سنة 196هـ. تاريخ حرب عبد الوهاب مع جند طرابلس (1).

ويمكن تفسير فشل هذه القبائل في السيطرة نهائيا على المدينة بعدم تكافؤ القوتين العسكريتين و بالأهمية الاقتصادية والاستراتيجية لطرابلس بالنسبة للقيروان والخلافة الإسلامية، إذ أن الاستيلاء عليها يعني خسارة مورد هامّ من الضرائب و يعني خاصة قطع الطريق الرابطة بين المشرق والمغرب. والى جانب هذه الجهة الأساسية، فإن هذا الصّراع ظهر على طول الخطّ الفاصل بين «الدولتين» المتعاديتين، وقد حاولت كلّ قوة أن تستولي على أكثر ما يمكن من الأراضي لفائدتها.

ولهذا الغرض، استقرّت مجموعة نفّوسية بقنطرار بالجريد وعيّن أفلح على رأسها عاملا اختاره من بين فقهاء نفسوة وأعيانها: أبو يونس وسيم التمزيني (2)، وأصبحت قنطرار نقطة ارتكاز ذات أهمية كبرى بالنسبة الى تاهرت نظرا لمحاولة الأغالبة التوسّع في هذا

(1) أبو زكريا، ن. م.، ص114-117. الدرجيني، ن. م.، ج1، ص66، الشماخي، ن. م.، ص45.

الطالبي، الإمارة الأغلبية، ص156-159. محمود اسماعيل، ن. م.، ص189-190.

(2) صالح باجية، الأباضية بالجريد، تونس 1975. Lewicki, les ibadites en Tun., Rome 1958, p 12

وفي أبي زكريا (ن. م.، ص156) شبّهت نفوسة بالبقرة وقنطرار بولدها.

الاتجاه والى الموقع الاستراتيجي للجريد الذي اعتبر نقطة ربط بين المغرب الاوسط والأدنى الرّستميين وشريطا ضيقا يربط طرفي الدولة الرستمية الممتدّة من تلمسان الى جهة طرابلس، كما أن انتصاب الجالية النّفوسية بالجريد معناه أيضا وجود محطّة آمنة للقوافل القادمة الى تاهرت والخارجة منها في اتجاه المشرق وجهة طرابلس وهو الأساس الذي قامت عليه تاهرت باعتبارها محطّة قوافل لتجارة بلاد السودان والشّرق، كما يعني هذا التواجد الرّستمي النفوسي وجود قوّة عسكريّة مرابطة على تخوم الإمارة الأغلبية يمكن لها القيام بتدخّل لصالح تاهرت ومنع محاولات القيروان للسيطرة عليها عن طريق قودة ـ قفصة ـ الجريد، وهو طريق هام تعني السيطرة عليه تحويل تجارة بلاد السودان الى القيروان، وهو ما تمّ بالفعل لصالح القيروان التي غمر اشعاعها الاقتصادي والثقافي والمعماري كامل بلاد المغرب.

ولم تنفع محاولة عبد الوّهاب بن رستم تحويل الصراع الى الجهات القريبة من القيروان عن طريق بعث مجموعات نفوسية مكونة من خمسمائة شخص أو أكثر لتستقرّ بالساحل الذي كان متاخما لمقاطعتين رستميتين: قابس وقفصة (1).

ولئن تمكّن عبد الوهاب موّقتا من بسط نفوذه على الجريد نتيجة انشغال بني الأغلب بقمع الاضطرابات الدّاخلية وعدم تمكّنهم من بسط نفوذهم النهائي على هذه الجهة، فإن انتصار

---

(1) Lewicki, l'émigration des Nafûsa du Gabal dans le sahel, op cit

الأغالبة على قبائل لواتة وزواغة سنة 224هـ يعني أيضا استيلاء القيروان على أراضي هذه القبائل بالجنوب الغربي (1).

وهكذا فشلت تاهرت أمام القيروان، على أنها تمكّنت لا محالة من التحكم ولو جزئيا في القبائل المجاورة لها.

4) تاهرت والقبائل المجاورة لها:

لم تكن تاهرت في البداية سوى معسكر للقبائل الأباضية المحاربة للسلطة الحاكمة بالقيروان وطرابلس، لكنّها سرعان ما تحوّلت الى قوة جديدة بعيدة عن الطريق السّاحلي وعن القيروان. وعرفت المدينة المستحدثة فترة رخاء نتيجة الثّروة الفلاحية للجهة واستقطابها للتجارة الصحراوية الكبرى وتجارة المشرق، وما نتج عن ذلك من ترسيب كميات كبيرة من الذهب والفضّة (2).

وعرفت تاهرت اقتصادا نقديا نشيطا نتيجة الأموال القادمة من التجارة والفلاحة والضرائب. وظهرت الملكيّة الفرديّة في أحسن ثوبها، حتّى جاء على لسان عبد الوهّاب: «لو لم أكن أنا وابن جرني وابن زلغين لأغنينا بيت مال المسلمين لما علينا من الحقوق الشرعيّة»، إذ كان الأوّل تاجرًا كبيرًا له كثير من الذهب والفضّة والثاني مزارعا تبلغ زكاته في السّنة آلاف حمل من البرّ والشعير، أمّا الأخير فله ماشية تعدّ بمئات الألوف (3). وقد تجمعت هنا ثلاث

---

(1) ابن عذاري، البيان، ج1، ص107

Lewicki, la répartition des groupements ibadites, In R.O., 1957, p 311

(2) أنظر مقال الجنحاني المذكور سابقا.

(3) الباروني، الأزهار، ج2، ص136.

مصادر رئيسيّة للربح: الشكل البدائي وهو تربية الماشية، والثروة الفلاحية والتجارة الخارجية.

وفي هذا الإطار انطلقت حركة القبائل المحيطة بتاهرت من **مبدإ رفض الضرائب من صدقة وغيرها (1) ومن مبدإ التّفريط** في أراضيها لصالح الارستقراطيّة الناشئة. وكانت حركة النكّار أول حركة ظهرت في هذا الشأن.

وقد انطلقت النكّارية من «الجبال والمنازل» رافضة سلطة عبد الوهّاب بن رستم الممثّل لمصالح الارستقراطية بالمدينة. وقامت الحركة انطلاقا من مبدإ رفض دفع الضرائب والتمسّك بحق هذه القبائل في المدينة وفي أرضها التي يبدو أن عبد الرحمان اغتصبها منها، وقد عبّروا عن هذا الموقف بقولها: «هذه مدينتنا وتلك منازلنا». وكانت هذه الحركة موجهة ضدّ النبالة بتاهرت: «فزينوا للضعفاء أمورا وزخرفوا لهم ما يحسبونهم به محقّين، فصاروا **ينتظرون الغرّة والغلفة» (2).**

وسعت هذه القبائل في كل مرّة الى الدخول الى المدينة والإستيلاء عليها، وقامت المعركة الرئيسية بين أعيان بني رستم بقيادة أفلح والقبائل حول أبواب المدينة التي ساعدت كثيرا على

(1) الشماخي، ن.م.، ص 39.

(2) ن. م.، ص36.

حسم الخلاف لصالح الأعيان، بينما فشلت القبائل في الرجوع الى النّظام السّابق (1).

أما الحركة الثانية التي ظهر فيها التناقض بين تاهرت والقبائل المجاورة فهي اصطدام قبائل زناتة البدويّة بالمدينة سنة 195هـ/811م (2).

ومعلوم أن التفسير القبلي القائل بأن العداء بين زناتة ولواته يفسّر اختيار الأولى للاعتزال والثانية للأباضية، وكذلك التفسير المذهبي الذي يعتبر أنها معركة بين الأباضية والمعتزلة، ان كلّ هذه التفاسير عاجزة عن فهم حقيقة هذا الصّراع الذي يجب البحث عن أسبابه الجوهريّة في طبيعة زناتة الرحّل ونوعية علاقتها بالنظام الاقتصادي والسّياسي لتاهرت الذي شهد تحوّلا هيكليّا، بانتقالها من تشكيلة اقتصاديّة بدائيّة تعتمد على الفلاحة والانتجاع ونظام سياسي بسيط يرتكز على إقامة توازن بين مختلف القوى الممثّلة في القبائل الى اقتصاد تجاري ارتبط ببلاد السودان وسعى الى تأمين الطرقات التجاريّة والتوسّع على حساب بقيّة القبائل. وفي هذه الظروف اعتنقت قبائل زناتة الواصليّة محافظة على استقلاليتها عن المركز الجديد، ولا غرابة أن تكون هذه البطون الزناتية قد اعتنقت

---

(1) حول النكّار، أنظر: الفصل السّابق من الكتاب.

(2) حول هذه الأحداث أنظر: البكري، ن. م.، ص72 ابن خلدون، ج6، ص248. أبو زكريا، ن. م.، ص101-113. الدرجيني، ن. م.، ص57-64. الشماخي، ن. م.، ص40-44 سعد زغلول، ن. م.، ص379.

مذهب الأباضيّة أولا ثم تخلت عنه لصالح الواصليّة لتحقيق هذا الغرض، إذ ذكر البكري أن «قوما من الخوارج يعرفون بالواصليّة أباضيّة» (1).

فكانت إذن العلاقة القائمة بين تاهرت وهذه القبائل علاقة غير متوازنة ولا متجانسة، أدّت الى صراع بين الاثنين.

وهكذا فقد تتبّعنا تطوّر بعض مظاهر النظام القبلي عند المجموعات النفوسية، وذلك من خلال مناقشتنا للنظريات الاجتماعيّة المذكورة سابقا. ورأينا أن القبيلة المغربيّة بصفة عامّة ونفوسة على وجه الخصوص لم تقسّم حسب العشائر التي تجمع بينها صلات القربى، بل حسب الإقامة في أرض واحدة، وأنها كيان اجتماعي متطوّر، إذ وقع انشاء رابطات خاصّة على هامش النظام القبلي لأجل خوض غمار الحرب على عهدتها ومسؤوليتها، وقد أصبحت هذه الرّابطات الخاصّة اتحادات قبليّة تضمّ عدّة قبائل متجاورة و يطمع فيها القائد العسكري الأعلى الى السّلطة، وكان أحيانا يحصل عليها، دون أن يصبح حاكما مطلقا. وفي مرحلة موالية فإن هذا الزعيم العسكري الذي شرع في تحطيم قيود النظام العشائري وأحرز شهرة بالغة، يجمع حوله فصيلة من المقاتلين المتحمسين والملتزمين تجاهه بالوفاء الشخصي، ممّا يسر نشوء السّلطة الملكيّة، وكان ذلك أرقى تنظيم للإدارة تكوّن في ظلّ النظام القبلي. على أن الحروب وضعف السلطة الملكيّة وتدخل القوى الخارجيّة، كل ذلك أدّى الى إنهيار الدّولة.

---

(1) كذا في مسالك البكري، ص72.

تلك هي بعض مميّزات إحدى القبائل المغربيّة في بدايةً العصر الوسيط، ويحتاج التعمّق في هذا المجال الى دراسة مدقّقة لمختلف الوحدات المكوّنة للنسيج الإجتماعي للقبيلة ولبنيتها الإقتصاديّة وخصوصياتها الثّقافيّة.

II. جزيرة جربة و علاقتها بالفاطميين و الزيريين

تعتبر جزيرة جربة مرفأ متقدّمًا في أرض إفريقيّة، يفتح على بقيّة البلدان والجزر المتوسّطية، ويربط بين المجموعات الأباضيّة بإفريقية في العصر الوسيط، وكثيرًا ما تحوّلت الى ملاذ أخير للحركات السياسيّة والاجتماعيّة المعارضة، نظرًا الى موقعها الجغرافي المميّز، وانفصالها عن الأرض اليابسة بحيث كان النّاس لا يصلون اليها إلا بالسّفن، وذلك قبل أن يعيد السلطان الحفصي أبو فارس عبد العزيز بناء القنطرة الرّومانيّة، في محاولة لربط الجزيرة بتونس وضمّها نهائيًا الى دولته.

وكان أوّل من التجأ اليها أتباع خلف بن السّمح المعافري، الذين ظهروا في «وطن يفرن»، منكرين إمامة عبد الوهّاب بن رستم وإبنه أفلح، «لانقطاع الحوزات بينهم». على أنّ هذه الحركة

الأباضيّة المنشقّة التي تطالب بالتخلّص من سلطة الرّستميين، لم تعمّر طويلاً في أرض الجزيرة، وقد أدى انتصار حاكم جبل نفوسة أبو منصور الياس على ابن خلف الى اضمحلال فرقة الخلفية بجزيرة جربة، تاركة المجال واسعا لانتشار الوهبية الى جانب النكار. وهو يفسّر انقسام الجزيرة ابتداء من النصف الأول من القرن الرابع هـ الى جزئين: الجهة الشرقية والوسطى نكارية والشمالية الغربية وهبية (1).

والجديد في تلك الفترة أن علاقة النكار بالوهبية في جربة والجريد وجبل نفوسة لم تعد تعني اصطدام هذه المجموعة بالسلطة الحاكمة بعد سقوط الدولة الرستميّة سنة 297هـ، بل أصبح مجرّد تنافس قوتين متعادلتين تقريبا، مع تعقد الامور بتدخل طرف ثالث: السلطة بإفريقية ورابع: المستعمر الخارجي من نورمان واسبان.

1 ـ دور عائلة الىهراسني في العلاقات القائمة بن الفرقتين:

لم يبتدىء التنافس بين المجموعتين إلا اثر دخول أبي مسور يسجا بن يوجين اليهراسني الجزيرة في أواخر القرن الثالث هـ. وقد أحكم النكار وقتذاك سيطرتهم على الجزيرة، بعد أن ضعفت الخلفية، وكان على رأس النكار مقدّمهم: خلف بن أحمد، خال أبي مسور، وقد سعى بماله الوافر وثروته الطائلة الى كسب أكثر ما يمكن من أتباع وأنصار. قال أبوزكريا: «وكان ذا مال كثير يمضي

(1) التيجاني، رحلة، تونس 1981، ص123.

بأجمال الدقيق يطعم الناس لكي يرجعوا الى مذهبه» (1).

وتحول آنذاك أبو مسور الى جبل نفوسة للدراسة، وهو من بني يهراسن، احدى قبائل الجنوب الإفريقي المستقرّة بجبل دمّر، ورغم ما تذكره المصادر الأباضية من فقره وحاجته وهو تلميذ، فقد كلفه مشائخ نفوسة في احدى سنين المجاعة باشتراء الطعام من الجزيرة لرخصها، و بقيادة احدى القوافل التجارية اليها.

وفي هذا المجال يبدو أن أبا مسور اشتغل مدّة بالتجارة، ودخل الجزيرة تاجرا قبل أن يدخلها فقيهًا وداعيا وهبيا. و بدون شك فقد ساعده خاله خلف بن أحمد على ممارسة هذه المهنة وتكوين ثروة طائلة منها.

وكانت الظروف العالمية ملائمة في أواخر القرن الثالث هـ / وبداية الرابع هـ إذ أصبحت المناطق المتاخمة للصحراء في افريقية مواني لتوزيع البضائع السودانية من ذهب ورقيق وغيرهما في مختلف الجهات المتوسطية،وساهم التجار الأباضيون مساهمة نشيطة في هذه التجارة، وسواء شارك أبو مسور في هذه التجارة الصحراوية أو لم يشارك، فان استقراره بجربة يعني خاصة سيطرة المجموعة الوهبية على سوق جديدة يمكن أن توفّر المنتوجات الفلاحية لجبل نفوسة، علاوة على أهميّة الجزيرة الموقعية والجغرافية الاقتصادية لاتّصالها المتين ببقيّة الجزر والبلدان المتوسطية.

وبناء على ذلك فقد حرص أبو مسور على تدعيم نفوذه الثقافي

(1) أبو زكريا، كتاب سير الأئمة وأخبارهم، ص252.

وذلك ببناء «المسجد الكبير» (1) أو جامع بني يهراسن الذي مازال قائما إلى وقتنا هذا في قرية الحشان، كما حرص على تقوية سلطته الاقتصادية والاجتماعية، فقام بتأسيس سوق الخميس، وهي حاليا حومة السوق التي يبدو أنها عمّرت بخراب مدينة أخرى وصفها التيجاني بهذه العبارات: «فبتنا تلك الليلة الى جانب مدينة جربة القديمة حيث كانت قصبة الجزيرة، وهي الآن خلاء لا أنيس فيها... فرأيت بقايا مدينة صغيرة الصنع مربعة الموضع ويحدق بها سور مرتفع هو باق الى الآن و بداخلها جامع حسن البناء وقد تخرب الآن فليس الباقي الآ آثاره... وفي آخر المدينة بقايا أطلال القصبة حيث كانت سكنى حافظ البلاد وقد استولى الخراب على جميعها وفي موضعها الآن شجرة عظيمة من السّدر.. وكان الى جانب هذه القصبة حمام صغير هو الآن باق لم يتسلط الخراب على شيء منه» (2). و بالتّالي انّ تأسيس سوق الخميس وقع في فترة اضمحلال مدينة جربة القديم.

ومهما يكن من أمر، فإن هذه القوة الاقتصادية والثقافية الوهبية الجديدة التي اكتسحت الجزيرة أثارت القلق والغيرة في نفوس المجموعة النكارية وذلك رغم حرص زعيم النكار على حماية ابن أخته، و يتجلى هذا في قوله: أبو مسور ابن أختي إمامنا أجمعين لحمي لحمه ودمي دمه (3). ولكن هذه القرابة الدموية بين

(1) الشماخي، السير، ص 356.

(2) التيجاني، رحلة، ص127.

(3) الشماخي، ن.م.، ص 236.

الرّجلين وهذا التحالف بينهما لم يمنعا من تلقي أبي مسور لأذى كثير من قبل النّكار، ممّا جعل الوفود الوهبية تهب الى مساندته من بادية زواغة وجبل دمّر وجبل نفوسة (1).

وابتداء من تلك الفترة، تجاوز نفوذ أبي مسور الجزيرة وشمل كامل الجنوب الشرقي التونسي وجبل نفوسة. وهكذا تحول ميزان القوى الى صالحه وتمكّن من التغلّب على النكار حتى «ملأهم رعبا وأصبحوا يعظمونه و يقدّرونه» (2). مما يفسر تحول أغلبية ما تبقى من الخلفية الى وهبية على يد هذه الشخصية النشيطة والحازمة: وهو أبو مسور (3).

وصفوة القول، فقد كان انتشار الوهبية بجربة مرافقا بظهور فئة تجارية جديدة لها علاقات خارجية هامّة و بصفة عامة لتحوّلات اجتماعية واقتصادية كبيرة بالجزيرة.

وتمكنت عائلة اليهراسني بمرور الزّمن من أن تصبح قوّة اقتصادية ذات شأن بالجزيرة، وحذق كثير من أفرادها التجارة والسلف ومختلف المعاملات الماليّة التي أصبحت من خصوصيات كثير من الجربيين في عصرنا الحاضر.

ومن البديهي أن تصطحب عمليات السّلف للضعفاء ممارسات

---

(1) الشماخي، ن. م.، ص345 (يا شيخ بلغنا أن .....)

(2) ن. م.، والصحيفة.

(3) ن. م.، ص236ـ237: «وذكر أن أكثر وهبية جربة اهتدت على يديه، وكانت قبل على مذهب الخلفية من الأباضية، وكان يسمع بها من النكار أذى كثيرا لما يرونه أنه بها غريب».

التسلط وعمليات ربوية، وهو موقف نفهمه من خلال مخاطبة أحد مشائخ الوهبية لأبي يحيى فصيل بن أبي مسعود اليهراسني خلال النصف الثاني من القرن السادس بما يلي: «بلغني أنك تداين ضعفاء جربة ثم تأتيهم لتتقاضى دينك، فيدخلهم الروع إذا عرفوك، فيقولون هذا ابن أبي زكريا قد أقبل فعل الله به وصَنَع! أترضى لنفسك ولأبويك هذا» (1).

كما اعتنى بعض أفراد هذه العائلة الثرية بالتّجارة الخارجيّة على غرار أبي مسور، وكان أبو يحيى زكريا بن صالح اليهراسني من كبار التجار الذين سافروا الى بلاد السّودان متّبعا الطريق الرابطة بين جربة والسّودان الغربي مرورا بورغلة وسجلماسة، وعلى حدّ قول المصادر الأباضيّة، فإن القيمة الجمليّة للبضاعة التي حملها أبو يحيى من السودان باهضة جدا، ناهيك أنها بلغت في إحدى المرات 250 ألف مثقالاً من الذهب، وهو لعمري مبلغ عظيم يمكن مقارنته مثلا مع صك أودغست الشهير، رغم أنه لم يبلغ سوى 42 ألف دينارا (2).

ومن الأدلة الأخرى على سعة جاه هذا اليهراسني وأهميّة سفراته التجارية تحوله الى مرّاكش لهذا الغرض، وكانت له هناك اتصالات طيبة مع الخليفة الموحدي الثالث يعقوب المنصور (580-595هـ/1184-1199م) (3).

---

(1) ن. م.، ص344.

(2) ابن حوقل، صورة الأرض، بيروت 1964، ص96.

(3) الشماخي، ن. م.، ج2، ص342.

وتبعا لقوته الاقتصادية، سعت هذه العائلة الوهبية الى أحكام السيطرة السياسية والثقافية على اتباعها بالجزيرة ومحاولة توسيع حلقة نفوذها أكثر ما يمكن، وقد امتدت سلطة أبي صالح اليهراسني الذي عاصر الحروب بين صنهاجة وزناتة في جهة طرابلس (366-431 هـ الى معظم جزيرة جربة وجبل دمّر (1) (بني خداش حاليا). ولم يكن هذا الرجل قاضيا عاديا فحسب، بل يتحوّل الى سجان يصفه لنا الشماخي بهذه الصورة: «كانت له خشبة عظيمة فيها حلق وسلاسل يجعل الجاني في حلقة منها، ثم يقلبها على ظهره لئلا يهرب، فكانوا يصيحون بالليل صياح التّيوس من شدّة الحرّ والبرد» (2).

و يبدو أن الاضطرابات السيّاسية الحاصلة بالمنطقة بين صنهاجة وزناتة طرابلس شجعت استيلاء عائلة بني يهراسن على السلطة داخل المجموعة الوهبية وصرامة أحكامها، ذلك انه ابتداء من سنة 366هـ، «كثرت الزلازل واضطربت نيران الفتنة» (3)، وتمادت المعارك حتى دخل المعز بن باديس الى قلعة بني حماد سنة 432 هـ (4) ومن ضمن هذه الحروبات ما جدّ بين الاثنين في جهة طرابلس سنة 430هـ ومهاجمة صنهاجة لجزيرة جربة سنة 431هـ.

---

(1) قال الشماخي (ن. م.، ج2، ص256): «كان أبو صالح يقضي بين أهل دمّر وكان المقدّم على جبل زيري بن كملين يخضع لأحكام وفتاوي أبي صالح.

(2) الشماخي، ن. م.، ص254.

(3) كذا في الشماخي، ن. م. والصحيفة. أنظر أيضا: ابن عذاري، البيان المغرب، بيروت 1948، ج1، ص230.

(4) ابن عذاري، ن. م.، ص275.

وكان أبو صالح اليهراسني معاصرا لهذه الأحداث البالغة الأهمية اذ أنه شهد مهاجمة حماد بن بلوغين لقبيلة زناتة سنة: 398هـ/998م (1).

على أن ظهور الوهبيّة بالجزيرة واستقطاب بني يهراسن للسلطة السياسية والاقتصادية والثقافية لا يعني تفريط النكّار في حقهم واستسلامهم أمام ظهور هذه القوّة الجديدة، بل سعت على العكس مجموعاتهم الى الاستيلاء على مواقع هامة خارج الجزيرة مثل جبل دمّر، مستغلة في ذلك الظروف الاقتصادية الملائمة، «ووقعت شدة وقحط، فتوقفت الأشياخ عن التصرف في البلاد وسمع أبو صالح أن النكار استولوا على جبل دمّر بحلقة وجماعة يطوفون» (2). وما تذبذب سكان الجبل بين الوهبية والنكارية وسرعة تحوّلهم من مذهب الى آخر إلا دليل على أن هذا الأمر تتحكم فيه الأزمات الاقتصادية والمجاعة أكثر من أي شيء آخر، كما أنه دليل على سطحيّة انتشار هاتين الفرقتين بجبل دمّر، قال مقدّم الجبل زيري بن كملين ردّا على لوم أبي صالح: «المرأة إذا لم يغشها زوجها ابتغت السفّاح وأنتم إذا لم تأتونا، أتتنا مستاوة» (3).

وهكذا فإن التنافس بين الفرقتين لم يقف في حدود جربة فحسب، بل شمل جهات أخرى تابعة للجزيرة، مثل جبل دمّر،

---

(1) أنظر التفاصيل في: H.R. Idris, la Berbérie Orientale sous les Zirides, Paris 1962, TI, p 89-107

(2) الشماخي، ن. م.، ج2، ص255.

(3) نفس المصدر والصحيفة.

وسعى كلّ من النكار والوهبيّة الى الدّعوة الى مذهبه وتوسيع منطقة نفوده في فترة أبي مسور وأبي صالح.

كما حرص أبو زكر يا فصيل بن أبي مسور على إحكام التنظيم الثقافي للوهبية بالجزيرة والاضطلاع بالدور التعليمي للنشىء، ومكّنه ثراؤهُ من تمويل دراسة تلامذته وإعانتهم ماديا إذ كان «يجعل الدّراهم في القراطيس والصّرر ثم يعلقها في ألواح التلاميذ وربّما جعلها في أوعية دفاترهم وبينهم وبين ثيابهم رغبة في كتمان الصّدقة» (1).

واثر فشل انتفاضة الوهبيّة بقيادة أبي خزر يغلا بن زلتاف على الفاطميين في النصف الأول من القرن الرابع هـ وبعد سيطرة صنهاجة على هذه الجهات الأباضية، سعى أبو زكر يا فصيل الى القيام بتنظيم ثقافي ـ مذهبي وسياسي واجتماعي يتماشى مع المرحلة الرّاهنة و يكفل استمرار المجموعة الوهبية المحاطة بالأخطار وهو نظام العزّابة الذي قام سنة 435هـ وكان نظاما هرميا أكثر انغلاقا وتحرزا من السابق.

وهكذا فإن سيطرة الفاطميين على الجزيرة ابتداء من سنة 311هـ ثم سيطرة صنهاجة عليها كانا لهما الأثر الكبير في تحويل الدعوة الوهبية الى حركة سرية، التجأ فقهاؤها الى غار أمجماج بجربة للدّراسة والتأليف (2).

---

(1) ن. م.، ج2، ص257.

(2) أنظر، الجعبيري، نظام العزابة عند الأباضية الوهبية في جربة، تونس 1975، ص167.

كما كان من نتائج سيطرة هذه القوة الخارجية على الجزيرة تحويل التنافس بين الفرقتين الى مجرد ممارسات يوميّة عادية كأن يتبارى طلبة النكار والوهبية أثناء الدّرس (1)، أو يتباهى أشياخ الوهبية بجربة بلباس حجيجهم أمام مستاوة (2)، وكان ذلك نحو سنة 425 هـ.

على أن وجود بعض هذه المظاهر العدائية لم يمنع من جلوس أبناء المجموعتين الى نفس الشيخ أو من التقاء كلّ من النكار والوهبية في نفس الاجتماع في عهد أبي مسور (3) ، بل أكثر من هذا، فقد آزرت العامة بعضها في السراء والضراء دون أي ميز مذهبي، فشاركت بعضها المسرات والأفراح «وكانت عادة أهل جربة على حد قول الوسياني، إذا احتفلوا كان محفلهم واحدا، وهبيتهم ونكارهم». أما في الضرّاء، فقد أعانوا بعضهم وقت الشدائد كأن يسلف نكاري وهبيّا (4).

وصفوة القول فلقد وجدت علاقات تضامنية وتقابلية في آن واحد بين المجموعتين الأباضيتين في جزيرة جربة خلال القرنين الرابع والخامس هـ، على أن التواجد الفاطمي ـ الصنهاجي

---

(1) قال الشماخي (ن. م.، ج2، ص256): «وقرأ عليه ـ أبي صالح ـ بعض طلبته، فرد عليه مرارا، ففهم أن المستاوي ينتفخ بما ليس عنده».

(2) وذكر أيضا (ن. م.، ص306): «ودخلنا طرابلس فاكتسينا كسوة حسنة ثم دخلنا جربة بها فاستحسنوا فعلنا وشكروا ذلك حتى قالَ الشيخ زكريا ابن أبي زكريا، عاملتمونا في زورتكم بما لا نطيق أن نؤدي شكره لأنهم باهوا بهم المخالفين من النكار».

(3) الشماخي ن. م.، ج1، ص236.

(4) ن. م.، ص254.

بالجزيرة قد أدخل حركية جديدة على هذه العلاقات الاجتماعية وكان له الأثر الكبير في تغييرها، فما هي إذن مواقف المجموعتين من السلطة المركزية، وما هي بالمقابل مواقف هذه الأخيرة من الفرقتين: هل سعت لتوسيع الهوة بينهما لاحكام السيطرة على الجزيرة؟.

2) أباضية جربة والنفوذ الفاطمي ـ الصنهاجي:

أصبحت المعادلة بين المجموعتين أكثر تعقيدا نتيجة تدخّل طرف ثالث وهو السلطة بافريقية ثم طرف رابع وهو المستعمر النورماني أو الاسباني، فكيف يمكن إذن تفسير العلاقات القائمة بين أباضية جربة والقوى الخارجية؟

□ المعطى الجغرافي ـ السياسي: كانت هذه الجزيرة، نتيجة لموقعها الاستراتيجي الهام، عرضة لمطامع القادمين اليها من البرّ والبحر.

وفي مرحلة أولى، كان انتماء جربة الى المناطق الأباضية، ووقع الاستيلاء عليها انطلاقا من جبل نفوسة في عهد امامة أبي الخطاب المعافري سنة 141هـ، ثم من قابس في امامة عبد الوهاب بن رستم، عن طريق عامله على قابس، قطعان بن سلمة الزواغي (1)، ثم من جديد دخلتها الحركة الخلفية انطلاقا من جهة يفرن، واكتسحتها فيما بعد جماعات أبي يزيد مخلد بن كيداد ابتداء من

(1) الشماخي، ن. م. ج1، ص48.

سنة 331هـ من الجريد، وبقيت تتحكم في الجزيرة حتى قدوم الفاطميين اليها سنة 341 هـ (1).

وفي مرحلة ثانية، أحبطت كل هذه المحاولات ووقع الاستيلاء عليها انطلاقا من افريقية، سواء من المهدية أو القيروان أو من تونس في العصر الحفصي. وإن بقي نفوذ الفاطميين والصنهاجيين هشّا واكتفوا عادة بحملات متتالية لجمع الضرائب، فإن الحفصيين قد تمكنوا أخيرا من ترسيخ سلطتهم على أرض جزيرة جربة والدعوة الى مذهب المالكيّة.

وهكذا بقيت الجزيرة في الفترة الفاطمية ـ الصنهاجية ممزقة بين انتمائها الثقافي الى الأباضية وانتمائها السياسي الى إفريقية. وأصبح الأمر أكثر اشكالا بتدخل النورمان سنة 529هـ/1134م وسنة 688هـ/1290م، ثم الاسبان في النصف الأول من القرن السادس عشر (سنة 1510م، 1550م) وأخيرا الاتراك بقيادة درغوث باشا سنة 1560هـ.

□ المعطى الاجتماعي ـ المذهبي: يبدو أن النكار والوهبية لم يتحدا في وجه القوى الخارجية، إذ بينما سعت عائلة بني يهراسن الى مهادنة الحكم الفاطمي الصنهاجي، وقف النكار وبعض مشائخ الوهبية موقف العداء منه وحابوه سنة 431هـ.

كيف كانت إذن العلاقة القائمة بن الوهبية والسلطة الفاطمية ـ الصنهاجية؟أخذ أشياخ الوهبية بجربة موقفا مسالما من محاولات

---

(1) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، القاهرة 1357هـ ج6، ص341، (سنة 341هـ).

الفاطميين لبسط نفوذهم على الجزيرة. واثر مقتل الشيخ الأباضي المشهور: أبي القاسم يزيد بن مخلد الوسياني من طرف الخليفة الفاطمي المعزّ (341-361هـ / 953-972م)، حاول الفقيهان: أبو نوح سعيد بن زنغيل وأبو خزر يغلا بن زلتاف الثأر لصديقهما، وتحوّل أبو نوح الى الجزيرة لهذا الغرض، «فأتى أبو نوح جربة، فعزم العامّة على الطّلب بدم الشيخ وأبى أبو صالح اليهراسني» (1).

وهكذا فقد فضّل أبو صالح الموقف السّلمي على الحرب، وقبل أبو نوح الأمر الواقع الذي فرض على الأباضية بعد هزيمة مانوا سنة 283هـ / 896م، بل أن أبا نوح ذهب الى أكثر من ذلك، وصالح السلطة العبيدية التي كانت استغلت انقسامات الأباضية وغذّت الصّراعات بين الفريقين حتى آلت المناظرات بين «عميد النكار ومقدمها بتوزر»، يحيى الأعرج النكاري، وبين أبي نوح ووهبيته الى حرب كانت الغلبة فيها للنكّار (2).

والحقيقة أن هذا المنعرج التاريخي المتمثل في تغيير موقف الوهبية من السلطة بإفريقية يرجع الى أواخر القرن الثالث هـ وبداية الرابع هـ، ذلك أن أبا محمد جمال المزاتي، أحد أعيان وتجّار الوهبية بجنوب افريقيّة، حرص على مهادنة الفاطميين، بل أنه سلك سياسة «برجماطية» تعتمد على الواقعية الصرفة، وتأخذ بعين الاعتبار اختلال ميزان القوى وتحوّله لصالح الفاطميين، وقد ذهبت به هذه النظرة الى حدّ التّحالف مع العامل لإرغام قبيلته مزاته على

---

(1) الشماخي، ن. م.، ج1، ص239.

(2) ن. م.، ص247-248.

دفع الضرائب، قال الشماخي: «وخرج عامل الظلمة الى قبيلته، وهم أهل مواشي، وقال: كلما بتّ ضاعفت عليكم الطّلب، فلم يكترثوا بقوله حماقة وخرقا لا قدرة وعزا، فقال أبو محمد للعامل: أمنعهم من أن يسرحوا مواشيهم، ففعل وفعلوا فطعن الجهال في فعله بأنّه عون للظلمة على الظلم» (1).

وفي هذا الاطار العام من وهن المجموعات الوهبية بجنوب افريقيّة وتدعيم النفوذ الفاطمي في هذه الجهة بالاعتماد على عناصر من الوهبية نفسها، فرّط أعيان ومشائخ المذهب في الدفاع عن مصالح المجموعات التي ينتمون اليها.

وإن كان أبو محمد جمال المزاتي قد ساعد العامل في أخذ الضرائب قهرا، فإن شيخ وهبية جربة أبا زكريا فصيل اليهراسني وصل به الأمر الى إكرام العامل الزيري ابراهيم بن وانموي معلّلا ذلك بقوله أن «من أطعم جبارا كمن أطعم وليا»، (2) بل أنه تحالف كذلك مع هذا العامل، مفضلا مصلحة عائلته الضيقة على بقية سكان الجزيرة. وهذا الشماخي يروي لنا هذا الأمر بكل وضوح قائلا: «وكاتب (العامل الصنهاجي) أبا زكريا أن ينظم بأهله وعشيرته الى المسجد الكبير لئلا يدركه من ضرره شيء أو تصيبهم من المعسكر معرة، ففعل أبوزكريا، فاستباح العامل جربة

---

(1) ن. م.، ج 1، ص189،

(2) ن. م.، ج 1، ص257.

نهبا وغصبا حاشا بني يهراسن، فانهم في جانب الشيخ لم يصبهم ما أصاب أهل جربة ببركته» (1).

وإن جاء نص الشماخي غامضا حول المتضرر من هذه الحملة، فإن الرسالة التي أوردها الوسياني تذكر بكل وضوح أن هذا الأمر يخص على وجه التحديد زواغة التي إنتمى أغلب أفرادها الى النّكارية (2).

و يبدو أن عامل صنهاجة لم يفرق بين عامة الأباضية، سواء أكانوا وهبية أم نكارا، وأنه حرص فقط على حماية جماعة بني يهراسن.

ولم يكن تحالف بني يهراسن مع صنهاجة تحالفا ظرفيا مرتبطا بالحالة الراهنة، وإنما تحوّل الى موقف ثابت ملازم لأبي زكريا وجماعته، مما جعله يحظى بمكانة مرموقة لدى عمال صنهاجة في حياته ومماته، وهذا أحد العمال يقف على قبره و يترحم عليه قائلا: **«عاش حميدا ومات فقيدا، اللهم أخلف على جربة بعده»(3).** وهو لعمري موقف فيه حسرة ولوعة على فقدان هذا الحليف المثالي لصنهاجة. وكما أشرنا الى ذلك، فان موقف فقهاء الوهبية يستند الى

---

(1) ن. م.، ج 1، ص256.

(2) قال الوسياني (السير و مخطوط جربة، ص16-17 أنظر الجعبيري: ن.م. ص298): «بسم الله الرحمان الرّحيم، من ابراهيم بن ونمو قايد القياد الى فصيل اليهراسني، أما بعد فإن زواغة قد أكثروا الفساد وأطالوا العناد فاعتزل بمن معك». أنظر اسم هذا القايد في الدرجيني: طبقات المشائخ بالمغرب، قسنطينة، ج2، ص362.

(3) الدّرجيني: طبقات ج 1، ص125.

واقع جديد فرض على المناطق الأباضية بعد معركة مانوا **وتولّي** الفاطميين الحكم.

وفي هذا الإطار يمكن أن نستسيغ ما أفضى اليه تحليل الشيخ أبي بكر بن يحيى الزواغي، ابن أخت أبي زكريا فصيل، للأوضاع، إذ كان يقول: «لسنا في ظهور ولا في دفاع ولا في **كتمان ولا في شراء، ولكن زماننا سائب» (1). فالحالة من** وجهة نظر الفقهاء الأباضية تبعث على اليأس والاستسلام.

ولم يكن الجانب الفقهي في وضعية أفضل من الحالة السياسية، وذهب الشيخ أبو موسى عيسى بن السمح الزواغي في نفس الفترة في اعتداله الى مخالفة جمهور الوهبية وأفتى بعدم معارضة أقوال أهل الخلاف الحشوية أو المالكية، وبالتالي فقد حرّض على طاعتهم أو بالأحرى مُدَارَاتهم على غرار ما قاله أبو محمد جمال المزاتي: «**ما أجازه أهل الخلاف ولا نجيزه، فليس علينا منه في انكاره شيء» (2). وهو موقف يمتاز بالسّلبية والانغلاق والاكتفاء بالمحافظة على ما تبقى من أتباع المذهب الأباضي.**

وصفوة القول إنّ هذه الرؤية تتضمن كثيرا من الاعتدال والخوف والحذر من السلطة الحاكمة في إفريقية، ممّا أدّى الى ظهور تنظيم اجتماعي وسياسي ومذهبي شبه سرّي وهو نظام العزّابة. وقد بقيت هذه الرؤية خاصة بأعيان وفقهاء الوهبية، فهل التزم النكار والعامة إذن بهذا الموقف؟

---

(1) الشماخي، ن. م.، ج2، ص257.

(2) ن. م.، ج2، ص259.

من البديهي القول بوجود رأي ثان مخالف للأول، تبناه عامة الأباضية وخاصة النكار منهم. وقد رفض أصحاب هذا الموقف الاعتراف بالسلطة العبيدية ثم الصنهاجية، ودفع الضرائب اليها، وهو ما يمكن أن نلمسه في رسالة القائد الصنهاجي الى أبي زكريا فصيل، ذاكرا له أنّ زواعة «قد أكثروا الفساد وأطالوا العناد» (1).

ولم يقف النكّار عند هذا الحد، بل دعوا الى الخروج وثاروا بالجزيرة سنة 431هـ وتمكنوا من السيطرة عليها ومن قتل عاملها ابن كلدين، وتحدث التيجاني عن هذه الواقعة قائلا: «وكان الثائر النكارى قام على المعزّ بن باديس سنة 431هـ ووصل الى جربة وافتتحها وقتل من أراد من أهلها وسبى ذراريهم وأسر ابن كلدين مقدّمهم ثم قتله وصلبه، فجهز اليه المعز أسطوله وقتل أصحابه قتلة شنيعة واستقرت جربة تحت طاعته، وتوفي المعز فثار أهلها وأظهروا العناد والفساد وأنشأوا مراكب يقطعون بها السبل في البحر على سائر السواحل» (2).

ومعلوم أن المعز بن باديس بعث بأسطوله البحري الى جربة انطلاقا من جزيرة مالطة، ودخلت جيوشه الجزيرة «ففتحتها وقتلت كثيرا من أهلها سنة 431 هـ» (3).

---

(1) أنظر الصفحة السابقة.

(2) التيجاني، الرحلة، ص25، أبوراس: مؤنس الأحبة في أخبار جربة، تونس 1960، ص64-65.

(3) ابن عذاري، البيان، ج1، ص275 أنظر أيضا: Idris : op cit, TI,p.165-166

وكما أن العامل الصنهاجي لم يفرق بين عامة الوهبية والنكار، فان الجيوش الصنهاجية في وقعة سنة 431هـ لم تفرق بين الفريقين، بل أنه لم يسلم من بطشها كبار مشائخ الوهبية المقرّبين من أبي زكريا فصيل اليهزاسني، وذلك نظرا الى تصدّيهم للجيش ووقوفهم الى جانب الأغلبية، وكان مصير هؤلاء المشائخ القتل، ومن بينهم: أبو عمرو والتّميلي وأبو بكر بن يحيى الزواغي وأبو موسى عيسى بن السمح وأبو صالح بكر بن قاسم وأبو محمد كموس (1).

ولم تذعن جزيرة جربة نهائيا الى سلطة صنهاجة نتيجة هذا الموقف المتّحد للنكّار والوهبية، وان كان أمر جربة قد آستعصى على الأمراء الزيريين الأقوياء مثل المعز باديس، فانها أصبحت تتمتّع باستقلالية أوفر مع قدوم بني هلال وطوال حكم تميم بن المعز (453-501) وابنه يحيى بن تميم (501-509). ومارس الجربيون خلال هذه الفترة حركة القرصنة في البحار ضدّ السفن المسيحية والاسلامية على حدّ سواء (2)، وقطعوا سبل التجارة الرّابطة بين المشرق والمهدية، ولم تركن الجزيرة الى السّلم الا بعد انتصار اسطول الأمير الزيري على بن يحيى عليها سنة 509هـ وعرفت فترة هدوء حتى قدوم النّورمان، قال التيجاني: «ثم تغلّب النصارى عليها في سنة 529هـ فقتلوا من قتلوا وبقي الباقون تحت طاعتهم... ولم تزل من أول الفتح الاسلامي على هذه الصفة مترددة بين تملّك

(1) الشماخي، ن. م.، ج2، ص258.
(2) أنظر تفاصيل هذا الحدث في: أبوراس، ن. م.، ص66-69.

المسلمين وتغلب النصارى الى زماننا هذا» (1). ترى، كيف ستكون ردة فعل الفرق الأباضية بجربة هذا الغزو المسيحي؟ هل ستتغير مواقفها من بعضها بعضا من ناحية ومن السلطة بإفريقية من ناحية أخرى؟

(1) ن. م.، ص126.

III. دور الزوايا في نشأة القرى
مثال: قصور الساف

عرفت بلاد المغرب عامة وإفريقية على وجه الخصوص حركة تمدينية نشيطة طوال حقبات عديدة من الفترة الوسيطة. وقد تحدثت المصنفات التاريخية والجغرافية عن هذه المدن والقرى والقصور والقلاع التي توزّعت على طول البلاد وعرضها. غير أننا مازلنا نعاني من نقص معرفي كبير في هذا المجال، لأن هذه المعلومات المتفرقة في كتب التاريخ لا تسعفنا في كثير من الأحيان برسم صورة مكتلمة لهذه الشبكة المدينية، ولا حتى بتحديد أغلبية المواقع المذكورة التي إمّا أنّها اندثر تماما وغمرها التراب، أو أخذت أسماء جديدة ومغايرة. إن هذا الأمر يحتاج بالضرورة الى الخروج من العموميات والقيام بدراسات أحادية (مونوغرافيّة) يقع فيها تتبّع التطوّر الحاصل بالمدينة أو بالقرية، بالاستعانة بالآثار المتبقية

والروايات الشفوية وأسماء المواقع والإعلام وغيرها. وقصور الساف في هذا الصدد يمكن أن تكون نموذجا للقرية الإفريقية القديمة، التي مازالت تحتاج الى دراسات معمقة (1).

I. الجذور التاريخية للبلدة:

1) مشكلية التسمية:

كثيرا ما مثلت التسمية إشكالا عويصا بالنسبة للمدن المغربية، مثل فاس ومراكش وتلمسان وتونس وغيرها. ولذا فان البحث في هذه النقطة يعتبر مغامرة لا مفر منها، خاصة بالنسبة للقرى والمواقع التي لا تذكرها المصادر إلا عرضا. وقصور الساف هي من هذا الصنف، ويمكن أن ننطلق من الدلالة التاريخية ـ اللغوية لهذا الإسم المركب:

وردت روايات شفويّة وتفسيرات عديدة في شأن كلمة قصور، منها ما معناه آثار لخرائب، أو قصور خاصة بالأمراء، أو قلاع وحصون ذات موضع استراتيجي ووظيفة دفاعية، أو رباط على غرار قصر المنستير وقصر سوسة وغيرهما (2).

على أن هذه التفاسير تبدو مخطئة، والحقيقة أن ظاهرة القصور تتنزّل في إطار تاريخي عام، متميّز باختلال الأمن نتيجة الأزمة التي عرفتها البلاد إثر قدوم الهلالية ومن جراء هجومات النورمان على

---

(1) وردت دراسة أولى في هذا الصدد لمحمود عبد المولى: قصور الساف وسلقطة، تونس 1984.

(2) أنظر هذه التفاسير في المرجع المذكور سابقا، ص7-8.

السـواحـل. كما جاءت نشأة القصور وتعدّدها كرد فعل على انتشار ظاهـرة الـبـداوة والـترحال التي أصبحت تهدد التجمعات السّكنية المستـقـرة، قال التيجاني «واكتنفنا في اثناء هذه المرحلة من اليمين والـشـمـال قـصـور متـفـرقـة وقرى كثيرة قد أخلتها العرب وأجلت نـاسـهـا» (1). وفـعـلا، فـقـد خربت تجمعات سكنيّة عديدة أمام زحف البداوة، فاندثرت عروة وملول وموقعهما سابقا قرب سيدي بـنـور، وانـتـقـل أهـل الـقـريـتين الى صـفـاقـس (الملالة) وسوسة (الـعـروي) (2). و يـبـدو أنّ الجـهـة الجنوبية من بلاد الساحل قد تـضـررت أكثر مـن غـيـرها (3)، ذلك أن هذه الجهة عرفت مدنية فـائـقـة في الـعـصر الـقـديم، وتجـدّدت في الـفـترة الأغلبية، وقد ذكر المقدسي البلاد الواقعة بين المهدية واجم [illegible]: «رصفة رستاق اسم مدينته بنونش تكون مثل الرّملة، شربهم من آبار بها ثلاثمائة وستون مـعـصـرة للزيـت بناؤهم مدر» (4). ومعلوم أن باجة الزيت تعتبر مـديـنـة أخـرى من مدن رصفة (Ruspae في العصر الروماني)، على أن أنـدثـارهـا يـرجـع فيما يـبـدو الى بداية الفترة الحفصية (5)، والمصير نـفـسـه عـرفـتـه لليانة وغيرها من القرى (6)، التي فسحت المجـال لـقـبـائـل حـكـيم والـزردة والـطـرود و بني علي وأولاد مـرعـي

(1) التيجاني، الرحلة، تونس 1981، ص56.

(2) ابن مقديش، وطن صفاقس. مخطوط بالمكتبة الوطنية، ج2، ورقة 134.

(3) أنظر: Brunschvig, les Hafsides, TI, p 307

(4) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص237. نلاحظ التقارب بين بنونش وملولش، مع العلم أن رصفة توجد في هذه الجهة، جنوب هنشيربطرية، شمال صفاقس.

(5) حسن حسني عبد الوهاب، ورقات، ج3، ص341.

(6) ذكرها الأدريسي (نزهة المشتاق، ص126) قبلة قبوذية.

وسليم... وهي أسماء تركت بصماتها على هذه الجهة الى حد الآن.

إن هذه الظرفية التاريخية المضطربة تفسّر تحول القرى الآمنة الى خراب وآثار، أو الى قصور وقلاع، وقد ذكر التيجاني في هذا الصدد عدة قصور منها قصور مباركة وقصور الورانيز وقصور الوردانين كما ذكرت قصور الجنوب التونسي وغيرها. و بالتالي فإن هذا اللفظ ترادف مع لفظ آخر استعمل بكثرة في العصر الأغلبي وهو المنزل أو القرية (1). وقصور الساف، شأنها شأن القصور المذكورة، معناها مجموعة من المنازل القائمة. في موضع استراتيجي (في مرتفع عادة)، ويمكن أن تكون حول حصن وقلعة أو محاطة بسور، لحمايتها من هجومات البدو.

أما حول الجزء الثاني من التسمية، فالاحتمالات كذلك عديدة:

- فالساف هو طائر معروف، وبهذا تكون التسمية مرتبطة بوجود حصون خربة سكنها الساف (2).
- كما أن الساف يبدو اشتقاقا من اللغة البربرية، التي احتوت على تسميات متقاربة: وادى سوف و بني ساف (شمال تلمسان، بين هنين وعين تموشنت) وفاس. و يبدو أنّ ساف بالبربرية معناها الوادي، وبهذا يكون المعنى قصور الوادي.

أما الإحتمال الثالث، فالساف لغة بمعنى الطين، وتصبح التسمية مرادفة لمنازل الطين، ولعلّ ما يدعم هذا الرأي وجود

(1) عبد الوهاب، ن. م.، ج2، ص88-110.

(2) يبدو هذا الإحتمال مستبعدا لإن طائر الساف لا يستقر في العمارة الخربة.

طبقات طينية خارج البلدة يطلق عليها مقاطع طين غاغة.

وخلاصة القول، سواء كانت التسمية تعني منازل الوادي أو منازل الطين، فإنها تبقى في مستوى الاحتمالات لكونها مرتبطة بظرفية تاريخة غامضة

2) النشأة: بلدة أزلية أم مستحدثة؟

ما من شك أن منطقة المِزاق عامة وجهة قصور الساف على وجه الخصوص عرفت عمرانا كبيرا منذ العصر القديم، وز يادة على مدينة سلقطة الفينيقية، فإن مواقع أثر ية عديدة توجد قرب قصور الساف نفسها مثل المقلوبة التي يبدو أنها كانت تجمعا سكنيا قلبته الفياضانات، وهنشير الزّراع، كما توجد توجد مواقع أخرى في جهتها مثل مدينة العالية الفينيقية و باجة الز يت وهنشير تمونية (Temonianensis) وقبوذية وهنشير زالبة (ZELLA) إلخ...

على أن هذا لا يعني في أية حال من الأحوال أن قصور الساف نفسها تجمع سكني قديم، بل أن المصادر الإسلامية لم تذكرها قبل منتصف القرن التّاسع عشر.

ـــ الافتراض الأول: قصور الساف بلدة أزلية:

ذكر اليعقوبي بلاد الساحل قائلا: «ومما يلي القبلة من القيروان بلد يقال له الساحل، ليس بساحل بحر، كثير السواد من الز يتون والشجر والكروم، وهي قرى متصلة بعضها ببعض كثيرة، ولهذا البلد مدينتان يقال لأحدهما سه وللأخرى قبيشة. ومن بلد الساحل الى مدينة يقال لها: اصفاقس يكون من سه وقبيشة على

مرحلتين، وهي على ساحل البحر... وهى من آخر بلاد الساحل (1). فإذا افترضنا أن سه هي تصحيف أو شكل آخر لإسم سوسة، فإن قبيشة متوسطة بين سوسة وصفاقس، أي إنها تقع في جهة قصور الساف.

أما البكري، فإنه يذكر مدينه تماجر بين المهدية والقيروان، وتماجر كبيرة آهلة بها جامع وأسواق وفنادق وحمام وماؤها زعاق وفي وسطها غدير ماء، وحولها غابة زيتون وشجر أعناب، وبين مدينة تماجر والمهدية الوادي الملح (2) «و يضيف مؤلف كتاب الاستبصار أنها مدينة أزلية تقع غربي المهدية» (3).
ولا يسعنا هنا إلاّ أن نقوم بالمقارنات التالية:

أولا: إن تماجر كما ذكرت، متوسطة بين المهدية والقيروان، وتوجد شمال وادي الملح، تجعلنا نميل الى تحديدها قرب المكنين.

ثانيا: لكننا نلاحظ من جهة أخرى أن تماجر تبدو كلمة مركبة من تم - اجرْ.

ـ تم ـ تين: تعني بالبربرية القرية.

ـ أجر: ليست سوى الإسم المعرب للمدينة القديمة

---

(1) اليعقوبي، كتاب البلدان، ص102، ومن الملاحظ أن إسم عائلة متقارب مع تسمية قبيشة بقي متداولا في الساحلين وهي عائلة قحبيش.

(2) البكري: المسالك، ص29.

(3) مؤلف مجهول، الاستبصار، ص118.

(AGGAR). وقد ذكرت مدينتان قديمتان بهذا الإسم: واحدة في جهة مكثر (1) والأخرى بالساحل.

معنى هذا، أن تماجر العربية هي (AGGAR) القديمة، بقي أن نصّ البكري لا يمكننا من تحديد تماجر قرب قصور الساف، فهل أخطأ البكري في تحديد تماجر؟.

إن الوثيقة الثالثة وهي نص التيجاني تمكننا من بعض العناصر للإجابة، فقد جاء في رحلته: «ومنه يوم السبت الى صفاقس وقد استوفينا الكلام عليها، ومنها يوم الأحد الى قرية تعرف بحجاي وهي قرية صغيرة على نحو هذه القرى الساحلية، ثم منها يوم الاثنين [illegible] الى المهدية» (2).

1 ـ لا شك أن حجاي هي رسم خاطيء لحجّار أو AGGAR
2 ـ توجد حجار على الطريق الرابطة بين المهدية وصفاقس
3 ـ وإذا ما اعتبرنا أنّ (AGGAR) (اجار) سابقا هي تماجر عند البكري وحجاي عند التيجاني، وان تحديد البكري لها خاطيء، فهي إذن مدينة أزلية توجد جنوب غربي المهدية، يفصلها عنها وادي الملح، وهي على الطريق الرابطة بين صفاقس والمهدية، اذن أليست تين أجّر أو حجّار هي قصور الساف؟.

ـــ الافتراض الثاني: قصور الساف قرية حفصيّة:

---

(1) يبدو أن اجار القديمة قرب مكثر هي البلدة التي ذكرها البكري (ص54) والادريسي (ص120) تحت اسم اجر.
(2) التيجاني الرحلة ـ ص320.

إن هذه النصوص نفسها لا تجعلنا نميل الى صحة الطرح الأول دون تَحَرٍّ إذ يذكر البكري الطريق الرابطة بين المهدية ومدينة سلقطة، ثم بين المهدية والجم (1)، دون ذكر لقصور الساف. مما يجعلنا نفترض أن سلقطة مازالت عامرة، وقصور الساف لم تنشأ بعد

كما أن الادريسي لم يذكر قصور الساف، بينما ذكر المرافيء والقصور البحرية التالية: المهدية فقصر سلقطة فقصر العالية فقصر قبوذية (2). فهل معنى هذا أن قصور الساف لم تنشأ الى حد القرن XII ، وأن ظهورها مرتبط بخراب هذه القصور الساحلية اثر الزحف الهلالي؟ إن هذا الطرح يعني أنها عُمِّرَت بخراب العالية وسلقطة والمهدية ابتداء من القرن XII ، و بانتقال العائلات العربية المستقرة في هذه الرباطات الساحلية اليها (3)، وقد استفادت بهذا من اضطرابات البدو وهجومات النورمان على المهدية، وأصبحت بعد آندثار القرى القريبة منها، السوق الأسبوعية الوحيدة.

سواء وجدت قصور الساف قبل القرن XII أو بعده، وكانت حجار الأزلية أو قرية مستحدثة، فإنّ إسمها الحالي لم يذكر إلا متأخرًا، ولا نعتقد أنه كان معروفا في الفترة

(1) البكري، ن. م.، ص31.

(2) الادريسي، نزهة المشتاق، ص126.

(3) نلاحظ الى حد الآن وجود هنشير اللخمي بقصر العالية، نسبة للعائلة المستقرة بقصور الساف، مما يجعلنا نفترض أنها كانت أوّلاً بالعالية، ثم آنتقلت الى قصور الساف ابتداء من القرن

الحفصية إذ لم يرد ذكرها في مخطوط علي بن محمد الهواري الذي كان موجودا بتونس سنة 664هـ، وتحدّث عن طاهر المزوغي قائلا: «سكن تونس ثم أنتقل الى البادية بقطر سوسة (1).

وبالتالي فإن تسمية قصور الساف يرجع ذكرها لأول مرة في المصادر الى القرن التاسع عشر، قال محمود بن مقديش: «ومن منازل صفاقس الراجعة اليها قصور الساف وهي بلد الشيخ العارف بالله سيدي طاهر المزوغي، أصله من عرب مزوغة بإفريقية» (2).

وفي الأخير فاننا نرجّح أن تكون البلدة أزلية، (AGGAR) في العصر القديم، وحجّار في النصوص العربية، وأنها لم تعرف آنتعاشا إلا مع خراب المدن الساحلية ابتداء من القرن XII ، وان تسميتها بقيت كذلك حتى القرن الرّابع عشر على الأقل. بقي أن النقلة النوعية التي شهدتها البلدة ترجع الى قدوم طاهر المزوغي اليها وانتشار حركة التصوف بها.

II. ظهور الحركة الصوفية والتوسّع العمراني لقصور الساف في بداية العصر الحفصي:

1 ـ المرحلة الأولى من تطورها في أواسط القرن XII م:

شهدت قصور الساف توسعا عمرانيا ابتداء من أواسط القرن XIIم والنصف والأول من XIII م، وذلك في إطار التطوّر

(1) الهواري، في صلحاء تونس، مخطوط بالمكتبة الوطنية رقم 18441، ص88/44.

(2) ابن مقديش، ن. م.، ج2، ص125 أ.

العام لمدن المغرب العربي، و بالخصوص مراكش وفاس وتلمسان وتونس التي عرفت إضافات هامة طوال هذه الفترة. ويمكن تفسير هذه الظاهرة بعدة عوامل:

أ ـ إرتبط تطور القرية بعوامل جهوية منها هجومات النورمان المتتالية على المهدية واحتلالهم لها سنوات 1148م ـ 1160م، (1) وقد ذكرها الادريسي وقتذاك مشيرا الى النقلة السلبية التي عرفتها عاصمة الزيريين إثر الاحتلال النورماني والزحف الهلالي، (2) وما خلّفه ذلك من دمار جعل السكّان يفرّون الى المناطق الداخليّة انطلاقا من المنفذ البري الوحيد الذي يربط المدينة بقصور الساف، وبالتالي فاحتمال انتقال مجموعات من سكان زويلة والمهدية الى قصور الساف وارد في هذا الشأن.

ب ـ إنّ هذا الأمر يغني كذلك تفريط عاصمة الفاطميين في جزء من منطقتها الدّاخلية لصالح هذه القرية الناشئة جنوب شبه الجزيرة، التي تربّعت في منطقة شاسعة ذات تمدّن عريق في العصر القديم وأثناء الفترة الأغلبية، لكنها شهدت تراجعا كاملا ابتداء من نهاية القرن الرابع هـ/العاشر م، وتحوّلت الى مجال للقبائل العربية. وبالتالي، فإن كان المجال الحيوي للقرية لا يتجاوز بعض

---

(1) سبق هذا الاحتلال هجومات عدة شنّها النصارى على المهدية، منها هجوم المدن الايطالية على المدينة سنة 480هـ/1087م. وهجوم أساطيل من روما سنة 494/1101. ومحاولة روجار الثاني الفاشلة سنة 51/1122م، وأخيرا آستيلاء جورجي أنطاكي على المهدية سنة 1148/543م.

(2) الإدريسي، نزهة المشتاق، ص 107-109

الأميال (1)، فإن منطقتها الداخلية كانت تمتدّ من نواحي المهدية الى الجم الى المكنين الى الشّابة، مما جعلها تتحوّل الى سوق أسبوعية للجهات المحيطة بها، بعد أن تضاءل دور المهدية والقصور القريبة منها مثل سلقطة والعالية، إثر سيطرة البحرية النورمانية على السواحل.

وهكذا فانه يمكن أن نرجع التحوّل الأول الذي شهدته القرية إلى أواسط القرن الثاني عشرم. مما جعلها مهيّأة لاستقبال أحد الأعلام المتصوفة واستقراره بها في النصف الأول من القرن XIII .

2 ـ الطاهر المزوغي وهجرته من المدينة الى الريف:

نشأت البلدة في ظروف غامضة، وأنتعشت أثناء الاضرابات، ثم عرفت اتساعا كبيرا إثر تحولها الى مركز للحركة الصوفية، وقد ساعدها على ذلك الاستقرار الاجتماعي والسياسي والنمو الاقتصادي الذي عرفته إفريقية طوال نصف قرن من الزمن، في

(1) جاء في وثيقة مخطوطة ترجع الى منتصف القرن التاسع عشر: «وبعد الجميع قبلة في طائفة هنشير الحويرثة وفي أخرى هنشير أم العش وقدر المسافة الى هذا الحد القبلي ثلاثة أميال، وشرقا في طائفة البحر وقدر المسافة اليه ميلان ونصف، وفي أخرى مكان يعرف بالحاجب به زيتون. وهو الفاصل بينها وبين روجيش، وقدر المسافة اليه ميل ونصف، وجوفا الطريق الواصل بين المهدية وأجم في طائفة وقدر المسافة اليه ثلاثة أميال ونصف وفي أخرى هنشير بوشبيب وقدر المسافة اليه أربعة أميال وغربا في طائفة تراب بني حكيم وفي أخرى رأس الحمرة، وقدر المسافة الى هذا الحد الغربي ثلاثة أميال، والجميع داخل في الهنشير المعروف باسمها (راجع المخطوط حول تخطيط قرى الساحل ومدنه.

فترة حكم أبي زكرياء الحفصي وابنه المستنصر الممتدة بين سنتي: 625هـ/1228م و675هـ/1277م.

كما كان لانتشار الحركة الصوفية في البلاد انطلاقا من المغرب الأقصى أثره الكبير في الانطلاقة التي شهدتها القرية، الى حد اقترانها بشخصيّة صوفية هامة وهي الطاهر المزوغي.

يذكر ابن مقديش أنّ طاهر المزوغي «أصله من عرب مزوغة بإفريقية» (1)، ومزوغة هي بدون شك قبيلة بربرية بدوية استقرت فروع منها بإفريقية والمغرب الأقصى، وذلك باعتبار الجذع المشترك بين هذا الإسم وأمازيغ (أي الرجل الحر)، وباعتبار التقارب بينها وبين مزدغة التي ذكر منها أبو الربيع المزدغي مفتي سوسة في القرن XIII ، وأعلام عدة بفاس خلال القرن XIV – XV كما ذكر ضمن الأربعين من أصحاب أبي الحسن الشاذلي: أبو العباس أحمد المزوغي (توفّي سنة 667هـ)، وابراهيم المزوغي (توفّي سنة 690هـ) وفي القرن XI هـ، عامر المزوغي (دفن قرب الساحلين) (2).

أما حياته العلمية، فإنها تميزت بالأخذ من مؤسس الاتجاه الصوفي الفكري ببلاد المغرب وهو أبو مدين شعيب بن الحسن،

---

(1) ابن مقديش ن. م.، ج2، ص125 أ.

(2) الونشريسي، المعيار، ج4، ص269، 431 - ج5، ص295-296 - ج7 - ص307

Brunschvig, la Berberie Orientale sous les Hafsides, Chap. le Mouvement Mystique

راجع أيضا: أسماء مشائخ الشرف المتصوّفة بتونس في القرن VII هـ: مخطوط بالمكتبة الوطنيّة بتونس.

الذي تفرغ للتدريس ببجاية،وتوفي بتلمسان سنة 594هـ/1198م. معنى ذلك أن المزوغي كان وقتذاك في سن الشّباب، و يبدو أنه أخذ من أبي مدين في مسجد سوق السكّاجين (مسجد أبي مدين) بتونس، وذلك صحبة أبي يوسف الدهماني وعبد العزيز المهدوي وأبي سعيد الباجي (1).

جاء في المخطوط المشار إليه سابقا: «سكن تونس، من ثم انتقل الى البادية بقطر سوسة وطال عمره وانتفع به الناس وظهرت له بركات وكرامات، سمعتُ الشيخَ العارف أبا علي السّماط يقول: انتهى من العمر الى سبعين سنة» (2). وأوضح ابن مقديش ذلك، فقال أنه استوطن قصور الساف لمّا شاخ، وأنه بلغ من العمر ثمانين سنة (3).

وسواء عاش سبعين أو ثمانين سنة، فإن المخطوطين اتفقا على تاريخ موته: قال ابن مقديش: «ولم نظفر بتاريخ وفاته، ولكن نأخذ وفاة الملك السعيد المتقدمة تقريب وفاته»، وعلما بأن الخليفة الموحدي أبا الحسن علي بن المأمون الملقب بالسعيد مات سنة 646هـ/1248م وبأن الرواية تذكر المزوغي على قيد الحياة عند موت الخليفة، فإن وفاة هذا الرجل كانت في حدود سنة 646هـ/1249م، وهو التاريخ الذي ذكره محمد بن مخلوف (4). وإذا

---

(1) أنظر أيضا: النيّال، الحقيقة التاريخية للتصوّف الإسلامي، تونس 1965، ص206.

(2) مخطوط رقم 18441، ص44/88.

(3) ابن مقديش، ن. م.، ج2، ص125 أ.

(4) محمد بن مخلوف، شجرة النّور الزّكيّة، القاهرة 1350هـ، ص170.

ما إعتبرنا أنه عاش 75 سنة، فإن تاريخ ميلاده يرجع الى سنة 571هـ/1175م، وبهذا يكون قد التقى بأبي مدين شعيب سواء في بجاية أو في تونس وعمره لا يتجاوز العشرين، وسبق في نشر هذا الفكر بإفريقية الموجة الكبرى من مشائخ المتصوفة بنحو عشر سنين، وقد كان على رأسهم أبو الحسن الشاذلي (593هـ/1197م - 656هـ/1298م). ومن جهة أخرى، فإن الطاهر المزوغي شهد تفكك الدولة الموحدية وانفصال إفريقية عنها، إثر إعلان أبي زكريا استقلاليته منذ سنة 625هـ/1228م.

فما هو إذن موقف هذا الفقيه من السلطة الجديدة؟

إن الرواية الواردة في كتب المناقب تبيّن معاداته السّافرة للخليفة الموحدي السّعيد الذي مات في غزوة تلمسان: «هو صاحب مراكش، فجاء الى إفريقية أو الى تونس ليأخذها، فأخذه الله تعالى» (1). وبالتّالي يبدو أنه كان مواليا للحركة الاستقلالية الحفصية ولأميرها أبي زكريا الذي لم يكن معاديا للحركة الصوفية، وقرّب اليه أبا الحسن الشاذلي رغم معاداة علماء الزيتونة له.

وإذا كان الأمر كذلك، لماذا انتقل الى بادية سوسة؟ لا شك أن انتقاله الى هناك وهو شيخ، قبل سنة 621 هـ (2) أمر مرتبط بالتوجه الذاتي للرّجل الذي اتبع حركة التصوف والتعبّد والمرابطة، وكانت منطقة المهدية برباطاتها وقصورها ملائمة لتقبل هذه الحركة.

---

(1) المخطوط رقم 18441، ص88.

(2) ابن مقديش، ج2، ص 125، و يوافق سنة 621هـ موت أبي يوسف الدّهماني.

قال مؤلّف المناقب الدّهمانيّة: «حدّثني أبو عيسى زيد الدّهماني، قال خرجتُ من المهديّة ومعي الشيخ أبو علي طاهر المزوغي قاصدًا للشيخ (أبي يوسف الدّهماني) بهيبون، فتكلّم الشيخ أبو علي طاهر بكلام حسن، فقلتُ له: إذا حضرتَ مع الشيخ أبي يوسف والشيخ أبي محمد عبد العزيز لا يتكلّم بشيء من هذا، قال لي: ياولدي، هما بحران وأنا فسقيّة، وأي قدر للفسقيّة مع البحر» (1). **وتذكر الرّوايات الشفوية أنه تحوّل الى قصور الساف مع مجموعة مرافقة له. حينئذ ما هو دور هذا الوليّ في تطور قصور الساف؟**

3 ـ قصور الساف خلال القرن XIII م:

جاء في مناقبه أن له «مقامات في التصوف والكلام»، وانتفع به الناس وظهرت له بركات وكرامات» (2) **في قصور الساف.** وتذكر المصادر الشفوية أنه استقر خارج البلدة، بالجامع المسمى

---

(1) أبو محمد بن الدبّاغ، الأسرار الجليّة في المناقب الدّهمانيّة، مخطوط بالمكتبة الوطنيّة، ص6 أ.

(2) المخطوط، رقم 18441 ن. م.، والصحيفة. وجاء في المناقب الدّهمانيّة (ص61-62): «وذكر عن أبي علي طاهر المزوغي أنّه (أبو يوسف) قال يومًا لأصحابه: ما لي منكم تلميذ ولا أنتم معي إلا على إختياركم، على ما أريده منكم، ولا فيكم من أتاني بحقيقة متمكّنة بكفنه على ذراعه... ويقول: طاهر اليتيم يعني بعد الرّجال وتحسّره على عدم من يشاركه في الحال... وكان يقول: طاهر قرد العش، يعني بعد الرّجال... وقال بعض الإخوان كان يقول: اغتنموا هذا اليتيم قبل أن تفقدوه...».
وفي رواية أخرى (ص64 أ): «أخبرني أبو علي المزاتي قال: كنتُ مرّة عند أبي طاهر المزوغي وكتاب مناقب الأبرار يقرأ عليه، فتعجّبنا من أحوال القوم وكراماتهم، قال عند ذلك: إنّما يعظم هذا عندكم وتتعجّبوا لذلك لفلسكم منه وقلّة تشوّفكم...»

البراني، وقد قيل لي أن تاريخ بناءه يرجع الى سنة 1185م، وأن أبا علي طاهر المزوغي دفن فيه، ثم وقع تحويل ضريحه الى الجامع الكبير الحالي، ومما يؤكد ذلك عدم العثور على شاهد القبر في الموضع الحالي.

إن هذه المعطيات الأولية الهشة ستصل بنا الى إستنتاجات حول التطور المورفولوجي لقصور الساف.

1 - إن ترجيح التسمية منازل أو قصور الوادي معناه وجود النّواة الأصلية للقرية على طول الوادي الذي يحدها من الجهة الغربية.

2 - وقد امتدت طوال القرن XIII على طول رقعة يتوسطها الزقاق الرّابط بين طريق الجم والسوق الحالي (نهج عبد الله بوخريص)، والذي كان بمثابة الشريان المحوري للبلدة بحيث توسّطه سيدي مسعود والجامع البراني. وحسب الروايات المتداولة فإن قبة سيدي مسعود الموجودة قبالة المسجد البراني، تبدو من أقدم المعالم، ولعل هذا ما يفسر وجود قبة ثانية بهذا الإسم في أقصى الجهة الجنوبية.

أما الجامع البرّاني، فإنه سمي كذلك لوجوده في طرف البلدة الأصليّة، في الجهة الشرقية، وهو أمر لا يعني بالضرورة ارتباطة بسور قائم حول قصور الساف (1).

---

(1) هناك إحتمال ثان لتفسير هذه التسمية، فالمسجد الذي نزل به الشيخ الغريب ودفن فيه يسمى بمسجد البراني (أي الذي لا ينتمي الى أهل القرية).

والجامع البراني هو مسجد صغير قياسه 9,5م × 8م، مكوّن من أسكوبين وثلاثة بلاطات، ومبني في الزاوية الجنوبية الغربية من مجال واسع يحتوي على إضافات عدة منها ميضاة وزاوية، وجاء المخطط العام متعدّد الضلوع أشبه ما يكون بالشكل المنحرف، مما يدل على كون المعلم شهد توسيعات متتالية. ولم يبن في مجال فارغ خارج البلدة كما قيل، وإنما سبقه نسيج معماري محيط به من الجهة الغربية خاصة. وانطلاقا من نقطة الإرتكاز هذه تطوّرت البلدة طوال القرن XIII ، في إتجاه الشرق، على طول الزقاق الرابط بين سيدي مسعود وسيدي طاهر، كما تبينه الخريطة الواردة في مخطوط يرجع الى حدود القرن التاسع عشر (1)، وقد أنسدم هذا الزقاق. وعوضته أزقة غير نافذة محاذية لسيدي مسعود جنوبا وسيدي طاهر شمالا، وفي الوسط حيث رحبة صغيرة. و يبدو أنّ هذا التطوّر مسح كافة القسم المتوسط للمدينة الممتدّ بين سيدي مسعود وسيدي طاهر والرّحبة الحالية.

وفي هذا الصدد، فإن انتقال ضريح المزوغي من المسجد البراني الى الجامع الكبير الحالي، معناه انتقال مركز المدينة من الغرب الى الشرق، و بناء جامع واسع في فترة لاحقة يليق بمقام هذه الشخصية الهامة. وهو جامع كبير بني بعد القرن XIII ووقع توسيعه في الفترة العثمانية حتى أصبح يحتوي على تربة ومقبرة صغيرة وزاوية ومكتبة وكتّاب، علاوة عن قاعة صلاة أكثر إتساعا وصحن وميضاة.

---

(1) مؤلف مجهول. مخطوط حول تخطيط قرى ومدن الساحل. المكتبة الوطنية.

وقد إنعكس هذا التوسع العمراني طوال العصر الحفصي في مستوى أسماء المواقع، بحيث ظهرت نقاط عبور جديدة:

ـ الباب الجديد في آخر الزقاق الذي بني به الجامع الجديد (شارع سيدي طاهر) وقد ظهر في حدود القرن الرابع عشر م.

ـ باب القصر: وهو الباب الأساسي الذي يربط البلدة بالخارج و يوصلها بالمهدية وصفاقس، وقد انتصبت بداخله الرحبة الجديدة التي أخذت شكلا مستطيلا في القرن التاسع عشر (1).

ولا شك أن تسميته بباب القصر ناتجة عن كونه الباب الرئيسي لهذا القصر العامر.

ـ أمّا باب الزاوية فهو مرتبط بالمرحلة الثالثة من تطوّر البلدة في عهد أبي الحسن علي بن أبي القاسم وحفيده علي المحجوب.

III. تحول قصور الساف الى مركز صوفي والتوسّع العمراني بها خلال القرنين XV – XVI م:

تمكّن فقهاء المالكية بجامع الزيتونة من التصدي لتطوّر الحركة الصوفية بإفريقية في القرن الرابع عشر م/ الثامن هـ، على أنّ عوامل موضوعية عدة ساعدت على إنتشار الزوايا بالبلاد منها ضعف السلطة المركزية وعجزها عن مقاومة الإسبان والبرتغال، فرفعت بعض الزوايا لواء الجهاد، لكن سبق السّيفُ العذل، وكانت الإنهزامات التي ألحقها الإسبان بالأندلسيين والمغاربة قد غذّت

(1) أنظر الخريطة بالمخطوط المشار اليه سابقا.

روح الإنهزامية وانتشار الطرق والتصوف في كافة بلاد المغرب، فتعدّد الأولياء ونبتت الزّوايا في كل أصقاع البلاد، وأصبحت التّنظيم الإجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي الفعلي الذي يهيمن على جمهور الناس، وقد توصّلت أحيانا الى السيطرة على مقاطعات كبرى، أو الى إنشاء عدّة مدن وقرى (1).

وقد كان أحمد بن عروس ممثّلا لهذه الموجة الثانية من الحركة الصوفية بإفريقية خلال القرن XV ، وهي الفترة التي تميّزت بنشأة مركز صوفي بالسّاحل التونسي في قصور الساف، وقد كان يتولاه الشيخ أبو الحسن علي بن أبي الفضل أبي القاسم المزوغي.

1 ـ قصور الساف في عهد أبي الحسن علي بن أبي القاسم:

عرفت البلدة توسعا هاما في هذه الفترة، وامتدت أحياؤها جنوب باب القصر والرّحبة (أو السوق) في اتّجاه باب الزاوية، وهي المكان الذي دفن فيه أبو الحسن علي بن أبي القاسم.

وتعتبر النقيشة التي تعلو قبره من أقدم الوثائق الأثرية المكتوبة التي تمّ العثور عليها، وهي لوحة مستطيلة من الرخام المائل الى الأزرق.

قياسها: 62 × 36 × 6 سم ـ نقيشة كاملة فيها 15 سطرًا من الخط النسخي المغربي، نقش بارز، إرتفاع الأحرف العالية: 5 سم ـ خط واضح بدون زخرفة:

(1) مثال الزاوية الدلائية بالمغرب الأقصى، أنظر: محمد حجّي، الزاوية الدلائية، الرباط 1964.

1) «بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على
2) سيدنا ومولانا وعلى آله وسلّم تسليما
3) كل نفس ذايقة الموت وإنّما
4) توفون اجوركم يوم القيامة
5) فمن زحزح عن النار وأدخل
6) الجنة فقد فاز وما الحيوة
7) الدنيا الامتاع الغرور (1) هذا
8) قبر الشيخ الصالح الزاهد الورع (2).
9) المرحوم أبو الحسن علي بن
10) الشيخ الصالح المرحوم أبو الفضل
11) أبو القاسم المزوغي شهر المحجوب (3)
12) رحمه الله ونفع به ليلة الخميس من
13) سبع لجمادى الثاني عام تسعة وخمسين
14) وثمانماية [1454م] غفر الله العظيم لكل
15) بنيه ولقاريه ولجميع المسلمين.

(1) قرآن الآية 185 من سورة آل عمران، وهي آية استهلت بها كثير من القبور الحفصية، راجع مقالنا حول شجرة انساب الحفصيين الكراسات التونسية، رقم 121-122، 1982، ص95-134.

(2) الألقاب شرفية تبين المكانة الثقافية والدينية لهذا العلم.

(3) سمي المحجوب لاحتجابه عن الناس وانقطاعه للعبادة. قال ابن مقديش (ن. م.، ج2، ص 128 أ ـ ب): «ومن أحفاد الشيخ سيدي طاهر المزوغي أبو الحسن سيدي علي بن أبي القاسم بن أحمد بن محمد بن علي بن عبد العزيز بن عمر بن الشيخ سيدي طاهر، وأمه خديجة بنت أحمد بن محمد بن علي بن عبد العزيز بن عمر بن الشيخ سيدي طاهر، وأمه خديجة بنت الشيخ سيدي علي المزوغي، وكانت من العابدات، مولده بقصور الساف سنة 746هـ (و يبدو

إن هـذه الـنـقـيـشة تلقي أضواء جديدة على تاريخ البلدة، فهي تحدد لنا تاريخ وفاته سنة 859هـ/1454م، وتوضح بالتالي المعلومات التي أوردها ابن مقديش بكونه ولد سنة 776هـ، وكان من أهل القرن الثامن هـ، كما أنها تبيّن لنا أنه أخذ شهرة المحجوب قبل أن تتنقل هذه الكنية الى أحد أحفاده المتأخرين، وهو الذي بقي راسخا في أذهان الناس.

ومما يؤكد هذا الأمر النقيشة الثانية الملاصقة لها، وهي لوحة مستطيلة من الرخام الأبيض مأخوذة من آثار قديمة، قياسها: 60 × 44 × 15 سم، نقيشة كاملة فيها 9 أسطر، من الخط النّسخي المتداخل الحروف، نقش بارز، عرض السطر: 6 سم. خط تنتهي بعض أحرفه بزخرفة نباتية مكوّنة من براعم وجرائد من النّوع الموحدي، بحيث نجدها في السطر الأوّل أكثر من أربع مرات. وقد قسّم الناحت اللوحة الى 9 أجزاء فجاءت الأسطر الأربعة الأولى متسعة، ثم أصبح كل جزء يضم سطرين متداخلين:

هذا التاريخ مخطئا، ولعلة سنة 776هـ كما ذكره النيّال (ن. م.، ص320) ووفاته ببلده، فهو من أهل القرن الثامن، ولم يثبت عندنا سنة تعيين وفاته، وقبره مشهور ببلده مزارا متبرك به. وكان من أعيان المحققين والعلماء العارفين، صاحب كشف وكرامات وأحوال ومقامات، تصدّر رحمه الله للفتوى في جميع العلوم، وصنّف الكتب المفيدة في علم الشريعة والحقيقة، وأجتمع عليه وانتفع به جمّ غفير من الفقهاء والصلحاء، واليه انتهت تربية المريدين من مشارق الأرض ومغاربها. وتفقّه وأخذ الطريقة عن الشيخ أبي علي السماط وعن الشيخ سيدي عبد الغني المزوغي، قيل: كان الخضر لا يفارقه ليلا ولا نهارا، وله التصرّف في الكون بما شاء الله وقد أخذ منه من خيار الأندلس مائة ألف أو يزيدون. ومن مريديه الشيخ الصالح سيدي محمد الزرمديني ذو الكرامات والمكاشفات، من أخص مريديه الشيخ أبو الحسن سيدي علي الكرّاي أبو بغيلة».

1 بسم الله الرحمن الرحيم **قل هو نبو عظيم**
2 **أنتم عنه معرضون** (1) هاذا قبر الشيخ الصا
3 لح المعتق (2) الفقيه العالم أبو الفضل
4 أبو القاسم بن الشيخ الصالح العرف المنا [كذ]
5 القدس (؟) المرحوم أبو عبد اللله محمد بن الشيخ الصا
6) لح والاغر (؟) العالم القطب المقدس المرحوم أبو الحسن علي
(7) شهر المحجوب (3) توفي ليلة الثلثة [كذا] التاسع عشر من شهر
شوال من/
8) عام ثلاثة وسبعين وثمانماية [1467م] **وهو يشهد أن لا إله الا**
9) الله وان محمدا رسول الله. الله ـ محمد (؟).

لا مجال للشك إذن أن البلدة عرفت انتعاشا فكريا وثقافيا متواصلا منذ أن استقر بها الطاهر المزوغي قبل سنة 621هـ، الى حدّ القرن الخامس عشر وبعده، وقد انحدر كبار علمائها من نفس هذه العائلة، وكان علي بن أبي القاسم المحجوب الأول من أبرز أعلامها، **إذ تحوّلت زاويته الى مركز ثقافي أشعّ على البلاد** الإسلامية، وخاصة على إفريقية والاندلسيين المهاجرين اليها، مما

---

(1) قرآن الآيتان 67-68 من سورة ص، رقم 38.

(2) تبدو صفة المعتق غير واضحة، ولا شك أنها مقترنة بالبعد الديني للعتق، قال الجرجاني (كتاب التعريفات، ص275): «الولاية من الولي وهو القرب، فهي... قرابة حكيمة حاصلة من العتق أو من الموالاة».

(3) يتضح أن أبا الفتح أبا القاسم ابن أبي عبد الله محمد بن أبي الحسن علي، هو حفيد أبي الحسن علي بن أبي القاسم شهر المحجوب، وقد عاش بعده 14 سنة. مما يحتمل أن يكون الجد قد عمر طويلا.

يجعلنا نستخلص أهمية التأثيرات الأندلسية في هذه البلدة، التي يمكن أن نبحث عنها في نسق الخط ومظاهر العمارة وأسماء الأعلام (مثل البيري نسبة الى البيرة بالاندلس).

على أية حال، فإن هذا القطب قد جاءه المريدون وهم عبارة عن تلامذة الصوفية، من كل صوب، وخاصة من الساحل، كما احتمى بزاويته كل خائف، والتجأ اليه أحمد بن مخلوف المولود بالشابة والمتوفى سنة 1482/887م، فارًّا من الحاضرة، بعد أن تنازع مع أحمد بن عروس ثم مع أحد الجنود، وأقام في خدمة علي المحجوب، وتولّى غراسة الأشجار بجنّته (1).

وتبعًا لذلك، فإن هذه الحركية الثقافية التي شهدتها قصور الساف طوال القرن XV قد تترجمت بدون شك على مستوى البُنَى الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، واحتاجت القرية الى خلق هياكل ومؤسسات لاستقبال المريدين والطلبة والشيوخ من «مشارق البلاد ومغاربها»، ممّا جعلها تشهد حركية كبرى، ونقلة نوعية تجسدت في ظهور أحياء جديدة في اتجاه الجنوب والشرق. والى تلك الفترة يرجع باب الزاوية وجزء من الزاوية نفسها.

2 ـ قصور الساف في فترة علي المحجوب الثاني (المتوفي سنة 957هـ/1550م):

قال ابن مقديش متحدّثا عنه: «ومن أحفاد الشيخ سيدي علي بن أبي القاسم، الشيخ أبو الحسن سيدي علي المحجوب بن الشيخ

---

(1) برانشويك، ن. م.، ج1، ص349. أنظر أيضا: النيّال، ن. م.، ص282.

أبي الحسن علي بن الشيخ أبي عبد الله محمد بن الشيخ أبي الحسن سيدي علي بن أبي القاسم، سمّي المحجوب لكثرة احتجابه، كان شيخ الطريقة والحقيقة، وانتهت اليه تربية المريدين، أخذ الطريقة عن سيدي علوان بن سعيد، صاحب المقامات والكرامات، وقبره غربي قصور الساف، بينهما قدر أربعة أميال، قال الشيخ سيدي علي المحجوب لأولاده: كل الناس تزوركم إلا سيدي علوان، فزوروه.

وأخذ أيضا عن سيدي محمد بن جابر، وقبره بالمهدية مشهور، من أركان سيدي علي المحجوب رحمه الله، صاحب اجتهاد وعبادة، ذاق من صلاة الليل. كان ورده كل ليلة ألف ركعة بختمة من القرآن الكريم. ومن كراماته أنه شَبَع خمسمائة زايرا من و يبة واحدة، فشبع الجميع ومن حضر و بقي من الطعام كثير» (1).

ما من شك أن البلدة تواصل تطورها خلال فترة علي المحجوب الثاني، الذي خلف أجداده في ميدان التصوّف، حتى كاد أن يطمس ذكرهم لأن هذه الحركة أخذت طابعا شعبيا ـ بل شعبو يا ـ مميزا منذ القرن XV ، تميّز بكثرة الكرامات والز يارات والتبرّك بالوليّ، والغناء والشطحات الصوفية، وغيرها من الممارسات التي تلقى إستجابة وتقبلا من فئات الشعب، وهو تيّار صوفي مختلف عن ممارسات طاهر المزوغي التي تتسم بثراء أكثر وتقترب من الفكر المجرّد، على غرار شيخه أبي مدين.

أما علي المحجوب الثاني، فانه اكتفى بالأخذ من شيوخ محلّيين،

(1) ابن مقديش، م.م.، ج2، ص128 ب.

ثم انتصب للتدريس وتربية المريدين، واشتغل باستقبال الزوار والغرباء، وإطعامهم.

إنّ أسئلة عدة مرتبطة بالبنية الاقتصادية للزاوية والدور السياسي لها تفرض نفسها في هذا المجال. وفعلا فقد تم تحبيس عدة أراض لصالحها، كما تبيّن ذلك وثيقة خطيّة ترجع الى الفترة العثمانية وتذكر أملاكا بقفصة، ولمطة والهوّارية محبسة لفائدة الزاوية (1). كما ورد في أمر من أحمد باي بتاريخ سنة 1259هـ/1843م تحبيس أراض مجاورة لصالحها: وهي هنشير الضهيرات بالبحيرة وهنشير المقلوبة وهنشير شوّال وهنشير الفيض المعروف بالسبّاخ، (2) وهي كلّها مناطق قريبة من البلدة باستثناء البحيرة. كما أن البايات أوصَوْا قوّادهم بمراعاة هذه الزوايا عند جباية الضرائب (3).

إنّ ملكيّة الزّاوية الفعلية للأرض هي المفسرة لقوتها، ولاستقطابها لعامة الناس أثناء المجاعات والحروبات، وللدّور السياسي الهام الذي تضطلع به، ذلك أنّها تقوم بتعبئة المقاتلة سواء في الحروب الدّاخلية أو ضد الإسبان.

وقد ذكر ابن أبي دينار الدور القيادي الذي اضطلع به علي المحجوب الثاني أثناء الصراع بين السلطان الحفصي حسن (932هـ-

(1) هذه الوثيقة بحوزة السيّد علي الإمام، من قصور السّاف.

(2) أنظر: عبد المولى. ن. م.، ص16.

(3) ن. م.، ص95.

950هـ / 1526م - 1549م) وإبنه أحمد الذي بايع نفسه با لخلافة، فاستنجد أبوه بالنصارى، وكان المحجوب ممن آزر أحمد في هذه المعركة التي دارت في جهة البحيرة - حلق الوادي: «وكان الشيخ سيدي علي المحجوب ممن حضر الواقعة، فوقف عند كدية القيروان، وأخذ قبضة من تراب ومسكها في يده، وقرأ حزب البحر للشيخ الشاذلي نفع الله به الجميع،وعند اتمام قراءته رمى بها نحو الكفرة وقال: شاهت الوجوه ثلاثا، واصطفق الفريقان» (1)، وكان النصر للسلطان أحمد.

والى جانب هذه الواقعة، يبدو أن جماعة الشابيين، بحضور المحجوب، قد تمكّنت من هزم الحسن في القيروان.

على أن الدّور الأساسي الذي قام به هو استبساله في الدفاع عن المهدية ومحاربة الإسبان الذين حاصروا المدينة في شهر جوان 1550م، ولم يتمكّن درغوث باشا من استرجاعها في 25 جويلية فسقطت في 10 سبتمبر، ودخلت الحامية الإسبانية المهدية. على أن درغوث باشا لم يستسلم، وحشد عرب القرى المجاورة لمقاومة الإسبان (2)...

في خضّم هذه الأحداث المتداخلة، لعبت الزوايا دورها في رفع لواء المقاومة والتعبئة لها، وكان استشهاد وليّ قصور الساف فيها، قال ابن مقديش: «قتل رضي الله عنه شهيدا لما أخْرَب الكفار بلد

(1) ابن ابي دينار، المؤنس، ص166.
ورد في مصدر آخر: كدية الفيران، عوضا عن القيروان، ونرجّح القراءة الثانية

(2) أنظر: C. Monchicourt, Episodes de la Carrière Tunisienne de Dragut, In Cahiers de Tunisie, 1972.

المهدية سنة 957هـ/1550م، فقاتل قتالا شديدا بنفسه وجواده حتى أنه يأتيه الكفار من خلفهم، فيدفعهم جواده بسنابكه، فيقتلهم. نوديَ في سرّه ذات يوم: قاتلهم يا علي، فإنّ الأجَل قد حضر، فأخْبَر بذلك أولاده، وأن الكفار يقتلونه و يقطعونه قطعا و يرمونه في البحر، فارتقبوا أجزائي على شاطىء البحر، فأتوا شاطيء البحر ليلا، فوجدوا على الفاضة (ولعلها الفرضة) نورا متميزا به من غيرها، فاستجمعوها مستكملة ونقلوها لبلده قصور الساف، فقبره بها مشهور قرب جدّه، سيدي علي بن أبي القاسم» (1).

وعلاوة على الدلالات الصوفية في هذه الرواية (مثل الهاتف والبحر والنور الخ...)، فإن هذه الزّاو ية قد عوضت السلطة السياسية في المنطقة عند غيابها، وذلك طوال المدة التي قضاها الإسبان في تونس بين سنتي 1534 و1574م، وخاصة على إثر تعرض المهدية لهجوماتهم البحر ية. وقد مثلت هذه الفترة صراعا متقطعا بين الإسبان والأتراك حول امتلاك بلاد المغرب، مما أفرز تحالفات وتحالفات مضادة جديدة، وسيطرة القوى المحلية وأستبدادها بالسلطة، وكانت الزوايا احدى هذه القوى، وزاو ية المحجوب مأهلة لهذا الدور.

إنّ هذه القوة الفعلية للزاو ية تجسدت على الصعيد المعماري بتوسيع المعلم الذي يرجع الى علي المحجوب الأول، و يتجلى ذلك في توسيع قاعة الصلاة التي احتوت في البداية على ثلا ثة بلاطات و4

---

(1) ابن مقديش، ن. م.، ج2، ص128 ب.

أساكيب، ثم وقع توسيعها فأصبحت 5 و6، وقد بقي المحراب في مكانه، غير متوسط لهذه البلاطات.

ولئن كانت المنارة القريبة الشبه من منارتي جامع عقبة وجامع صفاقس (1) قد شيّدت سنة 1183 هـ/1769م كما تدل عليها نقيشة السّاكف، فإن تربة علي المحجوب الثّاني قد تم بناؤها عند موته قبالة تربة جده علي المحجوب الأوّل، ثم شهدت ترميمات وتحسينات متتالية خلال الفترة العثمانية.

بقي أن شاهد قبر الولي لم يعد واضحا، و يبدو أن تمسّح الأيدي على قبره قد أزال الكتابة التي نقشت نقشا غارقا على حجارة غير جيدة. والى جانب القبر، نجد كرتين من الحديد يبدو أنهما كانتا من ضمن الآلة العسكرية المستعملة سنة 1550م. كما نجد شواهد أخرى غير واضحة.

والجدير بالملاحظة أن أحد أحفاد الولي لم يدفن في تربته، إنما في تربة أبي الحسن علي المحجوب الأول بحيث علت قبره لوحة مستطيلة من الرّخام، قياسها: 45 × 43 × 2 سم جاءت الكتابة فيها داخل قوس متجاوز معهود في العصر الحفصي، بينما وقع تغطية فراغ كوشتي العد بزخارف نباتية متناظرة، أما الكتابة، فإنّها كانت نقشا بارزا، احتوت على 12 سطرا، الجزء الأسفل منها ممحو:

(1) يمكن أيضا أن نعتبرها متأثرة بمنارة سلقطة القديمة التي توجد نسخة فسيفسائية منها في متحف سلقطة.

«1 بسم الله الرحمن

2 الرحيم صلى الله على سيدنا محمد

3 **قل هو نبو عظيم أنتم عنه معرضون** (1)

4 هذا قبر الشيخ الولي الصالح المرحوم أبي عبد

5 الله محمد بن الشيخ الصالح أبي القاسم بن الشيخ

6 الولي الصالح أبي الحسن علي بن الشيخ الصالح

7 أبي قيس (؟) علي عرف السمين بن الشيخ الصالح

8 أبي محمد (الـ...) بن (الشيخ الصالح الولي؟)

9 محمد... المقدس أبي الـ [حسن]

10 علي بن أبي القاسم الطاهر بن المحجوب بن الطاهر المزوغي

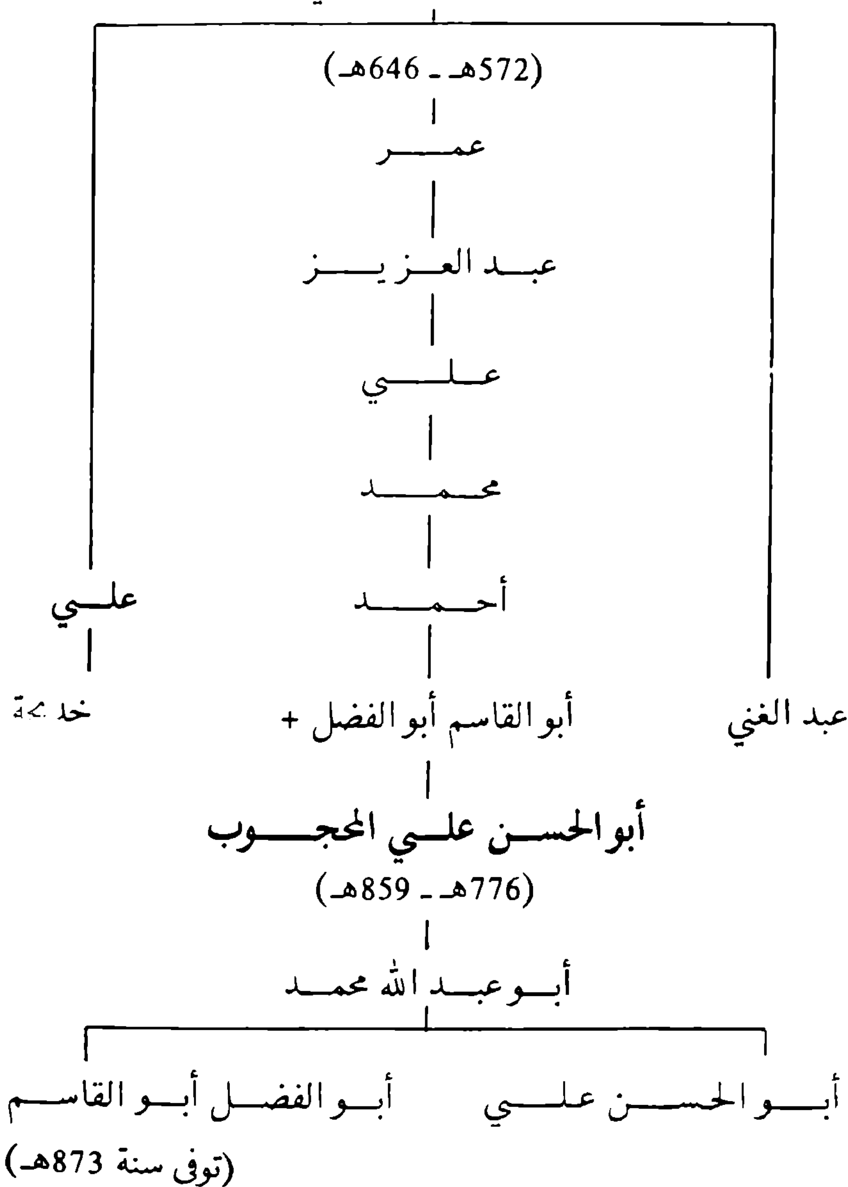
11 توفي ليلة الإثنين أوايل شهر رجب (المحرم الأعظم ؟)

12 عام سبع وعشرين من الألف (لا اله الا الله ؟) [1617م]

---

(1) قرآن، الآيتان 67-68 من سورة ص رقم 38.

شجرة الأنساب لأبناء الطاهر المزوغي



أبو الحسن علي المحجوب
(توفي سنة 957هـ)

|

أبو القاسم الطاهر

|

أبو الحسن علي

|

محمد (؟)

|

أبو محمد (؟)

|

علي السمين

|

أبو الحسن علي

|

أبو القاسم

|

أبو عبد الله محمد
(توفي سنة 1027هـ)

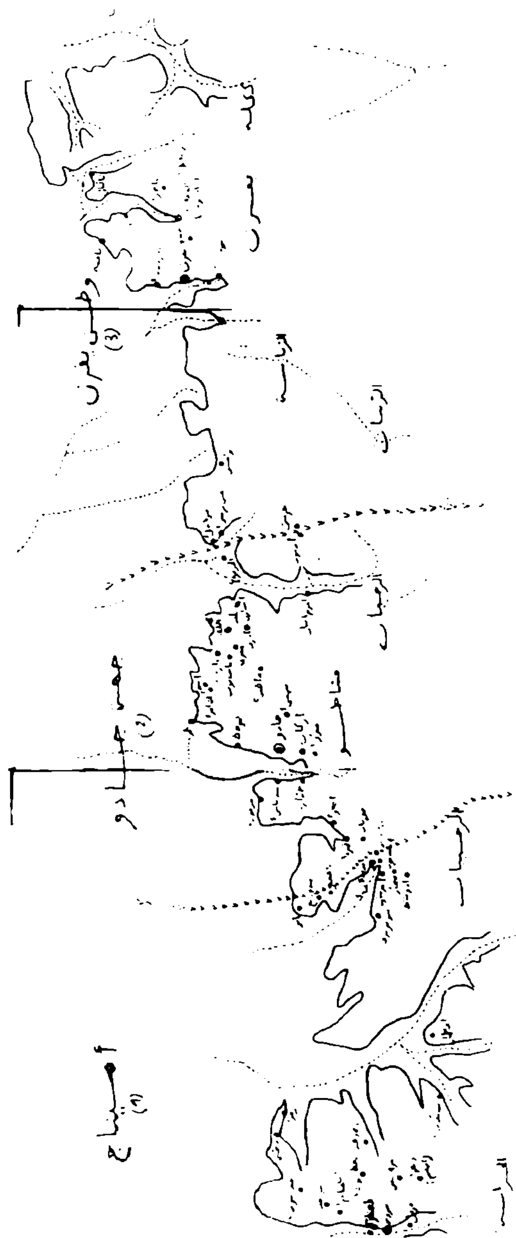
وصفوة القول إنّ قصور الساف ما انفكت تتسع وتتطور منذ القرن الثالث عشر، وهو امر مقترن اقترانا مباشرا بازدياد دور

الزوايا في البلاد. مما يفسر الجدلية القائمة بين مراحل التوسع العمراني ومدى النشاط الصّوفي بها. وتبعا لذلك، فإنّها أصبحت تعد من التجمعات السكنية الكبرى في منتصف القرن التاسع عشر م، إذ أنّها أحتلت المرتبة الرابعة من المدن والقرى الممتدة بين المنستير وقصور الساف، فكان: عدد جوامع الخطبة: 1، المساجد: 11 ـ الأولياء 12، المعاصر السلطانية: 37، المعاصر ضرب ماء: 7، والديار: 400، أي ما يناهز 4000 ـ 5000 نسمة (1). واعتبارا لكل هذه المعطيات الكميّة، نتسائل: هل يمكن أعتبار قصور الساف مدينة في العصر الحفصي، مع العلم أن الجغرافيين العرب أطلقوا هذا الإسم على كل تجمع به مسجد جامع وحمام وسوق الخ...؟ أو بالأحرى ما هو الحدّ الفاصل بين المدينة والقرية آنذاك (2).

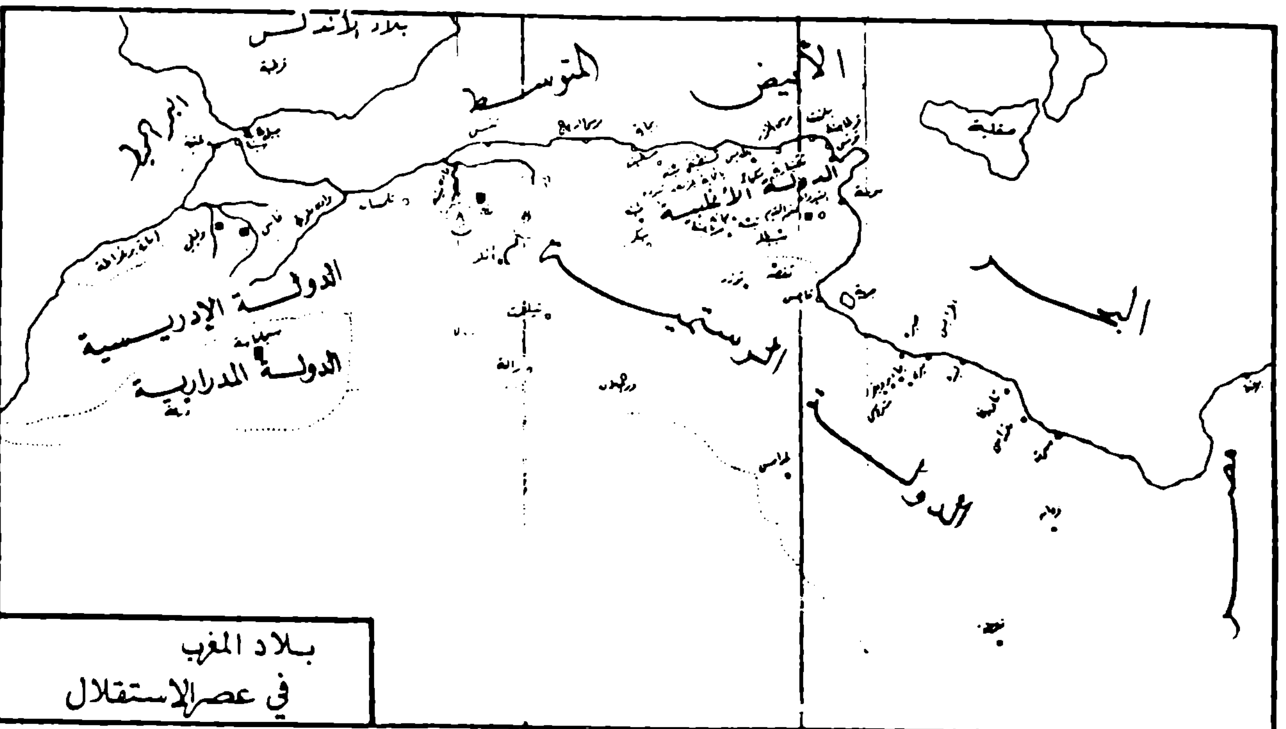
---

(1) مؤلف مجهول، مخطوط حول تخطيط قرى ومدن الساحل، رقم 18669.

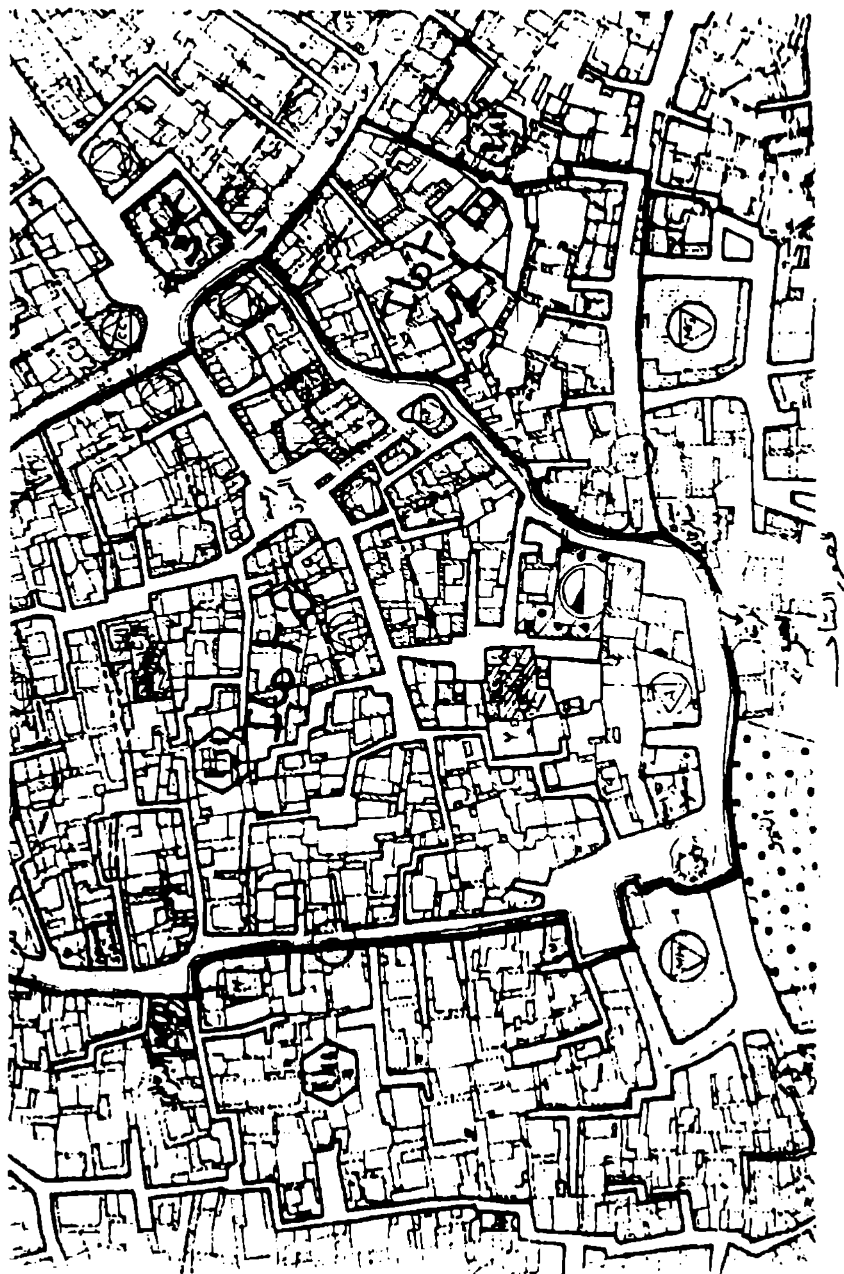
(2) نكتفي هنا بالإشارة الى هذه الإشكالية الكبرى في تاريخ المغرب الوسيط.




كبا و
الحوامد
لا لوت
كبار



عن/ خليفات ، ظهور الحركة الاباضية



الفهـــرس العـــام

الطبعة الأولى
السحب : 3000 نسخة
الطبع : مارس 1986
الإيداع القانوني مارس 1986
التوزيع : SO.TU.GEM تونس